الجوانب الأخلاقية والمهنية بالصحف المصرية المطبوعة خلال فترات التحول السياسي

دراسة تحليلية مقارنة

د.إنجي أبو العز

رئيس شعبة اللغة الإنجليزية والمدرس بقسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة بني سويف

مقدمة:

تتجلى العلاقة القوية بين الإعلام والتحولات السياسية التي شهدتها مصر منذ اندلاع أحداث 25 يناير؛ حيث برزت قضية إصلاح الإعلام ومدى تأثره بالتحولات التي مرت بها البلاد كأحد أهم الموضوعات التي وضعتها كافة الدوائر الإعلامية والسياسية والأكاديمية في مصر على أجندة أولوياتها منذ اندلاع الثورة المصرية في يناير وحتى هذه اللحظة. فأثناء أحداث 25 يناير –خلال الثمانية عشر يومًا الأولى- انقسم الإعلام بين مدافع عن النظام السياسي وآخر ساعي إلى إسقاطه. أما بعد تنحي مبارك عن الحكم في 12 فبراير، فقد جاءت دعوات مطالبة بضرورة إعادة هيكلة كثير من القطاعات والمؤسسات من بينها الأمن والقضاء والجهاز الإداري والمحلى، فضلاً عن مؤسسة الإعلام. وسرعان ما أضحت الممارسات الإعلامية من أكثر القضايا الخلافية التي ظهرت بوضوح على الساحة المصرية، خاصة بعد أحداث 30 يونيو؛ إذ كانت قضية تطوير الإعلام والمطالبة بإصلاحه غير مفعلة في ظل الفساد والبيروقراطية التي تشهدها وسائل الإعلام الحكومية والخاصة على حدٍ سواء.

وفي هـذا الإطـار، تتنـاول هـذه الورقـة البحثيـة مـدى تأثـير التحـولات السياسـية التـي شـهدتها مـصر طـوال الأعـوام الثلاثـة منـذ 2011 حتـى 2013 عـلى الممارسـة الإعلاميـة؛ وذلـك مـن خـلال رصـد حالـة الإعـلام المـصري منـذ أحـداث يناير حتـى أحـداث 30 يونيـو، مـن خـلال تحليـل مضمـون عـدد مـن الصحـف المصريـة باعتبارهـا أحـد وسـائل الإعـلام الأساسـية التـي يعتمـد عليهـا الجمهـور في الحصـول عـلى معلوماتـه؛ وذلـك للوقـوف عـلى الممارسـة الإعلاميـة في فـترات متلاحقـة منـذ أحـداث يناير، مـروراً بالمرحلـة الانتقاليـة في ظـل إدارة المجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة لشـئون البـلاد برئاسـة «المشـير/ محمـد حسـين طنطـاوي»، ثـم إجـراء أول انتخابـات رئاسـية بعـد الثـورة وفـترة حكـم الرئيـس السـابق «محمـد مـرسي»، وصـولاً إلى أحـداث 30 يونيـو 2013.

الدراسات السابقة:

اهتمـت العديـد مـن الدراسـات بتنـاول التأثـيرات السياسـية عـلى وسـائل الإعـلام، وخصوصـا في مراحـل التغيـير الديمقراطـي التـي تشـهدها البـلاد، وذلـك للوقـوف عـلى مـدى إلتـزام تلـك الوسـائل بمعايـير الأداء المهنـي والأخلاقـي لتغطيـة ومعالجـة الموضوعـات والقضايـا المختلفـة، ومنهـا:

توصلـت دراسـة (**رشـا عـلام، 2018**)[1] إلى أن دور الصحافـة في فـترة مـا بعـد الأزمـات، وأثنـاء المرحلـة الانتقاليـة، ينطـوي عـلى أهميـة بالغـة؛ إذ إن هـذه المرحلـة الحساسـة في تاريـخ البلـدان تحتـاج للتبـصر والوعـي والنظـر إلى الأمـام أكـثر مـن التركيـز عـلى مشـاكل المـاضي، مـع تأكيـد أهميـة الاسـتفادة منهـا؛ وبالتـالي، فإنـه بعـد مرحلـة كشـف الفسـاد ورصـد السـلبيات والأخطـاء في فـترة الأزمـات، يتبلـور دور الصحافـة الإيجابيـة مـن خـلال تسـليط الضـوء عـلى العوامـل الإيجابيـة التـي مـن شـأنها الحـد مـن تراكـم السـلبيات والدفـع بعجلـة النمـو والتطـور إلى الأمـام، بمـا في ذلـك تشـجيع المواطنـين عـلى أداء أدوارهـم كمواطنـين بشـكل أسـاسي، وكأعضـاء فاعلـين في المؤسسـات الرسـمية والخاصـة وفي المجتمـع.

كـما أفـادت دراسـة صـادرة عـن (**اليونسـكو، 2017**)[2] إلى أن الصحفـي يجـب عليـه التحـلي بمبـادئ عـدة في فـترات التحـول السـياسي، وأنـه بإمكانـه أن يصـور واقعًـا مريـرًا، لكـن دون ابتـذال أو إهانـة للجمهـور أو المجتمـع.

في حـين أشـارت دراسـة (**شـيماء أنـور محمـد، 2016**)[3] إلى أن المعالجـات الإعلاميـة الدوليـة لأحـداث وقضايـا مـصر بـدء مـن أحـداث 30 يونيـو ومـا تبعهـا مـن فـترة انتقاليـة، مـا هـي إلا إنعـكاس لـرؤى النظـم السياسـية التـي تنتمـي إليهـا الـدول المختلفـة، فلـم يكـن الإعـلام حياديـا بالمـرة، وكل دولـة قامـت بتقديـم تغطيـة ومعالجـة لتلـك الأحـداث وفقـا لعلاقاتهـا الخارجيـة مـع مـصر، وليـس تغطيـة مهنيـة متوازنـة. وخلصـت دراسـة (**أسـماء قرقـوش، 2016**)[4] إلى أن معايـير المعالجـة الصحفيـة "للثـورات العربيـة" في الصحافـة المكتوبـة الجزائريـة اعتمـدت عـلى مجموعـة مـن القيـم الخبريـة، التـي بموجبهـا يتـم اختيـار الأحـداث وتحويلهـا إلى أخبـار صالحـة للنـشر. **وناقشـت دراسـة (أيـة اللـه أحمـد خميـس، 2015)**[5] مـدى الثبـات والتحـول في الخطـاب الصحفـي والإعلامـي عقـب أحـداث 25 ينايـر2011، واسـتخلصت النتائـج إلى أن الصحـف المصريـة تواجـه أزمـة في المصداقيـة، ارتبطـت بالتحـول في الخطـاب الصحفـي عقـب أحـداث ينايـر.

كـما ناقـش (**مؤتمـر الصحافـة والإعـلام المـصري بـين التغيـير والاسـتمرارية ببرلـين، 2015**)[6] مـا حـدث في بيئـة الإعـلام المـصري عقـب أحـداث 25 ينايـر 2011، حيـث أشـار الخـبراء والمشـاركون أن الصحافـة تمتعـت بدرجـات عاليـة مـن الحريـة، ولكـن سرعـان مـا انتقلـت مـن التعدديـة إلى الاسـتقطاب والفـوضى. وقـد نتـج عـن ذلـك وجـود تحديـات كبـيرة، مثـل نقـص المعايـير المهنيـة المتفـق عليهـا، وسـيطرة الدولـة عـلى وسـائل الإعـلام. كـما أوضحـت نتائـج المؤتمـر أن وسـائل الإعـلام أصبحـت أداة مهمـة في المناقشـات المجتمعيـة، وعـلى مـدار السـنوات الخمـس بـدء مـن عـام 2011، عكـس المشـهد الإعلامـي حالـة مـن الاسـتقطاب الجـذري في المجتمـع المـصري، وغابـت القيـم المهنيـة في جميـع المخيـمات الأيديولوجيـة، باسـتثناء وسـائل الإعـلام القليلـة التـي انتهجـت الموضوعيـة في تغطيتهـا الخبريـة للأحـداث. ومـع ذلـك، فـإن معظـم وسـائل الإعـلام نـشرت أخبـارا كاذبـة ومضللـة، التـي تهـدف إلى تعبئـة الجمهـور، وكذلـك تبنـي نظريـة المؤامـرة في تغطيتهـا، وهـو الأمـر الـذي نتـج عنـه علاقـة معقـدة بـين وسـائل الإعـلام والسياسـة خـلال الفـترات الانتقاليـة للسـلطة. وقامـت دراسـة (**تـوبي منـدل، 2011**)[7] بتقديـم لقطـات حـول تأثـير التحـولات السياسـية والإعلاميـة في مـصر عـلى السياسـة الإعلاميـة والبيئـة التنظيميـة لهـا، حيـث أكـدت أن أحـداث 25 ينايـر 2011 قامـت بتغيـيرات هامـة في البيئـة الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان في مـصر، ولكـن عـلى الرغـم مـن ذلـك، فـإن إصـلاح البيئـة الإعلاميـة ليـس بالأمـر الهـين، لأنـه خـلال فـترة نظـام مبـارك، واجـه الإعـلام تحديـات قانونيـة وتنظيميـة كبـيرة حـدت مـن اسـتقلاليته وقدرتـه عـلى انتقـاد ومحاسـبة الحكومـة، وسـيطرة الحكومـة عـلى وسـائل الإعـلام المملوكـة للدولـة، وأن تلـك الضوابـط تسـيطر عـلى العمـل داخـل مؤسسـات الإعـلام إلى حـد كبـير، وتمتـد للصحـف ومحطـات التليفزيـون الخاصـة والمملوكـة للدولـة عـلى حـد سـواء، وهـو الأمـر الـذي انعكـس عـلى الأداء الإعلامـي بشـكل كبـير خـلال تلـك الفـترة ومـا عقبهـا. وفي نفـس الإطـار، أوضـح تقريـر بعنـوان (**مـصر في المرحلـة الانتقاليـة: دور الإعـلام في السياسـة، 2011**)[8] ملخـص المناقشـات التـي عُقـدت في القاهـرة في يونيـو 2011، تجمـع بـين مجموعـة مـن الصحفيـين المصريـين، ونشـطاء

مـن مختلـف الأطيـاف السياسـية، وركـزت عـلى موضـوع علاقـة الإعـلام بالسياسـة، وأوضحـت نتائـج النقـاش أن أحـداث 25 يناير تسـببت بـشيء مـن الصدمـة في وسـائل الإعـلام المملوكـة للدولـة، حيـث أصبـح هنـاك فجـأة قـدر أكـبر مـن الحريـة غـير المسـبوقة، وتتضمـن بعـض النتائـج الرئيسـية للنقـاش مـا يـلي: أنـه في حـين هنـاك المزيـد مـن التعدديـة الإعلاميـة في مـصر منـذ 2011، إلا انـه لا يـزال هنـاك «خطـوط حمـراء»، خاصـة فيـما يتعلـق بانتقـاد مـن عـلى رأس السـلطة الحاكمـة، وأن هنـاك الحاجـة ملحـة لوضـع آليـات لمسـاءلة وسـائل الإعـلام، في ظـل الفـوضى عـلى السـاحة الإعلاميـة.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

توضـح الدراسـات السـابقة، أن الوضـع السـياسي يلعـب دورا جليـا في التغطيـات الإعلاميـة والصحفيـة بشـكل كبـير، وخاصـة فـترات التحـول والتغيـير السـياسي التـي تشـهدها البـلاد، وأكـدت بعـض الدراسـات أنـه في حـال تلـك التحـولات، يجـب عـلى الصحافـة الإلتـزام بالمعايـير والجوانـب المهنيـة والأخلاقيـة، وتقـوم بدورهـا البنـاء، خاصـة وقـت الأزمـات. واتفقـت دراسـات أخـرى أن عمليـة التغيـير السـياسي والثـورات، وتحديـدا ثـورة ينايـر لعبـت دورا كبـيرا في إحـداث صدمـة داخـل المؤسسـات الإعلاميـة والصحفيـة باختـلاف ملكيتهـا، وانتقـل نمـط التغطيـة إلى الاسـتقطاب والفـوضى وفقـا لمصالـح تلـك الوسـائل مـع السـلطة الحاكمـة. وتناولـت أغلـب تلـك الدراسـات فـترة محـددة للتغيـير السـياسي منـذ ثـورة 25 ينايـر، وبالتـالي تسـتفيد تلـك الدراسـة مـن تحليـل فـترة زمنيـة أكـبر تشـمل منـذ بـدء أحـداث 25 ينايـر 2011 حتـى انـدلاع ثـورة 30 يونيـو 2013، والتـي تحـوى عـلى تغيـيرات سريعـة ومتلاحقـة للسـلطة الحاكمـة، وتداعيـات ذلـك عـلى الممارسـات الصحفيـة مـع المقارنـة بـين خمـس صحـف تختلـف في نمـط ملكيتهـا وتوجهاتهـا الأيديولوجيـة.

المشكلة البحثية:

يُعَـد توافـر حريـة للإعـلام مـن أهـم الدلائـل عـلى مراعـاة أى نظـام سـياسي للديمقراطيـة والحريـات. ففـي السـابق، كان النظـام السـياسى يتحكـم ويوجـه بـل ويسـيطر عـلى النظـام الإعلامـى. ومـع تطـور النظـم الإعلاميـة عـبر عقـود مـن الزمـان، أصبحـت هنـاك ضرورة لبنـاء مؤسسـات إعلاميـة مسـتقلة عـن سـيادة الدولـة، بحيـث يكـون الإعـلام سـاحة لتبـادل الآراء بـين مختلـف المواطنـين بشـكل يعكـس التعدديـة المجتمعيـة. وهنـا تولـدت إشـكالية فى كثـير مـن الـدول -ومـن بينهـا مصر-التـى كان يسـيطر عليهـا التوجـه القديـم فى الإعـلام، وهـذه الإشـكالية هـى: مـا الآليـات التـى تضمـن أن يتمتـع الإعـلام بحريـة ويكـون موضوعيـاً في نفـس الوقـت بحيث يعـبر عـن كافـة الآراء المجتمعيـة؟ وبحيـث لا تمثـل هـذه الآراء انتهـاكاً للحريـات والحقـوق الشـخصية للمواطنـين الآخريـن؟ فالمعضلـة تتمثـل فى كيفيـة خلـق فضـاء إعلامـى يعمـل عـلى تصديـر قيـم التوافـق القيمـى بـدلاً مـن قيـم الاسـتقطاب التـى تسـيطر عـلى الإعـلام حتـى أحـداث 30 يونيـو.

مـن هنـا تسـعى الدراسـة إلى محاولـة رصـد وتوصيـف وتحليـل ومقارنـة ملامـح الممارسـة الإعلاميـة داخـل البيئـات الصحفيـة المصريـة مـن خـلال التحليـل الكفـي لبعـض نمـاذج التنـاول الإعلامـي داخـل الصحـف بالتطبيـق عـلى صحـف الأهـرام (قوميـة)، والوفـد (حزبيـة ذات توجـه ليـبرالي)، والحريـة والعدالـة (حزبيـة ذات توجـه إسـلامي) والـشروق (خاصـة ذات توجـه محافـظ)، والمـصري اليـوم (خاصـة ذات توجـه ليـبرالي)، وذلـك في أربـع فـترات متباعـدة والتـي تمثـل تحـولاً سياسـياً منـذ أحـداث ينايـر2011 حتـى 30 يونيـو 2013، وذلـك للخـروج بمـؤشرات حـول أهـم ملامـح البيئـة الصحفيـة آنـذاك ومـدى التـزام القائمـين بالاتصـال باخلاقيـات المهنـة وآدابهـا.

الإطـار النظـري للدراسـة: نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة : Social Responsibility

تعتمـد هـذه الدراسـة إطارهـا النظـري عـلى معطيـات نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة لوسـائل الإعـلام. حيـث تقـوم فكـرة المسـئولية الاجتماعيـة لوسـائل الإعـلام بالأسـاس عـلى التـوازن بـين الحريـة والمسـئولية، فقـد أدت التطـورات في مجـال الإعـلام سـابقا إلى ظهـور رؤيـة جديـدة تـرى بـأن حريـة الصحافـة والإعـلام ليسـت حقـا طبيعيـا، لكنهـا إمتيـاز يمنـح عـلى أسـاس أن تشـكل فائـدة للمجتمـع، ولذلـك فـإن الحريـة لا يمكـن أن تسـتمر إلا إذا كانـت مسـئولة.[9]

أبعاد نظرية المسئولية الاجتماعية :

يشـير الشـكل رقـم (1) إلى أبعـاد نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة لوسـائل الإعـلام،[*] حيـث نجـد أن نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة تركـز عـلى ثلاثـة أبعـاد أساسـية هـي:

البعد الأول: يتصل بالوظائف التي ينبغى أن يؤديها الإعلام المعاصر.

البعد الثاني: يتصل بمعايير الأداء.

البعـد الثالـث: يتصـل بالقيـم المهنيـة التـى ينبغـي مراعتهـا في العمـل الإعلامـي.

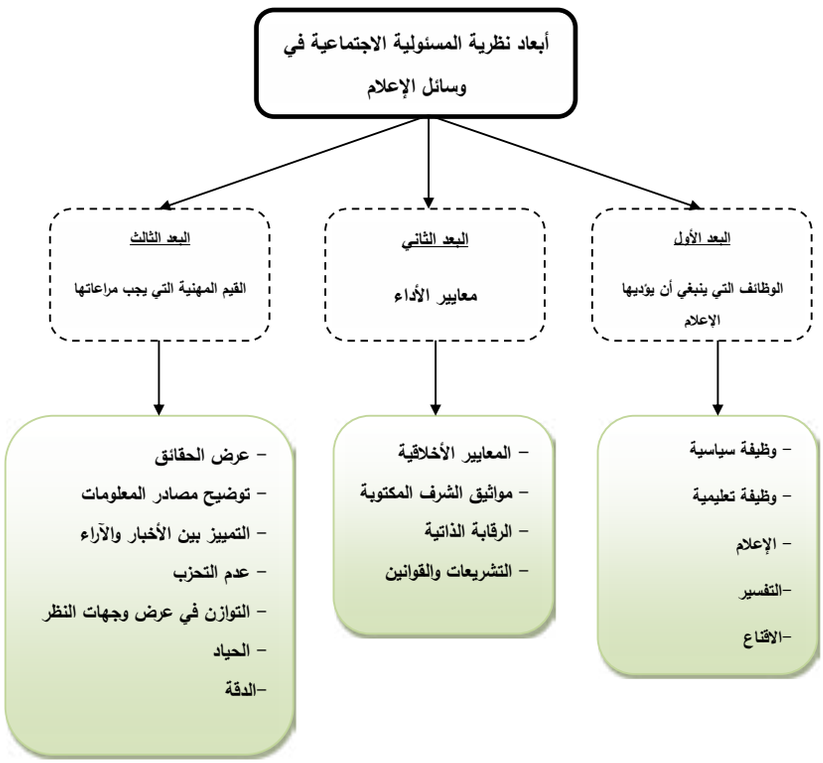

شكل رقم (1)
أبعاد نظرية المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

فحين نتعرض بالدراسة للتأثيرات السياسية على الإعلام المصري من أحداث 25 يناير 2011 حتى 30 يونيو 2013، نجد أنه على مستوى البعد الأول: يجب أن تكون للصحف المصرية وظيفة سياسية من خلال إخبار المواطنين بأنشطة النظام بكافة مستوياته، وكذلك وظيفة تعليمية من خلال إتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء، ووظيفة الإعلام من خلال إثارة الاهتمام بالقضايا التى تهم الشأن الداخلي.

بينما على مستوى البعد الثاني يجب على القائمين بالاتصال في تلك الصحف مراعاة المعايير الأخلاقية، إضافة إلى معايير وسائل الإعلام ومواثيقها الأخلاقية سواء المكتوبة أمْ غير المكتوبة (رقابة ذاتية)، بالإضافة إلى مجموعة التشريعات والقوانين التي تحكم نظم وسائل الإعلام، وذلك بتقديم معالجة إعلامية للقضايا والموضوعات المختلفة في إطارٍ من التوازن والموضوعية والصدق في عرض المعلومات والحقائق والأفكار والآراء المتباينة، وكذلك ضرورة احترام خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة، كما أن تلك الصحف مطالبة بعدم الخروج عن قيم المجتمع وأخلاقياته فيما يتعلق بنشرمضامين ذات إيحاءات إباحية وازدراء الأديان وغيرها من المضامين التي قد تساعد على نشر الجريمة والعنف وإثارة الفتنة داخل المجتمع.

أما على مستوى البعد الثالث، فيتمثل في تقسيم القيم المهنية إلى قيم خاصة بجمع وتحرير المادة الخبرية، وقيم مهنية تتصل بالمعالجة الإعلامية -وفقا لنظرية المسئولية الاجتماعية- تشمل الصدق والدقة والشمول والموضوعية والتي تتكون من ستة عناصر هي (عرض الحقائق، وتوضيح مصادر المعلومات، والتمييز بين الأخبار والآراء، وعدم التحزب، والتوازن في عرض وجهات النظر، والحياد).[11]

ويُعد مفهوم الموضوعية والدقة من أكثر المفاهيم الجدلية في نظرية المسئولية الاجتماعية، حيث يرى البعض أن الموضوعية الكاملة مفهوم غير موجود على أرض الواقع؛ لأنه يستحيل تقديم معالجة إعلامية للأحداث دون تفسير وتحليل ونقد، ولكن الواقع يفترض الحديث عما يمكن تسميته بالموضوعية النسبية.[12]

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على «كيف كان للتغيرات السياسية التي شهدتها البلاد دورا في التأثير على المشهد الإعلامي المصري، وتحديدا الصحف المطبوعة؟»، حيث مرت البلاد بأربع فترات محورية منذ 25 يناير 2011 حتى 30 يونيو 2013، تخللها أنظمة سياسية مختلفة، وبالتالي يكمن الهدف الرئيسي للدراسة، التعرف على طبيعة الممارسات الصحفية خلال تلك الفترات، ومدى تأثرها بالمناخ السياسي السائد.

تساؤلات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسية الآتية:

1- ما مدى التزام الصحف عينة الدراسة بمعايير الأداء المهني والأخلاقي للصحافة خلال العينة الزمنية للدراسة في ضوء معطيات نظرية المسئولية الاجتماعية؟

2- ما علاقة نمط الملكية بالتغطية الإخبارية والسياسة التحريرية لثورة 25 يناير والمرحلة الانتقالية وما بعدها؟

3- ما تأثير تغيير النظام السياسي على السياسة التحريرية للصحف محل الدراسة الحاكم؟

4- كيف قامت الصحف عينة الدراسة بعرض المصادر والآراء المختلفة أثناء تغطيتها؟

5- ما حد الاستقطاب والإثارة في تقديم الموضوعات الخبرية في عينة الدراسة؟

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية التي تركز علي وصف طبيعة وسمات وخصائص ظاهرة معينة وهي "التأثيرات السياسية على الإعلام المصري بعد 25 يناير حتى 30 يونيو".

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح، وهو منهج وصفي يقوم على الملاحظة والتحليل والاستنتاج لتحقيق الغاية المستهدفة من هذا البحث.[13] تعد تلك الدراسة من الدراسات التطورية التي ترصد الأحداث في الصحف عينة الدراسة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى المنهج المقارن حيث عقدت المقارنة بين خمس صحف مصرية قومية وحزبية وخاصة خلال أربع فترات زمنية مختلفة.

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة التحليلية الصحف الورقية المصرية مختلفة التوجهات كبيئة ممثلة للإعلام في مصر.

عينة الدراسة التحليلية وإطارها الزمني:

تم مسح عينة من خمس صحف ورقية مصرية وهي: الأهرام (قومية)، والوفد (حزبية ذات توجه ليبرالي)، والحرية والعدالة (حزبية ذات توجه إسلامي) والشروق (خاصة ذات توجه محافظ)، والمصري اليوم (خاصة ذات توجه ليبرالي)، وذلك في أربع فترات متباعدة:

- الفترة الأولى: ثورة 25 يناير وتنحي مبارك (من 24 يناير 2011 حتى 12 فبراير 2011)،

- الفترة الثانية: المرحلة الانتقالية وحكم المجلس العسكري (في الفترة من يوليو 2011 حتى ديسمبر 2011)،

- الفترة الثالثة: حكم مرسي (حكم الإخوان) (في الفترة من 24 يناير2013 حتى 12 فبراير 2013)،

- الفترة الرابعة: ثورة 30 يونيو 2013 (من 28 يونيو 2013 حتي 4 يوليو 2013).

حيث قامت الباحثة بتحليل (320) عدد هي عينة الدراسة بواقع من خلال حصر شامل لمواد الرأي والأخبار والتحقيقات بواقع (80 عددا للفترة الأولى، 105 عدد للفترة الثانية، 100 عدد للفترة الثالثة، 35 عددا للفترة الرابعة والأخيرة) مع عقد مقارنة بين نتائج تحليل المضمون للصحف محل الدراسة؛ للتعرف على مدى الاختلاف والاتفاق بينهما.

أسلوب جمع البيانات:

قامت الباحثة بالاعتماد على استمارة تحليل تتضمن مقياس كيفي لتحليل مضامين ومواد إعلامية متنوعة في الصحف المصرية محل الدراسة. ويعد الأسلوب الكيفي الأنسب لتلك الدراسة، حيث أن هذا الأسلوب يهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة. وعليه ينصبّ الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى المواد الخبرية التي تمّ

جمعها وتقديم تحليلات ومقارنات وليس الاكتفاء بالرصد الكمي فقط.

وتم التركيز في التحليل عينة الدراسة على عدة نقاط يتناولها المقياس التالي:[14]

جدول (1)

مقياس التحليل الكيفي للدراسة

التحيز والموضوعية والتوازن	الافتقار لدقة الأخبار المقدمة للرأي العام	التحريض على العنف	التشهير والسب والقذف
• **جوانب معالجة القضايا والمواد الإخبارية:** عرض جانب واحد أم أكثر من جانب. • **اتجاه المعالجة:** سلبية تجاه الثورة أو النظام الحاكم أم إيجابية • **أسلوب معالجة القضايا والمواد الإخبارية:** عرض حقائق- توضيح مصادر المعلومات- التوازن في عرض وجهات النظر. • **إعطاء مساحة ورقية أكبر** لصالح وجية نظر معينة على حساب وجهة النظر الأخرى في التحقيقات والقضايا المنشورة.	• **تقديم وجهات النظر باعتبارها حقائق: (الخلط بين الخبر والرأي).** • **مصادر الأخبار:** نشر أخبار أو إحصاءات أو مواد صحفية مجهلة المصدر وغير موثقة. • **المبالغة والتهويل** في تناول الأرقام والأحداث. • **إطلاق الاتهامات** وإصدار الأحكام على الغير بدون دليل. • **استخدام الصورة** الصحفية بأسلوب مضلل. • **الكذب ونشر شائعات** لا أساس لها من الصحة. • **بيانات مضللة:** نشر نتائج استطلاعات الرأي بدون بيان حجم العينة أو توقيت إجراء الاستطلاع أو الجهة القائمة عليه أو مصدر تمويلها أو أداة جمع البيانات أو الاقتباس من النتائج بما يخدم غرض بعينه.	• التحريض على الكراهية وارتكاب الجريمة. • التحريض على الفتنة الطائفية. • التخويف والتشكيك في وطنية الآخرين. • تقديم المجرمين أو المخربين ومرتكبي العنف في دور البطولة.	• استخدام الألفاظ غير اللائقة والتعبيرات المبتذلة. • نشر صور جثث الموتى. • السب والقذف والتجريح الشخصي والإهانة. • التحقير من شأن الغير.

نتائج الدراسة التحليلية:

الفترة الأولى: مرحلة ثورة 25 يناير (من 24 يناير2011 حتى 12 فبراير 2011):

1- جريدة الأهرام:

جاءت التحيز والافتقار للموضوعية في تقديم الأخبار متصدرا للموقف تجاه أحداث 25 يناير، مع التركيز على عرض جانبا واحدا من جوانب الموضوعات والقضايا المعروضة، بخلاف مقالات الرأي التي جاءت متباينة طوال فترة التحليل الأولى بشكل كبير للغاية، فعلى سبيل المثال:

● في عدد 25 يناير2011 تصدر الصفحة الأولى للجريدة حوارا مع وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي تحت عنوان "تنظيم إرهابي من 19 انتحاريا لتفجير دور العبادة"، كما جاء موضوع تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية في صدارة الاهتمام، في حين لم يذكر شيئا عن "يوم الغضب" والمظاهرات، وفي نفس العدد الصفحة الخامسة أفردت الجريدة صفحة كاملة عن حوار لمبارك مع مجلة الشرطة يتحدث فيها عن "أمن مصر القومي قضية وطن وشعب وحماية السلام لا تتحقق إلا بقوة مسلحة قوية"، أما في صفحتي القضايا والآراء فجاءت تحمل آراءً وتعليقات حول أحداث تفجير كنيسة القديسين مثل مقال "د.مصطفى الفقي". أما مقال الصحفى "مكرم محمد أحمد" بعنوان: "لماذا هذا العداء المبيت؟" أعلن انتقاده لقيام مجموعة من الشباب باختيار يوم عيد الشرطة للإعلان عن "يوم الغضب" ضد السياسات الحكومية، وبدلا من ذلك طالبهم بالاحتفال والتظاهر تحية لجهود الشرطة في إفشال مؤامرة تنظيم القاعدة، ووصف تفكير الشباب "بالتفكير المريض". **وهو ما يندرج تحت دائرة الإهانة والسب والقذف**. وباستثناء مقال مكرم محمد أحمد فإن غالبية المقالات في هاتين الصفحتين لم تتكلم بشكل مباشر عن "يوم الغضب".

● أما يوم 26 يناير2011 فتصدر مانشيت رئيسي في الصفحة الأولى يتحدث عن "احتجاجات واضطرابات واسعة في لبنان"، وكان آخر تقاريرها عن مظاهرات "يوم الغضب" في مصر. حتى صفحات الآراء خلت من مقالات حول أحدث 25 يناير ماعدا مقال لمكرم محمد أحمد بعنوان :"لن تمر المؤامرة" والذي ساند فيه موقف الشرطة ضد الشباب المتظاهرين ضده ووصفها بعمليات استفزاز مقصودة ولكنه أيضا ذكر أن للشرطة أخطاءها كأي جهاز في الدولة وإن كان أقلها.

● وفي يوم 27 يناير 2011 ذكرت في عنوانها الرئيسي أن "عدد مصابي الشرطة 112 ومصابي الناشطين 118"، واهتمت بذكر أسرة المجند "أحمد عبد العزيز" والذي استشهد خلال تظاهرات 25 يناير، لكنها لم تهتم بذكر الثلاثة متظاهرين من الشباب الذين لقوا مصرعهم برصاص الشرطة في السويس خلال احتجاجات اليوم نفسه.

● كما استمرت الجريدة في عددها بتاريخ 28 يناير بنشر الأخبار المحابية للنظام الحاكم منها عنوان الخبر الرئيسي بالصفحة الأولي: "مبارك يتابع ويطمئن على المواطنين بالسويس ومصرع شخص وإصابة 86 وإحراق وحدة مطافئ" وإن كان من باب أولى أن تقوم بنشر عدد الإصابات والوفيات في أحداث السويس أولا وليس تلميع شخص مبارك في كونه الأب الحنون الذي يطمئن على أولاده.. وجاء رأي الأهرام في هذا العدد بعنوان: "حرية التعبير مكفولة والفوضى ممنوعة".. والذي ذكر فيها رفضه للتخريب والعنف من جانب المتظاهرين فقط وليس الأمن..

• وفي عدد 29 يناير 2011 تصدر المانشيت الرئيسي في الصفحة الأولى عنوان: "مظاهرات حاشدة في القاهرة والمحافظات" وصورة كبيرة للمتظاهرين وقوات الأمن تحتل نصف الصفحة.. وصورة أخرة للنيران مشتعلة في مقر الحزب الوطني بالكورنيش.. في بداية تغطية واقعية لأحداث ثورة 25 يناير. وإن كان متن الخبر نفسه ذكر أن "يوم الغضب" شارك فيه "آلاف" من المواطنين، وقامت بتغطية أحداث اقتحام أقسام الشرطة وتخريب الممتلكات العامة والخاصة في كافة المحافظات من الصفحة الرابعة حتى الصفحة السابعة. أما في الصفحة الثامنة من نفس العدد جاء تحقيق بقلم عزت السعدني بعنوان "عندما تغضب مصر" خلاصته أنه يرى من حق الجماهير أن تغضب وتثور على الفساد والغلاء، أما مقال مكرم محمد أحمد بعنوان: "بدلا من الاستماع إلى التقارير المضللة"، فقد واصل فيه تأكيده على أن ما يحصل من مظاهرات هي مواصلة للمؤامرة على مصر وطالب الضرب على العصاه بالحديد، مما يحمل شبهة التحريض على العنف ضد المتظاهرين.

• أما في العدد 30 يناير جاءت تغطية الأهرام متحفظة تجاه الثورة، وضد تصنيفها بالثورة الشعبية، وإنما هي إدعاءات من منظمي التظاهرات كما جاء في مقال د.عبدالمنعم سعيد بعنوان "مفترق الطرق". وتصدر عنوان" عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية وأحمد شفيق رئيسا للوزراء" الصفحة الأولى مع الإشارة لاستمرار المظاهرات والفوضى في أنحاء البلاد. بينما طالبت أغلب مقالات الرأي في نفس العدد بالالتفاف لمطالب الشعب منها مثلا مقال د.محمد مجاهد الزيات -نائب رئيس المجلس القومي لدراسات الشرق الأوسط- في مقاله بعنوان "صور متعددة لمشهد استثنائي يستحق الاهتمام"، و"ثقافة المشاركة" لعبد منعم المشاط، ومقال د. شوقي السيد بعنوان: " العدالة الاجتماعية.. المسئولية العليا للحكومة". ومن المقالات المعارضة لما يحدث مقال أمين محمد أمين بعنوان: "الفوضى الهدامة" والتي انتقد فيها ما يحدث في ميدان التحرير والعنف والبلطجة.

• في عدد 1 فبراير 2011 تصدر عنوان الصفحة الأولى للجريدة: "حكومة جديدة بلا رجال أعمال"، مع التركيز على جهود مبارك لاحتواء الأزمة من خلال محاربة الفساد بكل صوره، مع صورة لاجتماع مبارك مع الحكومة الجديدة، وفي نفس الصفحة حاولت تقديم توازن في التغطية حيث ذكرت "مظاهرات بالقاهرة والإسكندرية والإسماعيلية ومحافظات أخرى، وصورة للمظاهرات بميدان التحرير.. إلا أنها في الصفحة الثالثة أفردت تغطيتها بشأن الحكومة الجديدة دون المظاهرات.. أما مقالات الرأي في نفس العدد في الصفحة العاشرة والحادي عاشرة فجاءت مشيدة بشباب مصر وأخرى بالجيش مثل مقال عمرو عبد السميع، ومقال عماد رحيم.. أما مقال صلاح منتصر بعنوان: " الآن إلى العمل" أكد على ما طالب به مكرم محمد أحمد بأنه بعد قرار الرئيس بعدم الترشح لفترة أخرى وتعديل المادتين 76، و77 من الدستور، فلابد على الشباب تغير موقفهم والرجوع لمنازلهم وجامعاتهم وترك المجال للعمل السريع وأن التنحي فكرة غير مقبولة".

• وفي اليوم التالي لموقعة الجمل في عدد 3 فبراير 2011، كان مانشيتها الرئيسي يتحدث عن "الملايين يخرجون تأييدا لمبارك" و"مسيرات ومظاهرات بالقاهرة والمحافظات للترحيب بقرار الرئيس"، وتم وصفها بالمظاهرت المليونية في حب الرئيس، واحتلت مساحة الصور للمتظاهرين المؤيدين لمبارك الصفحة الأولى وكُتب على إحدها "يوم الوفاء لمبارك في كل المحافظات"..وكُتب في آخر الصفحة نفسها عنوان: "الجماهير تجدد عهدها للقائد لضمان الاستقرار والأمان".

• **لم تتوقف السياسة التحريرية لجريدة الأهرام عن الموالاة للرئيس ونظامه**، ولكن تلك المعالجة اختلفت بدء من العدد 11 فبراير 2011 جاء عنوان المانشيت الرئيسي: "مبارك يتجه لتفويض سلطاته استجابة لمطالب المتظاهرين"، ولكن الملاحظ أنه لم يوجه أي انتقاد لرئيس الجمهورية في أثناء تلك التغطيات لأحداث ثورة الغضب حتى تنحي مبارك، كما لوحظ ذلك في مقالات الرأي.

• **وكانت المفاجأة الكبرى هو العنوان الرئيسي باللون الأحمر الذى خرجت به الصحيفة يوم 12 فبراير2011، والذى كان انحرافا بمعدل 180 درجة في سياستها التحريرية بشكل كبير، حيث جاء فيه "الشعب أسقط النظام" ووضعت صورة كبيرة لاحتفالات المتظاهرين بالتنحى فى ميدان التحرير وكتب تحتها "ثورة الشباب أجبرت مبارك على الرحيل"**، وعلى الفور بدأت فى استبدال مبارك بالمجلس العسكرى والدفاع عنه حيث جاء فى العدد نفسه خبرا بعنوان "القوات المسلحة تتعهد بإجراء الانتخابات البرلمانية فى حرية ونزاهة"، وأخذت فى الدفاع عن الثوار والتمجيد فى ثورتهم، كما جاء فى تقريرها الصادر فى العدد نفسه على الصفحة الثالثة بعنوان "المصريون يحتفلون بسقوط النظام". أما مقالات الرأي فجاءت متباينة لما حدث، مثلا مقال د.محمد قدري سعيد بعنوان: "ثورة الشباب.. أصداء الداخل والخارج" ومقال عبد الفتاح إبراهين بعنوان "لكل مصري.. وشباب مصر"، المؤيدان فيها لثورة يناير، ومنهم المصدوم مثل مقال مفيد فوزي بعنوان: "بوجه واحد لا بسبعة وجوه" حيث رفض التلون وأدعاءه بأنه مع الثورة.

وعلى الرغم من أن بعض المعالجات الخبرية للموضوعات والقضايا المطروحة انتهكت معايير الأداء المهني الصحفي في نقاط

مختلفة كما ذكرنا سابقا، إلا أن التحريض على العنف والتشهير والسب والقذف جاء في أضيق الحدود، وإن كان أغلبها في مقالات الرأي.

2- الوفد:

- **اتخذت جريدة الوفد نفس منحى جريدة الأهرام في بداية أحداث25 يناير، وسرعان ما قامت الجريدة بتغيير سياستها التحريرية تجاه تلك الأحداث، بل واتخاذ اتجاه إيجابي ووصفتها "بالثورة الشعبية"**، ويمكن إجمالا القول أن جريدة الوفد كانت تحاول أن تكون متوازنة في تغطياتها الإخبارية وإن كان طابع المعارضة مسيطر عليها طوال والوقت، فلم يتم توجيه انتقاد للرئيس الأسبق مبارك في أي خبر أو تحقيق أو تقرير أو مقال، وبدلا من ذلك تم مهاجمة الحكومة، وذلك حتى العدد 6 فبراير 2011.
- كما اتسمت المعالجة خلال تلك الفترة في مجملها بخروقات للمعايير المهنية والأخلاقية، فيما يخص تجهيل المصادر، والسب والتشهير والقذف في حق الغير، وخصوصا شخصيات تنتمي لنظام مبارك. كما جاءت المعالجة خلال تلك الفترة بمحاولة مغازلة الإخوان أو التيار الإسلامي باعتباره شريكا في تلك الأحداث -والذي سيصبح العدو الأكبر بعد ذلك وسوف يختلف أسلوب معالجة الجريدة لهم جملة وتفصيلا- أما مقالات الرأي فقد جاءت متباينة، وإن كان أغلبها معادي للنظام وينا صر أحداث 25 يناير، ومثال على ذلك:
- في عدد 24 يناير 2011 جاء المانشيت الرئيسي في اتجاه رافض لدعاوى التظاهر يوم 25 يناير، بعنوان: "الأقباط والإخوان و9 مارس والتجمع يرفضون المشاركة في مظاهرات الغد"، وكذلك مقال "أسامة هيكل" بعنوان: "وقت المراجعة الأخيرة" والذي أبدى فيه حزنه على الدعوة لمسيرة احتجاجية غاضبة غدا أمام وزارة الداخلية، ويرفض تكرار سيناريو تونس في مصر". ولكن الجريدة في نفس الوقت قامت بتغطية المظاهرات في تقرير بعنوان: "المظاهرات الغاضبة تعود إلى رصيف مجلس الشعب". وفي صفحة آراء حرة تم مهاجمة حكومة "أحمد نظيف" في مقال للكاتب عبد الفتاح نصير بعنوان: "خمسون عام مضت"، ومقال الكاتبة حنان خواسك بعنوان: "اختراق"، والكاتب ماجد محمد "حكومة مطافئ".. بينما قام عباس الطرابيلي بدعم جهاز الشرطة في مقاله "شرطة تحمي الشعب". كما جاءت التغطية الإخبارية لحادث تفجير كنيسة القديسين إيجابية من ناحية تعامل الرئيس مبارك معها، وذكرت الجريدة أن الرئيس رفض التدخل الأجنبي لحماية الأقباط.
- كان العنوان الرئيسي على الصفحة الأولى في عدد 25 يناير هو: "3 محاولات انتحار جديدة في القاهرة والمحافظات"، مع عرض صور للتظاهرات، واستمرار انتقاد الأداء الحكومي. وفي الصفحة التاسعة عرض تحقيق بعنوان: "حكومة العين الحمرا"، حيث كانت السياسية التحريرية لجريدة الوفد سلبية تجاه التظاهرات حتى هذا اليوم.
- وفي تحول واضح للسياسة التحريرية للوفد تجاه تلك المظاهرات في عدد 26 يناير، أظهر المانشيت الرئيسي لهذا العدد: "انتفاضة غضب في مصر"، ووصفتها أنها أكبر مظاهرة منذ أحداث يناير 1977، مع عرض صورا كثيرة لجانب المظاهرات. كما تم تقديم تغطية شاملة لتلك الأحداث في الصفحة الثانية والثالثة والسادسة عشر. وتخبطت المعالجة الصحفية للوفد خلال تلك الفترة وبدأت في نشرت أخبار بدون دليل على صحتها لتدعيم الموقف الايجابي للجريدة نحو التظاهرات، **واتهام نظام مبارك والموالين له وإصدار الأحكام دون دليل**، ففي نفس العدد ذكر على لسان أحد الشهود بالصفحة الثالثة بعنوان: "قيادات بالوطني تستعين بالبلطجية لقمع المتظاهرين ببورسعيد"، حيث تجهيل المصدر يفقد الخبر مصداقيته بشكل كبير.
- في عدد 27 يناير جاءت الأولوية لصورة المظاهرات والشباب المصري في مواجهة عناصر الأمن المركزي، وكتبت عنوانا أخرا بحجم كبير "التغيير هو الحل".. وكذلك جاءت كثير من **الأخبار مجهلة المصدر**.. وكان الملف الرئيسي للجريدة عنوانه "25 يناير عاصفة الغضب" والذي احتلت أحداثه الصفحات من اثنين حتى تسعة. وفي الصفحة التاسعة جاء تقرير بعنوان: "هز يا عز" إشارة لرجل الأعمال أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني، حيث تم التطاول وإهانة وسب وقذف صناع القرار في نظام مبارك، حيث ذكر التقرير أن عز يستقبل في الكازينو المملوك لزوجته صناع القرار بالطبل والزمر ووصلات الرقص حتى مطلع الفجر، وأنه يقدم الخمور والمخدرات وممارسة الرذيلة.. **وكلها اتهامات بدون دليل**. وفي نفس الوقت بدات الجريدة في إظهار "التيار الإسلامي" باعتباره ضحية نظام مبارك، وأنه شريكا أساسيا في أحداث التغيير التي تشهدها البلاد، حيث أفردت الوفد حوارا مع منتصر الزيات محامي التيار الإسلامي بالصفحة الثانية عشر بنفس العدد. وفي الصفحة الرابعة عشر كتب "محمد على خير" مقالا بعنوان: "إقصاء الإخوان من مجلس الشعب كان قرار دولة أوصت به مؤسسات مهمة وهذه هي الأسباب". وإن كانت بعض المقالات تساند وتدعم الشرطة منها مقال: المستشار مصطفى الطويل بعنوان: "تهنئة لرجال الشرطة".. وعباس الطرابيلي في مقاله: "نطلب التغيير .. ونرفض التدمير".
- كما واصلت الوفد في عدديها 28، 29 يناير تقديم تغطية متنوعة لأحداث المظاهرات ولكنها جاءت في اتجاه التهدئة لصالح رأس النظام الذي ترى إنه يراجع أخطاؤه.. واتجهت لمهاجمة الحكومة

والحزب الوطني.

- في عدد 6 فبراير 2011 ، وبدأت الجريدة في مطالبت مبارك بالتنحي، في تغيير واضح لسياستها التحريرة منذ بدء الأحدث، ففي الصفحة الخامسة جاء مقال علاء عريبي بعنوان: "ثروة آل مبارك"، ومقال: "رسالة إلى الرئيس" للكاتب ماجد محمد يطالب فيها مبارك بالاستقالة حقنا للدماء، أما في صفحة أراء حرة جاءت أغلب الاتجاهات مؤيدة لأحداث 25 يناير، مثلا مقال اللواء أحمد الفولي: "بارك الله في شباب مصر"، ومقال عادل صبري "حزب الرئيس.. أسقط النظام"، وناجي عباس: "إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وفكرية أحمد: "أ باء تاء لمو الكراريس درس الحرية بدأ".. بينما جاء مقال حنان خواسك مخالفا لما سبق، حيث حاولت أن تتحدث بإنصاف عن أفعال الرئيس مبارك واستجابته لمطالب الشباب.. وتبرئة الداخلية من تهمة فتح السجون.. ولزوم وقف المظاهرات عقب الاستجابة لمطالب الثوار، في مقالها بعنوان: "بل شكرا.. سيادة الرئيس".
- كما قامت الجريدة **بانتهاك صريح في عرض صور للضحايا المتوفين** إثر أحداث المظاهرات في عدد 8 فبراير الصفحة العاشرة.
- وفي 10 فبراير جاء مانشيت الصفحة الأولى "التنحي أو الرحيل" في إشارة واضحة للاتجاه المؤيد للثورة.. وفي الصفحة الثامنة جاء تقرير بعنوان: "ميليشيات حبيب-عز" وفيه اتهامات دون دليل.
- وفي عدد 11 فبراير بدأت الوفد في التقرب للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث كان مانشيت الصفحة الأولى بعنوان: "القوات المسلحة استجابت للثورة".. وكذلك مقال عباس الطرابيلي" الشعب والجيش في خندق الثورة".. كما تم انتقد الإعلام في تطاوله على الرئيس، مثلا مقال أمجد مصباح بالصفحة الثالثة عشر بعنوان: "حرية الإعلام لا تعني سب رئيس الجمهورية"، وكذلك مقال طلعت المغاوري بالصفحة الثانية عشر بعنوان: "ثورة حتى النصر" حيث لم يمس الرئيس بسوء وإنما قال: "الريس مبارك الذي نقدره".
- وفي عدد 12 فبراير، جاء المانشيت بالصفحة الأولى: "النهاية"، "انتصرت إرادة الشعب وسقط مبارك"، وكتبت ببنط أحمر كبير.. وجاء اتجاهها مؤيد للمجلس العسكري. وتم الهجوم على التيار الإسلام السياسي، مثل مقال مدحت قلادة بعنوان: "الكعكة الوطنية" بالصفحة الثانية عشر.

3- الشروق:

جاء موقف جريدة الشروق واضحا من البداية في اتجاه مؤيد لأحداث يناير منذ اندلاعها، وإن كانت هناك محاولات لاتخاذ طابع الحياد في المعالجة والتغطية في بداية الأحداث. وواجهت تلك المعالجات بعض الخروقات لمعايير الأداء المهني والأخلاقي، كتجهيل المصادر، وأسلوب التضليل في تقديم المعلومات. كما قامت الجريدة بمهاجمة واضحة وصريحة للشرطة والحزب الوطني والنظام الحاكم آنذاك، ومحالة إلصاق تهمة استخدام العنف ضد المتظاهرين في كثير من الأحيان دون دليل واضح سواء من خلال المصادر أو الصورة الصحفية المقدمة. أمثلة على ذلك:

- في عدد 25 يناير تصدر العنوان الرئيسي للصفحة الأولى للشروق: "يوم الغضب"، أما يوم 26 يناير تصدرت الصفحة الأولى عنوان "مصر الغاضبة في الشارع"، وصورة كبيرة لميدان التحرير وبه عدد من المتظاهرين. وقامت الجريدة بعرض العديد من الموضوعات، فمثلا ذكرت خبر بعنوان: "الداخلية تنزع امتيازات السلفيين بعد تفجيرات القديسين"، ولكنها في نفس الخبر **لم تذكر مصدر المعلومة** واكتفت بالإشارة إلى "علمت الشروق". إلا أنها كانت متحيزة للثورة ويظهر ذلك في الصفحة الثالثة من نفس العدد بعنوان: "بركان الغضب يجتاح شوارع القاهرة وينفجر في ميدان التحرير"، وأيضا عنوان: "شعب مصر حيغير مصر".
- وطوال الفترة من 26 يناير حتى 12 فبراير 2011 تبنت الشروق ملف اسمته "مصر الغاضبة"، يقوم بتقديم الأخبار والتقارير والتحليلات والصور الخاصة بالثورة.
- وفي العدد 27 يناير جاءت الصفحة الأولى تحمل عنوانا: "عنف عشوائي وقسوة أمنية مفرطة في ثاني أيام الغضب"، فالسياسة التحريرية للجريدة كانت وإن بدت على الحياد إلا أنها كانت في صف الثورة منذ بدايتها. ولكن **أحيانا وقعت الشروق في بعض التجاوزات الصحفية** منها على سبيل المثال في نفس العدد عنوان خبر يقول: "الأمن "يحاصر" الكاتدرائية تحسبا لغضب الأقباط خلال عظة البابا"، بينما جاء في متن الخبر أن أجهزة الأمن كثفت من وجودها حول الكاتدرائية الكبرى بالعباسية لتأمينها وليس محاصرتها كما تم تذكره في العنوان. وفي نفس العدد صور للمتظاهرين ومن بينهم متظاهر يمسك به أفراد بلبس مدني وجاء التعليق تحت الصورة "عنف بوليسي في زي مدني". على الرغم من أن الصورة لم تظهر ما يثبت أن المعتدى ينتسب للشرطة، و**هو أسلوب يفتقر للموضوعية والدقة من خلال استخدام الصورة الصحفية بأسلوب مضلل.** وكذلك خبر بعنوان "رشاشات الحزب الوطني"، حيث هناك تهويل ومبالغة في إبراز عنف الدولة تجاه المتظاهرين.
- في العدد 28 يناير جاء مانشيت كبير في صفحتها الأولى

بعنوان: "جمعة الشهداء توحد صفوف الغاضبين في مواجهة الأمن".. وهذا دليل على سير الصحيفة على نفس الخط التحريري منذ بداية الثورة.

● في الصفحة الأولى يوم 29 يناير جاء مانشيت ببنط عريض "الشعب يريد التغيير"، استمرارا لرصد الأحدث، وفي صفحتها الثانية هاجمت الصحف القومية المملوكة للدولة واتهمتها على لسان خبراء الإعلام بعدم عرضها لحقيقة ما يحدث في الشارع المصري وإغماض عينها عن المظاهرات والتخويف من التيار الإسلامي، كما وضعت صورة لمتظاهرين وهم يرفعون جريدة الشروق في إشارة إلى أن الشروق تنقل الحقيقة ويعتمد عليها الناس دون غيرها من الصحف الأخرى. كانت هناك مبالغة واضحة في خبر بالصفحة الثالثة بعنوان: "حملة اعتقالات غير مسبوقة في صفوف الإخوان.. القبض على نصف مكتب إرشاد الجماعة والمئات من القيادات"، حيث كان مصدر الخبر أحد كوادر من الجماعة، كما لم يحدد المصدر الأعداد المعتقلة بالضبط من أعضاء الجماعة بينما العنوان حدد الأعداد بشكل مبالغ فيه. وفي الصفحة السابعة كان هناك تقرير حول مدينة السويس، ذكر في عنوانه: "حالات انهيار عصبي بين الضباط"، وجاء التقرير ليوضح أن من أصابه الانهيار العصبي ضابط واحد فقط يدعى م.م حسبما أفاد مصدر طبي في مديرية الصحة بالسويس. **مما يوضح غياب للمهنية الصحفية في عرض التقارير والمبالغة والتهويل في تناول الأحداث.**

● في عدد يوم 31 يناير 2011 **تم عرض صور لجثث ضحايا أحداث 25 يناير** مما يخالف ميثاق الشرف الصحفي بنشر صور جثث الموتى.

● وفي عدد 1 فبراير تصدر تصريح مبارك الصفحة الأولى: "مبارك لن أترشح لفترة رئاسية جديدة"، وصورة لمبارك وهو يلقي بيان للشعب ويطالب البرلمان بتغيير المادتين 76و77 من الدستور، كما عرض ردود الأفعال على خطاب مبارك، وقد اهتمت الجريدة بعرض الردود السلبية أكثر منها الإيجابية أو المحايدة. أما في الصفحة السادسة من نفس العدد جاء عنوان تحريضي على قوات للشرطة في الإسكندرية وهو: "نيولوك للشرطة في الإسكندرية.. مدنيون بالرشاش والكلاشنكوف"، ولم تعرض صورا لتوضيح هذا الخبر ولا يوجد مصدر يؤكد مدى صحة هذا الخبر.

● ذكر في الصفحة الأولى لعدد 11 فبراير 2011 عنوان: "مبارك يرفض التنحي ويفوض سلطاته لسليمان والتحرير يرفض"، و"غضب عارم من الخطاب والآلاف يحاصرون مبنى الإذاعة والتليفزيون" مصاحبة لصورة لميدان التحرير ممتلئة بالمتظاهرين، ونقلت خطاب مبارك الذي أذاعه التليفزيون المصري ولم تبدي الجريدة أي تعليق أو رد فعل على هذا الخطاب.

● أما المانشيت الرئيسي للصفحة الأولي ليوم 12 فبراير 2011 فقد جاء باللون الأحمر بالبنط العريض: "وانتصر الشعب" مصاحبا له صورة كبيرة لميدان التحرير تحتل الصفحة الأولي كلها تقريبا، وقامت الشروق في الصفحة التاسعة بإفراد صفحة كاملة عن شهداء ثورة يناير ولم تذكر أي ممن قتلوا من أفراد الأمن والشرطة.

4- المصري اليوم:

جاء موقف جريدة المصري فى ذلك اليوم منحازا لأحداث 25 يناير منذ البداية، وعلى الرغم من انحيازها حاولت الجريدة تقديم تغطية متوازنة عن تلك الأحداث، بخلاف الجرائد السابقة، وانحازت التغطية بطبيعة الأحوال لإظهار مدى الغضب الشعبي والسياسي من نظام مبارك، كما بينت معظم مقالات الرأي تعاطفها مع المتظاهرين ومؤيدة للتظاهرات. ورغم محاولة الجريدة في مراعات التوازن والدقة في عرض الأخبار، إلا أنها وقعت في شرك انتهاكات المعايير الصحفية وإن كان أقل من جريدتي الوفد والشروق، مثل نسب الأخبار لمصادر مجهلة، والتطاول والسب والقذف في حق أشخاص بعينهم. منها على سبيل المثال:

● في عدد 24 يناير أبرزت الجريدة تصريح حبيب العادلي في الصفحة الأولى حول حادثة تفجير كنيسة القديسين والذي ذكر: «العادلي: يكشف جيش الإسلام الفلسطيني وراء تفجير القديسين بالدليل القاطع».. وكذلك تصريح مبارك: «سنتصدى لدعاة الفتنة وسنهزم الإرهاب وزمن الوصاية الأجنبية انتهى.. ونحن أولى بأقباطنا».. وصورة لمبارك وهو يكرم أسر شهداء الشرطة. وفي نفس الصفحة نشرت خبراً بعنوان :»القوى السياسية تضع خريطة تحركات يوم الغضب غدا بمشاركة الإخوان والألتراس.. ونشرت خبراً آخراً بعنوان: الكنائس المسيحية الثلاث ترفض مظاهرات يوم 25 يناير وتطالب الأقباط بعدم المشاركة.. وتصريح مرشد الإخوان: «الأمن استدعى مسئوولي الجماعة وهددهم بالاعتقال في حالة النزول إلى الشارع».

● وفي عدد 25 يناير 2011 تصدر الصفحة الأولى خبرا عن تلك الأحداث منها: «بروفة مبكرة ليوم الغضب.. ١٢ مظاهرة فى القاهرة والمحافظات للمطالبة بالتعيين ورفع الأجور»، وآخر بعنوان: «القوى السياسية تنهى الاستعداد للمظاهرات.. و»الداخلية»: سنعتقل الخارجين على القانون»، وأيضا خبرا بعنوان: «هيومان رايتس ووتش تنتقد استمرار قمع المعارضة والمظاهرات والصحافة فى مصر». وعلى الرغم

من انحيازها منذ البداية، حاولت الجريدة تقديم تغطية متوازنة عن الأحداث في مصر من خلال عرض أخبار متنوعة، منها خبرا بعنوان: «النائب العام يحظر النشر فى تحقيقات «كنيسة القديسين»، و«مبارك: نحترم إرادة الشعب التونسى وطائرة «بن على» لم تطلب الهبوط فى مطاراتنا». وفي الصفحة الرابعة، خبرا حول الاستعدادات لمظاهرات يوم الغضب بعنوان: «القوى السياسية تكثف استعداداتها للمظاهرات اليوم وحملة «مبارك أمان لمصر»: مستعدون لمواجهة الغاضبين. وفي الصفحة الخامسة جاء خبر بعنوان: « ٤منظمات تحتفل بـ»عيد الشرطة» على أنغام الـ»دى جى» وتهتف «اضرب اضرب يا حبيب.. اضرب اضرب من حديد»، وفيه أيضا **تحريض على العنف**. وفي مقال «محمد أمين» بالصفحة السادسة في عموده على فين؟ بعنوان: «سكة اللى يروح. ويرجع» انتقد الكاتب الاستعدادات الأمنية لمواجهة المتظاهرين، كما دعى الرئاسة لاتخاذ قرارات من شأنها تجنب دماء الشباب وتغيير الدستور والديمقراطية.. وبالصفحة السابعة عشر، جاءت معظم المقالات مؤيدة لتظاهرات يوم الغضب منها مقال «د.إبراهيم البحراوي»: ثورة مبارك البيضاء المطلوبة.. الأهداف والنتائج»، ومقال «د.عمار على حسن»: «مصر وثورة تونس»، و«غادة شريف» في مقالها: «راندیفو الثورة»، أما مقال «جلال عامر» بعنوان: «دعوة للمصالحة الوطنية»، طالب فيه النظام الحالي بمصالحة الشعب وتنفيذ رغباته وطموحاته، من خلال الافراج عن المعتقلين ومحاكمة الفاسدين وإلغاء حالة الطوارئ وقبول طعون البرلمان وتعديل الدستور».

- وفي عدد 26 يناير استمرت تغطية أحداث ثورة الغضب، وتصدر عنوان الصفحة الأولى: «إنذار.. الآلاف يتظاهرون ضد الفقر والبطالة والغلاء والفساد.. ويطالبون برحيل الحكومة» مصاحبة لصورة للمتظاهرين يحملون علم مصر وأخرى لمتظاهرين في التحرير والأمن يلقى عليهم قنابل مسيلة للدموع وأخرى لاشتباكات المتظاهرين مع قوات الأمن.. وفي الصفحة الرابعة بدأت في نشر ملف بعنوان «يوم الغضب» والذي استمرت فيه تغطية الأحداث في اتجاه إيجابي نحو الثورة. وانحازت التغطية بطبيعة الأحوال لإظهار مدى الغضب الشعبي والسياسي، كما بينت معظم مقالات الرأي تعاطفها مع المتظاهرين منها مقال د.منار الشوربجي بعنوان: «بركاتك يا تونس»، ومقال محمد سعيد محفوظ «جدار عازل» ومقال جمال البنا: «حدث رائع وآخر مروع»، والذي انتقد فيه أيضا الأخوان المسلمين وفكرهم.
- في عدد 27 يناير برز خبر في الصفحة الأولى بعنوان: «المتظاهرون والأمن فى اليوم الثانى: لا تراجع ولا استسلام» مصاحبة لصورة توضح الاشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن، وتم الإشارة إلى استخدام الأمن للقوة المفرطة تجاه المتظاهرين.. وأيضا خبرا يؤكد على ذلك بعنوان: «الأمن يحسم ليلة التحرير» بـ٢٠٠ مصفحة و١٣ ألف جندى والقنابل المسيلة».. وأيضا خبرا يوضح التعامل الأمني والحكومي مع المظاهرات من خلال قطع الاتصالات منها: «الأمن يضرب «تويتر» و«فيس بوك»، وقراصنة دوليون يعلنون الحرب على مواقع الحكومة». ولكنها **اعتمدت على مصادر مجهلة في الخبر** منها: «قالت مصادر حكومية». كما أبرزت الجريدة ردود الأفعال الدولية على صفحتها الأولى منها خبر بعنوان: «الاتحاد الأوروبى يطالب «مبارك» بالاستماع للمطالب «الشعبية». أما على صفحة الرأي، اتخذت أغلب المقالات اتجاها واحد مؤيدا للتظاهرات ومهاجما لنظام مبارك.
- وفي يوم 28 يناير استمرت تغطية أحداث يناير، ونشرت على الصفحة الأولى مانشيت بعنوان: «السويس تشتعل: مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والأمن»، مصاحب للخبر صورة توضح حالة الخراب والدمار والنيران المشتعلة في عدة أبنية وعدد قليل من المتظاهرين وكُتب تحتها تعليقا يوصفها بأعمال شغب وعنف من قبل المتظاهرين، وجاء رأي جريدة المصري اليوم في هذا العدد في مقال بعنوان «حافظوا على مصر» فيه إستنكار لأعمال العنف من قبل الأمن والمتظاهرين، وطالبت جميع الأطراف بضبط النفس والحفاظ على الوطن. وهو ما يوضح محاولة الجريدة أن تظهر على الحياد ولا تتخذ موقفا ضد أي من طرفي النزاع، وإن كانت السياسة التحريرية تميل تجاه مناصرة الثورة والثوار ولكن مع استنكارها لحالات البلطجة والعنف.. وأظهرت مقالات الرأي هذا الاتجاه بوضوح منها مقال «محسن الجلاد» بعنوان: «سيدي الرئيس.. دعني أهمس في أذنك»، وكذلك مقال عماد سيد أحمد «لم تعد في حاجة لأحد» والذي أثنى فيه على دور الشباب المصري الثائر في مواجهة الفساد والنظام، ومقال «عمر طاهر» بعنوان: «20 دليلا على نجاح 25 يناير» والذي هاجم فيه الداخلية بشكل واضح ولكن بدون أي إساءة، وأيضا مقال د.وحيد عبد المجيد بعنوان: «1/25: الإصلاح الآن».. وعلى الرغم من اتجاه مقالات الرأي نحو مهاجمة رموز الحزب الوطني والحكومة والداخلية إلا أنه لم يصدر أي انتقاد صريح لمبارك.
- في يوم 29 يناير تصدر الصفحة الأولى عنوان: «النداء الأخير: أنقذوا مصر» وصورة لمبنى محترق وتجمهر حوله».. كذلك خبرا بعنوان: «إحراق المقر الرئيسي للحزب الوطني بالقاهرة وتحطيم عدة مقار بالمحافظات».. وخبرا بعنوان: «الأمن يفرض الإقامة الجبرية على «البرادعي» في منزله.. في محاولة لتقدم لصورة لما يحدث الأن على الساحة المصرية ومدي تطور الغضب الشعبي والحاجة لقرارات

سيادية حكيمة لإنقاذ مصر من خطر الإحراق والفوضى.. بدلا من الاعتقالات والعنف.. وفي الصفحة السابعة عشر كتب «د.سعد الدين إبراهيم» مقالا بعنوان: «تحترمون خيارات الشعب التونسي.. وماذا عن خيارات شعوبكم أيها الطغاة العرب؟» باستخدام أسلوب الاستعارة المكنية على مبارك الذي يجب أن يستجيب لمطالب شعبه.. كما كتب «أسامة هيكل» مقالا بعنوان: «لمن يستمع الرئيس الآن؟» حيث طالب الرئيس أن يغير مستشاريه الحاليين وأن يستمع لنبض الشارع.. وكتب فكري أندراوس مقالا يتساءل فيه: «أين الأقباط من التغير الآتي» هل للكنيسة دور؟، وكذلك مقال د.طارق عباس بعنوان: «لا حياة إلا بالتغيير».. وكلها مقالات تحمل وجهات نظر متقاربة لحد كبير.

- وفي يوم 31 يناير، جاء مانشيت الصفحة الأولى: «الشعب في خدمة الوطن».. **واعتمدت الجريدة على نشر أخبارا مجهلة المصدر** حيث ذكرت: «مصادر تكشف تفاصيل الخلاف بين العادلي ومبارك قبل قرارا انسحاب الشرطة..»، و»حصلت المصري اليوم على تفاصيل مهمة من مصادر أمنية موثوقة».

- كما نشرت الجريدة تكهنات على إنها خبر حقيقي في نفس الصفحة وهو «استبعاد 70% من الوزراء أبرزهم رجال الأعمال ومجموعة نظيف»، **واستخدمت أسلوب المصدر المجهل مرة أخرى** عندما ذكرت في الخبر «كشفت مصادر مطلعة على وجود استبعاد»، وفي الصفحة الثانية كتب د. كمال مغيث مقالا بعنوان: «شدي حيلك يا بلد» انتقد فيه بشدة مبارك ونظامه، كذلك مقال «فاطمة ناعوت» بعنوان: «جمعة الغضب الساطع» الذي هاجمت فيه الحكومة وأثنت على شباب الثورة، وقامت بانتقاد البرادعي واتهمته بتقاعسه تجاه الثورة. وفي الصفحة الثالثة عشر من نفس العدد طالب «يحيى الجمل» الرئيس مبارك بشكل غير مباشر بالتنحي من خلال الاستجابه لمطالب الشعب بدون أي إساءة أو تطاول لشخص الرئيس وذلك في مقال بعنوان: «مرة ثانية.. سيادة الرئيس». وكالعادة جاءت باقي مقالات الرأي تهاجم النظام القائم –نظام مبارك- منها مقال د.صفوت قابل: «لا لتحويل ثورة الشباب إلى التركيز على الفلتان الأمني»، ومقال «د.محمد نور فرحات» بعنوان: «متى يرحل هذا النظام؟» والذي ذكر فيه أن النظام يناور الشعب ليقمعه لا ليحقق مطالبه، وكذلك مقال «علاء الغطريفي» بعنوان» كهنة آمون» في الإشارة لمن يحيطون بالرئيس مبارك.

- واستمرت تغطية الثورة وما يحدث من تبعاتها ومنها **"موقعة الجمل"**، ففي عدد 3 فبراير جاء المانشيت الرئيسى للصفحة الأولى: "التحرير يتحول إلى ساحة حرب والوطن يطالب بالتهدئة" وصورة لميدان التحرير وبه عدد من المتظاهرين وآخرون يركبون الأحصنة.. وجاء مقال رأي المصري اليوم بعنوان "نداء إلى كل من يحب مصر" بالهجوم الواضح على النظام الذي يدعم البلطجية لفض الاعتصام، ووجهت الجريدة ندائها للإخوان المسلمين بعدم القفز على الثورة، وطالبت من الأحزاب –التي وصفها بالكارتونية- بالصمت. وفي ذلك إعلان رسمي لموقف الجريدة غير محايد. كما اعتمدت ثانية على **أخبار مجهلة المصدر** منها خبرا بعنوان: "عودة الإنترنت والمحمول وخدمة البلاك بيري" وقالت "أعلنت مصادر مسئولة بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات دون الإشارة لهذه المصادر".. ونفس الشيء تكرر في خبر بعنوان: "الشرطة تعود إلى الشارع ووجدي: سنحاسب القيادات المسئولة عن غياب الأمن".. حيث ذكرت في بداية الخبر "قالت مصادر أمنية".

- أما في الصفحة الثانية هاجمت "فريدة الشوباشي" نظام مبارك ولكنها رغم تعاطفها مع الثورة إلا أنها ذكرت أن الشرطة المصرية تتعرض لمؤامرة للوقيعة بينه وبين الشعب، وذلك في مقالها "قراءة في اليوم التالي"، كما أكد "أحمد الخطيب" في مقاله "سيناريو الفوضى" أنه مع بقاء الرئيس مبارك حتى نهاية ولايته والاكتفاء بما حققته الثورة من مطالب، كما قام بمدح الجيش.. ولكنه في نفس الوقت أكد أن الزج بسيناريو الفوضي من قبل النظام لن يمر مرور الكرام علي الشعب. وفي الصفحة الثانية عشر أجرت الجريدة حوارا مع المهندس حسب الله الكفراوي-وزير الإسكان في عهد مبارك- وأبرزت تصريحاته التي قال فيها: أدعو متظاهري التحرير إلى العودة إلى بيوتهم وأدعو المعارضة لحقن دماء المصريين".. واستمرت ساحة الرأي في تقديم الأراء المؤيدة للثورة منها مقالة "عمرو الشوبكي" بعنوان: "ارفع رأسك يا مصري".

- وفي يوم 4 فبراير جاء مانشيت الصفحة الأولى: «كارثة دامية في التحرير.. 800 قتلى و1200 جريح في اشتباكات الميدان والحكومة تعتذر عن الأربعاء الدامي».. في إشارة لما أسفرت عنه اشتباكات «موقعة الجمل». وفي نفس الصفحة قامت بنشر **خبرا مجهلا** يقول: «مصادر: وضع العادلي و3 من مساعديه تحت الإقامة الجبرية». ونشرت المصري اليوم مبادراتها بعنوان: «مبادرة مصرية» لم تطرح فيه تنحي مبارك، ولكنها طالبت بأربعة مطالب منها دعوة النائب العام للتحقيق الفوري في أحداث الإنفلات الأمني، وإلزام المتظاهرين المؤيدين والمعارضين بالتظاهر في مناطق منفصلة تجنبا للصدام وللحفاظ على السلمية، وتفويض الحركات الشبابية للتحرك مع القوي السياسية والأحزاب، وفتح باب الحوار الوطني.

- في يوم 6 فبراير جاء مانشيت الصفحة الأولى بعنوان: «شباب 25 يناير يطيح بجمال مبارك» ولكن هذا العنوان **جاء مضللا وغير معبرا عن ما يوجد في المتن**. وفي نفس الصفحة تم إبراز تصريحات لدول أجنبية تنتقد ما صرح به «مبارك»، مثلا خبرا بعنوان: «أمريكا ترفض تصريحات مبارك عن الفوضى، وأوروبا تصف ما قدمه بأنه غير كاف».. كما أبرزت تصريحات البرادعي والذي قال: «مبارك يجب أن يرحل بشكل فوري والمصريون على استعداد لمنحه خروجا آمنا وبكرامة».. كما ألقت الجريدة الضوء على تصريحات الإخوان المسلمين منها: «لا نطلب سلطة ولن نقدم مرشحا لانتخابات الرئاسة»، ولم تبرز الجريدة أي خبر أو تصريح مؤيدة للرئيس أو نظامه.
- وبالصفحة الرابعة كتب خالد منتصر مقالا بعنوان: "حان قطافها"، والذي أكد أن الثورة هي ثورة الشباب ويتم انتشالها تدريجيا وسحبها ناحية التيار الإسلامي، في إشارة منه لركوب هذا التيار الثورة.. ولكنه لم يقدم دليلا على كلامه.. وفي الصفحة الثالثة عشر تم إبراز تصريحا لرأس الكنيسة الأورسوذكسية السابق "البابا شنودة" والذي صرح فيه: "أطالب فتح حوار مع الإخوان المسلمين، ويؤكد هناك نقاط مضيئة في اعتصام التحرير".. في تصريح يعد من العيار الثقيل في وجه النظام الحاكم ويشكل نوعا من تدخل الأقباط في الحياة السياسية .. أما مقالات الرأي فاستمرت نحو الاتجاه المعادي للنظام والمؤيد منها مقال د. عمرو الشوبكي "التنحي لا يسيء إلى مصر"، ومقال حاتم فودة في عموده "آلو" والذي انتقد فيه الإعلام الحكومي وتداوله لمصطلح "مبارك الأب..مبارك الجد" وقال أنه لا يوجد أب يفرق بين أبنائه.. ومقال محمد السنهوري "وجوه من جمعة الرحيل".
- جاء العنوان الرئيسي في عدد 7 فبراير "مصر تصلي على شهداء الحرية" مصاحب بصورة لمتظاهرين يحملون المصاحف والصلبان، في إشارة بأن هذه الثورة ثورة الشعب المصري وليست لفصيل أو تيار بعينه. وقدمت في نفس العدد تحقيقا بعنوان: "شهداء ثورة 25 يناير" يحمل وجهة نظر أهالى الشهداء ويتحامل على الداخلية. كما استمرت الجريدة في تقديم الأخبار **مجهلة المصدر**، واتجهت مقالات الرأي نحو تقديم وجهة نظر واحدة وهي دعم الثورة وشبابها والجيش.
- وفي يوم 9 فبراير جاء المانشت الرئيسي للصفحة الأولى "التحرير يفيض بالمتظاهرين والحشود تحاصر البرلمان" وصورة كبيرة لمتظاهري التحرير تملأ الميدان، وفي نفس الصفحة نشرت تصريحا لعمر سليمان نائب الرئيس يقول فيه: "النظام لم ولن ينهار، وتوقعنا ثورة شباب الفيسبوك قبل عام". كما نشرت تصريحا لرشيد أحمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق والذي قال فيه: "أنوي العودة إلى مصر بعد إعلان أسباب قرار النائب العام، وأتمنى ألا يخطف أحد ثورة الشباب" في إشارة منه إلى التيار الديني والأحزاب السياسية. واستمرت مقالات الرأي في ميلها تجاه الثورة مثل مقال د. يوسف زيدان: "الثورة على الاحتكار"، ومقال أحمد سعيد: "إثارة الناس ضد الثوار".
- أما في عدد 11 فبراير تصدر الجيش المشهد السياسي وجاء في صدارة الصفحة الأولى من خلال إبراز تصريح للجيش يقول فيه للمتظاهرين: "ستتم الاستجابة لجميع مطالبكم، ورئيس الوزراء: مبارك قد يتنحى" وصورة كبيرة لمتظاهرين يحملون لافتة مكتوب عليها "الشعب يريد إسقاط النظام".. في تبني واضح لجريدة المصري اليوم لمطالب الثوار وإبراز ذلك بشكل واضح. كذلك صبت مقالات الرأي في نفس الاتجاه العام للجريدة. كما انتقد مقال أشرف يوسف الأداة الإعلامية المتمثلة في قطاع الأخبار في التليفزيون المصري ورئيسها عبد اللطيف المناوي ووصفه بتقديم الأكاذيب والمؤامرات.
- استقبلت الجريدة خبر التنحي بشيء من اليقين وجاءت الصفحة الأولى مصممة بشكل مبتكر وصور لشهداء الثورة تعلو اسم الجريدة وجاء عنوان الصفحة في عدد 12 فبراير: "الشعب أراد وأسقط النظام" وصورة كبيرة جدا تكاد تحتل الصفحة كاملة تظهر احتفالية ميدان التحرير بخبر تنحي مبارك.. وخبر بنفس الصفحة يقول: "مبارك تنحى.. ويفوض الجيش بإدارة شئون البلاد.. والأفراح تعم أنحاء مصر".. واتجهت مقالات الرأي نحو تأييد الجيش.

5- **الحرية والعدالة:**

لم تتوافر نسخ من جريدة الحرية والعدالة في تلك الفترة، لأن الجريدة أساسا صدرت بعد إنشاء حزب الحرية والعدالة في يونيو 2011، وبالتالي لم تُرصد الجريدة في فترة 25 يناير 2011، ولكنها صدرت لاحقا بشكل رسمي يوم الجمعة الموافق 28 أكتوبر 2011.

الفترة الثانية: المرحلة الانتقالية وحكم المجلس العسكري (من يوليو 2011 حتى ديسمبر 2011):

1- الأهرام:

جاءت غالبية انتقادات الأهرام موجهة للحكومة دون

المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفي ذروة العمل على تشكيل الحكومة الجديدة بعد مظاهرات 8 و22 و23 يوليو 2011، انهالت الانتقادات على رئيس الوزراء مع تجنب أي انتقاد للمجلس العسكري قدر الإمكان. ولكن حرصت جريدة الأهرام في بعض الأحيان على تقديم الآراء المختلفة على صفحاتها حول المجلس العسكري دون تدخل، فمثلا خبر ورد يوم 12 يوليو بعنوان" قوى سياسية تعتبر البيان استجابة جزئية والأغلبية ترفض استمرار العلاج بالمسكنات".[15]

أما فيما يتعلق بالتيارات الإسلامية، فقد اهتمت الجريدة بالإخوان ثم السلفيين، وظهر ذلك في الانحياز بالمساحة وفي اختيار المصادر للتيارات الإسلامية علي سبيل المثال، في الصفحة الرابعة من عدد 27 يوليو ظهر الانحياز في اختيار مصادر بين التيارات الإسلامية وخاصة السلفيين في خبرها "رسالة طمأنه من القوى الإسلامية للمعتصمين"، ثم في الصفحة التاسعة عشر في خبر "السلفيون يستعدون الجمعة المقبلة بزيارات لجس نبض المعتصمين"، وأيضا خبر "الإخوان تشترط توضيح موقف العسكري من المواد فوق الدستورية لجعل الجمعة يوما للاستقرار". "وفي 28 يوليو تم تناول المشهد السياسي بانحياز واضح باختيار المصادر والخبراء من الإسلاميين، ثم في 29 يوليو تم الاهتمام بإبراز رأي "طارق الزمر" -العضو بالجماعة الإسلامية- و"كمال حبيب" -الباحث بشئون الجماعات الإسلامية- دون غيرهم في خبر عن المبادئ الحاكمة للدستور.

وخلال تلك الفترة برزت على الساحة ثلاث أحداث هامة، ويمكن أبراز أهم ما تم رصده في الجدول التالي:

جدول (2)

أبرز الأحداث السياسية التي تم معالجتها خلال فترة التحليل الثانية بجريدة الأهرام

أحداث ماسبيرو:	أحداث محمد محمود:	أحداث مجلس الوزراء:
• جاءت التغطية الصحفية للجريدة **مؤيدة بقوة للمجلس العسكري** فيما يتعلق بأحداث ماسبيرو، وهو ما ظهر سواء أكان في المقالات التي نشرتها أم الأخبار أم التقارير أم عناوينها. • ومثال لذلك، خبر بتاريخ 3 أكتوبر بعنوان: "المشير: مصر ستعبر إلى مرحلة الاستقرار". ومقال بعنوان "حق النقد"، انتقد ما اعتبره هجوم غير موضوعي على المجلس العسكري. وأيضا مقال "شريف العبد" في 6 أكتوبر الذي أشاد "باتساع صدر المجلس العسكري للحد الأقصى" في ظل هذه الظروف". • وفي اليوم التالي لأحداث ماسبيرو الموافق 10 أكتوبر تصدر الصفحة الأولى عنوان: "عنف ودماء في مظاهرات الأقباط بعد البداية السلمية"، و"الصحة: وفاة 24 جنديا ومتظاهرا وإصابة 213 في ماسبيرو، و"إحراق سيارة نقل عام وشرطة عسكرية وتحطيم سيارات خاصة"، حيث عمدت الجريدة على تشويه الحقائق حين قالت "وفاة 24 جنديا ومتظاهرا" **وذلك بغرض طمس الحقائق لأن أغلب المتوفين جاءوا من جانب المتظاهرين الأقباط.** • كما نلاحظ أيضا **أن لهجة التأنيب جاءت للمتظاهرين** حيث أشار الخبر في متنه "أن المتظاهرين أطلقوا أعيرة نارية"، وأيضا "رشق الجنود بالحجارة"، و"إضرام النار في سيارات الشرطة العسكرية". أما الصفحة الخامسة من نفس العدد فقد نشرت الجريدة تصريحا لوكالة أنباء عالمية "رويترز" تدعم وجهة نظر الجريدة، **وبالتالي انعدام التوازن في التغطية الخبرية والسقوط في تحيز مهني واضح لا يقبل الشك.**	• في عدد 20 نوفمبر تصدرت الصفحة الأولى أحداث محمد محمود والتي **اتهمت المتظاهرين بشكل غير مباشر باقتعال أحداث العنف**، منها على سبيل المثال: "حرب شوارع تنتهي بانسحاب الشرطة من التحرير"، و"قوات من الجيش والشرطة تخلي ميدان التحرير والمعتصمين يعودون مرة أخرى"، و"أهالي باب اللوق يتصدون للمتظاهرين الذين يريدون مهاجمة وزارة الداخلية وتحول المنطقة لساحة حرب". **وهو خبر يحض على العنف و فيه تهويل ومبالغة نوعا ما.** • وجاءت **أغلب الأخبار منتقدة للمعتصمين، وهو ما يعطى للقارئ انطباعا بأن المتواجدين بالتحرير لا يمثلون الشعب المصري وأن الشعب المصري بمجمله راضيا عن سياسات المجلس العسكري.** • في عدد 21 نوفمبر جاء في الصفحة عنوان: "اشتباكات بين المتظاهرين والأمن في شارع محمد محمود.. وعدد المعتصمين يصل لحوالي 30 ألف".. في إشارة لقلة عدد المتظاهرين وتأكيدا لما سبق نشره بأن هؤلاء لا يمثلون الشعب.. – ولم **تقدم الجريدة تغطية متوازنة للأحداث ودافعت عن قوات الأمن والجيش وقامت بإظهارهم في دور الضحية**.. ومثال على ذلك أيضا خبر نشر بعنوان: "إصابة قائد قوات الأمن المركزي بطلقات خرطوش في شارع محمد محمود". • ولكن في عدد 24 نوفمبر أبرزت تصريحات عنوان من أعضاء المجلس العسكري الحاكم بعنوان: "العصار وحجازي يعربان عن أسف واعتذار المجلس العسكري عن أحداث ميدان التحرير.. **في تراجع الجريدة عن الدفاع المستميت عن المجلس العسكري ونشرت تصريحا بالاعتذار كدليل على خطأها في حق المتظاهرين.** ولكن في نفس الوقت لم **تتخلى الجريدة عن سياستها التحريرية في مناصرة الجيش وقوات الأمن** حيث نشرت في نفس العدد خبرا بعنوان: "الداخلية: ضبط 20 متهما بحوزتهم أسلحة نارية وبيضاء بمدرسة الفلكي".. وهي المدرسة القريبة من شارع محمد محمود ووزارة الداخلية.	• استمرت الجريدة **في تأييد موقف المجلس العسكري**، ففي 17 ديسمبر اهتمت الجريدة بنقل رؤية المجلس العسكري عن اعتداءات الجنود على المتظاهرين عند مجلس الوزراء في محاولة منها **مرة أخرى لتبرئة ساحة المجلس العسكري من أي تهم توجه إليهم في استعمال القوة ضد المتظاهرين**، مثل خبر بعنوان: "المجلس العسكري: التعدي على ضابط يؤدي واجبه اليومي وراء الأحداث". وأخر بعنوان "اللواء الرويني يطالب المواطنين عدم الانسياق وراء الشائعات". وعنوان آخر في يوم 21 ديسمبر : " المجلس العسكري يأسف لسيدات مصر عن تجاوزات أحداث مجلس الوزراء". ولم تخل الصحيفة من بعض الانتقادات كما جاء في مقال بسيوني حمادة – الأستاذ بكلية الإعلام– في 3 ديسمبر الذي أشار فيه إلى أن المشكلة ليست في الأحكام القضائية بل انتهاج المجلس العسكري دور المراقب أو الوسيط. • كما قامت بنقل تصريحات متعددة لأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة تؤكد استتباب الأمن وحرص القوات المسلحة على الانتخابات الرئاسية وعلى تسليم السلطة وتحقيق مصلحة مصر، على سبيل المثال خبر نشر يوم 6 ديسمبر بعنوان "اللواء بدين: الحالة الأمنية مستقرة"، ثم خبر في عدد 8 ديسمبر بعنوان: "المشير يطلب مواجهة الفساد وتعزيز الديمقراطية ورعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة".

2- الوفد:

تجنبت الصحيفة انتقاد المجلس العسكري في بداية المرحلة الانتقالية الثانية، ويمكن القول أن الوفد في تغطيتها للمجلس العسكري كانت أقرب للصحف القومية مثل الأهرام، حيث كان دعمها للمجلس واضحا بينما استمرت في معارضة ومهاجمة الإخوان المسلمين.

● فمثلا خلال حوار الجريدة يوم 12 أبريل مع الخبير إبراهيم الجودي بعنوان: "مكانة الوفد تؤهله للوساطة بين الثوار والعسكري" تحدث عن سياسات المجلس العسكري في إدارة البلاد دون انتقاد له. وكذلك مقال محمد الشرايدي يوم 16 ديسمبر بعنوان: "أبونا العسكري المؤسسات الصحفية والقومية في خطر"، حيث طالب فيه المجلس العسكري بحماية المؤسسات الصحفية من الفساد والمفسدين، وخبر آخر بعنوان: "الإسلاميون يهددون بحماية العسكر بالدم".

● وخبر في 10 يونيو بعنوان" المشير طنطاوي ينفي وجود مرشح عسكري للرئاسة"، ومقال د. حسن شوكت التوني بالصفحة العاشرة من عدد 5 سبتمبر "جيش مصر هو درعها وسيفها"، ومقال حنان خواسك في يوم 19 سبتمبر بعنوان:"الإعلام وأمن الدولة"، والذي ذكرت فيه أنه لا يستطيع خائن لي ذراع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومقال مجدي زين الدين في 1 أكتوبر الذي أكد أن جولة المشير بالزي المدني في وسط البلد طبيعية ولا يعني ذلك رغبة المؤسسة العسكرية في الاستمرار في الحكم، موضحا أن المشير مصري من حقه التجول في أي وقت وأي مكان، مع وإبراز خبر جولة المشير في المنيا في بداية شهر أكتوبر الذي وعد خلاله بإنهاء حالة الطوارئ في أقرب وقت وأكد أن "الجيش والشعب يحميان الوطن".

وفيما يخص أبرز الأحداث التي تم رصدها:

جدول (3)

أبرز الأحداث السياسية التي تم معالجتها خلال فترة التحليل الثانية بجريدة الوفد

أحداث ماسبيرو:	أحداث محمد محمود:	أحداث مجلس الوزراء:
– **تزايدت حدة النقد للمجلس العسكري بعد أحداث ماسبيرو**، حيث نشرت مانشيت على صفحتها الأولى في عدد 10 أكتوبر: "ليلة سوداء على مصر الثورة"، مقتل 24 وإصابة العشرات في مواجهات بين الأقباط والأمن"، ونشرت رد فعل الحكومة على الأحداث على نفس الصفحة: "شرف: سنقطع أيدي المتسببين في الأحداث"، كما نشرت خبرا بعنوان: "كليتون تعترض على العسكري، وإرسال قوات لحماية دور العبادة والمناطق الحيوية بمصر" **وهو خبر تبين عدم صحته فيما بعد، وبالتالي وقعت الجريدة في نشر معلومات غير صحيحة مما يوقعها في انتهاك مهني.** – وفي الصفحة الثالثة من نفس العدد جاءت تغطية كاملة لما حدث في ماسبيرو بعنوان: "مسيرة الأكفان" لشباب ماسبيرو تنتهي بمقتل 24 وإصابة 212"، و"الأمن يفض مسيرة الوحدة الوطنية بالقنابل المسيلة للدموع.. ومتظاهرون يحملون الخرطوش والأسلحة البيضاء". **وقد اتجهت الجريدة في تغطيتها بالتوازن وتناولت تجاوزات الطرفين. وإن كانت تميل أكثر في انتقاد موقف الأمن في التعامل مع المتظاهرين.** وظهر ذلك في الصفحة الثانية من عدد 12 أكتوبر في خبر بعنوان: "كاعد عبان: مجزرة ماسبيرو بدأت بدهس المتظاهرين" ونشرت صورة علق عليها: "جانب من أحداث ماسبيرو وظهر فيه المتظاهرون ومدرعات الجيش" واستند الخبر إلى رواية شاهد واحد فقط للأحداث دون توضيح لشهادات أخرى وشهادة الجيش على الأحداث.	– في عدد 20 نوفمبر جاء عنوان الصفحة الرئيسي: "الثوار يعتصمون بالتحرير بعد اشتباكات دامية مع الأمن"، و"سقوط قتيل بطلق ناري غامض والداخلية تنفي مسئوليتها، وإصابة المئات وحرق سيارات للشرطة"، كما نشرت تصريح اللواء محسن الفنجري عضو المجلس العسكري: "هناك من يدفع أموالا للمصابين لمواصلة اعتصامهم"، وفي نفس الوقت نشرت تصريحا للبرادعي المرشح المحتمل للرئاسة آنذاك يقول فيه: "البرادعي ينتقد العنف الأمني.. والعوا وأبو إسماعيل يزوران الميدان"، ونشرت أيضا تصريح محمد البلتاجي أمين عام حزب الحرية والعدالة والذي قال فيه: "ما حدث جريمة يجب محاسبة المسئول عنها"، **حيث حاولت الشروق تحقيق التوازن في تغطية تلك الأحداث وعدم الانحياز لطرف على حساب طرف وعدم التسرع في إطلاق الأحكام دون دليل كما حدث في بعض الصحف الأخرى محل الدراسة كالأهرام.** – ثم جاءت تغطية الجريدة في اليوم التالي مباشرة بتاريخ 21 نوفمبر تميل قليلا لصالح معتصمي التحرير، حيث جاء مانشيت الصفحة الأولى بعنوان: "التحرير الغاضب في مواجهة الداخلية والشرطة العسكرية".. ونشرت صورة لمدرعة وقوات من الأمن المركزي في مواجهة المعتصمين وعلقت عليها: "ميدان التحرير ورجوع إلى أجواء ما قبل إسقاط مبارك". **وإن كانت نشرت في مساحة أقل** بيان المجلس العسكري والذي قال فيه: "لا نسعى لإطالة الفترة الانتقالية ونأسف لما حدث". – كما أبرزت تصريحات أعضاء المجلس العسكري على الأحداث منها تصريح الفريق سامي عنان والذي قال: "الإفراج عن جميع المعتقلين وتعويض الشهداء ومحاكمة فورية للمتورطين"، وتصريح المستشار "طارق البشري" والذي وجه خطابه للمتظاهرين حيث قال: "أطالب الميدان بالاستجابة لبيان المشير". **وجاء موقف جريدة الشروق واضحا على نفس الصفحة في عمود بعنوان: 'وقف العنف أولا'** والذي طالبت فيه الدولة بأداء واجبها في حماية المتظاهرين ووقف إطلاق الغاز وسحب قوات الأمن بعيدا، وفي الوقت ذاته ناشدت ثوار التحرير بضبط النفس والتصدي للنزعات الحماسية وممارسة حقهم المشروع في التظاهر بسلمية ودون احتكاك".	– جاء مانشيت عدد 17 ديسمبر في الصفحة الأولى بعنوان "دماء على عتبة البرلمان"، ونشرت صورتين تظهر إحداهما لقوات الجيش يطارد المتظاهرين، والأخرى لقيام المتظاهرين بإشعال الحرائق في محيط مجلس الوزراء.. وأظهرت الجريدة تصريحات المجلس العسكري بشان تلك الأحداث ونشر على نفس الصفحة تصريحا يقول: "العسكري: الأحداث بدأت بعد التعدي على ضابط يؤدي واجبه". – كما اهتمت الجريدة على سبيل المثال إبراز موقف الإسلاميين من قمع معتصمي مجلس الوزراء وقتلهم الذي انتقده كثيرون واعتبره متخاذلا، فنشرت الصحيفة بعض الأخبار التي توضح موقفهم مثل: "الإسلاميون بين الرفض الصامت والتنديد".

- بداية من عدد 24 نوفمبر اختلفت تغطية الوفد للأحداث وبدأت في تغيير نغمتها في اتجاه معاكس للمجلس العسكري وقياداته، حيث نشرت الجريدة مانشيت: "التحرير يصر على إسقاط المشير"، و"طنطاوي وعنان والعيسوي.. برأوا مبارك وتورطوا في جريمته"، و"المستشار حسن عمر: "طنطاوي أمام خيارين .. الرحيل أو الانقلاب".. و"الأمم المتحدة تطالب التحقيق في قتل المتظاهرين"، وبالصفحة الثالثة نشرت الجريدة تقريرها الأسبوعي بعنوان: "أخطاء المجلس العسكري التي فجرت الثورة الثانية"، و"مجلس العسكر.. وعد فأخلف"، و"المشير يتحدى التحرير".. حيث شنت هجوما قاسيا على المجلس العسكري واتهمته بتحالفه مع الإخوان في صفقة واضحة المعالم لعبورهم إلى الشارع السياسي، ونكسه لوعده بتسليم السلطة للمدنيين خلال 6 أشهر.
- استحوذت معالجة القضايا الخاصة بالمرحلة الانتقالية الثانية **بالاهتمام الأكبر على موضوع الانتخابات البرلمانية**، فقدمت مرشحي الأحزاب وعرضت برامجهم ومواقفهم وتصريحاتهم، مع التركيز على قيادات حزب الوفد خاصة "السيد البدوي" -رئيس حزب الوفد- الذي أفردت له صفحة كاملة يوم 19 ديسمبر لتغطية كلمته في مؤتمر انتخابي دون الاهتمام بباقي المشاركين في المؤتمر. وهو أمر مبرر يرجع لملكية الجريدة لحزب سياسي وهو والفد والترويج له ولمرشحيه يعد أمرا طبيعيا.
- وبخصوص تغطية العملية الانتخابية، كانت الانتقادات سواء المباشرة أو غير المباشرة التي تنشرها الوفد بين الحين والآخر تتعلق في الجانب الأكبر منها بالخلاف السياسي بين الوفد والإخوان وحزب الحرية والعدالة أو بسبب قانون الانتخابات مثل نشرها يوم 27 أكتوبر لخبر بعنوان: «المجلس العسكري يساعد مرشحي الإخوان باللحوم المدعومة»، وجاء مقال محمد عبد القدوس يوم 13 نوفمبر بالصفحة العاشرة بعنوان: «أربع قوى ضد برلمان الثورة» ذكر فيها أنه يستنكر على المجلس العسكري عدم تمكنه من وقف أحداث الفوضى والعنف، كما انتقد القوى العلمانية بسبب خوفهم وخيبتهم من السقوط المدوي لأنهم يروا أن البرلمان القادم سيسيطر عليه الطابع الإسلامي، **وهي نقطة إيجابية في صالح جريدة الوفد أن نقوم بنشر مقالات تختلف مع فكرها الأيدولوجي، مما يعطيها جانبا من التوازن في عرض الأراء المختلفة وإن ندرت**.
- في عمود مصريات يوم 13 نوفمبر، كتب عزت صقر مقال بعنوان: "الانتخابات بعد الثورة تبدأ مزورة " وأشار لقيام الإخوان بشراء أصوات الناخبين، بل استمر الأمر في الهجوم أيضا على الأقباط، وفي 1 ديسمبر جاء مانشيت الصفحة الأولى "برلمان الجنة والنار"، و"معركة تكفيرية بين الإخوان والأقباط في غزوة الصناديق الثانية"، وعرض المؤتمر الصحفي للسيد البدوي بالصفحة الثالثة والذي صرح فيه :"نرفض استغلال الدين لإقصاء وتكفير الآخرين". وبالصفحة الحادية عشر من نفس العدد جاء خبر بعنوان: "صباح أسود على الدولة المدنية والوطنية، الإخوان والأقباط إيد واحدة في حرق مصر". وبالصفحة التي تليها خبرا بعنوان: بعد مؤشرات تقدم النور على حزب الحرية والعدالة "بديع" يأمر بشن حرب دينية لوقف تقدم السلفيين"، وقدمت الصحيفة تحقيقا يحمل وجهة نظر واحدة بعنوان: "تجاوزات الإخوان.. الطريق السهل إلى مجلس الشعب".
- وفي عدد 20 ديسمبر انتقد الكاتب "توفيق أبو علم" نتائج الانتخابات التي فاز بأغلبيتها التيار الإسلامي، حيث كتب مقال بعنوان: "انتخابات باطلة وانتهاك لثورة 25 يناير"، وكذلك في عدد 23 ديسمبر ففي الصفحة الأولى كتب "أحمد عز العرب" مقالا بعنوان: "الصعود الخادع للإسلاميين". وكلها مقالات تعبر عن الاستياء من فوز الإخوان بالانتخابات عن طريق الكذب والغش والتضليل للرأي العام.

3- الشروق:

اهتمت الشروق بإبراز التيارات الإسلامية خلال المرحلة الانتقالية، ففي العدد 24 يوليو قدمت عنوان: "القاهرة ستصدر أكبر حشد في تاريخها الجمعة المقبلة"، وعرضت فيه رأي الجماعة الإسلامية والإخوان. وفي عددها يوم 27 يوليو بالصفحة الأولى والخامسة بعنوان: "5 مطالب توحد القوى الوطنية في جمعة الإرادة الشعبية ووحدة الصف"، **تم تخصيص مساحة أكبر لمصادر من الإخوان المسلمين**، خاصة وأنها في اليوم نفسه نشرت مقالا لـ"محمد البلتاجي" الممثل لحزب الحرية والعدالة. وفي خبر آخر يوم 28 يوليو تحت عنوان "أخطر مليونية تتجه إلى الميدان غدا"، كانت المصادر من الإسلاميين فقط سواء من جماعة الإخوان أو السلفيين ولم يكن هناك مجال لوجود باقي القوى السياسية وعرض وجهات نظر مختلفة، مما يُقع الجريدة في **انتهاك واضح لمعايير الأداء المهني، وعدم التوازن في عرض كل وجهات نظر كل أطراف القضية، وإعطاء مساحة ورقية أكبر لصالح وجهة نظر معينة.**

- وبعد مليونية 29 يوليو والتي عرفت إعلاميا باسم "جمعة قندهار"، تزايدت تغطية الإخوان بقوة على حساب السلفيين الذين تقاسموا معها المساحات خلال فترة الحشد للمليونية وبعدها.. ولكن حرصت الشروق أن تكون أكثر ميلا للموازنة في مقالات الرأي المختلفة التي تنشرها، فكان بينها المؤيد وبينها المعارض للمجلس العسكري..

وإن كانت أكثر ميلا تجاه انتقاده خاصة فيما يتعلق بنقل الآراء الرافضة لاتهامات اللواء حسن الروينى لحركة 6 أبريل وحركة كفاية التي صرح بها والاتهامات التي وردت في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة. حاولت الشروق خلال تلك الفترة أن تكون بعيدة قدر الإمكان عن إثارة الاستقطابات مع توضيح الاختلافات في الوقت نفسه.

جدول (4)

أبرز الأحداث السياسية التي تم معالجتها خلال فترة التحليل الثانية بجريدة الشروق

أحداث ماسبيرو:	أحداث محمد محمود:	أحداث مجلس الوزراء:
– قامت الجريدة بتقديم عناية واهتمام خاص لتغطية موضوع "أحداث ماسبيرو"، ففي عدد 10 أكتوبر تصدر خبر بالصفحة الأولى عنوانه: "ماسبيرو يتحول إلى ساحة حرب و19 قتيلا و183 مصابا في صفوف المتظاهرين والأمن".. **ناهيك أن الخبر يحرض على العنف والمبالغة في وصف الأحداث وكأنها حرب.** وتابعت المصري اليوم رد الفعل الحكومي على هذا الحدث، حيث نشرت تصريحا لوزير الداخلية آنذاك به للجريدة بعنوان: "وزير الداخلية: رفع حالة الطوارئ في المحافظات بعد أحداث ماسبيرو". وتصريحا للسفير محمد حجازي المتحدث باسم مجلس الوزراء تحت عنوان: "شرف: أعداء الثورة هم المستفيد الوحيد من الأحداث". وعلى الصعيد الآخر، نشرت خبرا بالصفحة الرابعة بعنوان: "مظاهرات حاشدة في 4 محافظات تندد بالاعتداء على كنيسة أسوان".. وقامت الجريدة بنقل كافة وجهات النظر دون إبدائها لوجهة نظرها فيما حدث. والجدير بالذكر أن قليلا من مقالات الرأي اهتمت بنشر تعليقاتها على أحداث ماسبيرو ونقد النظام المتمثل في المجلس العسكري. وقد اختلفت تغطية المصري اليوم عن تغطية جريدة الأهرام والوفد لتلك الأحداث، حيث انتقدت الجريدة ما قامت به قوات الجيش من الاعتداء على المتظاهرين الأقباط وقتلهم. كما أظهرت الانقسام بين القوى السياسية حول مدى مشروعية المجلس العسكري في حكم البلاد بعد تلك الأحداث، ولكنها في نفس الوقت حرصت أيضا في عرض وجهة نظر المجلس العسكري وإن كانت تميل طوال الوقت نحو انتقاده. **ويمكن القول أنه بالنسبة لأخبار ماسبيرو كانت الصحيفة من بين أفضل التغطيات التي ركزت على الأحداث على الأرض،** ولم تتبن الرؤية الرسمية بل نقلت وجهة نظر الطرف الآخر، وهم المواطنون الأقباط، وإن خفت الاهتمام بعد قليل لصالح الانتخابات.	– نشرت الجريدة على صفحتها الأولى في عدد 20 نوفمبر خبراً بعنوان: "قلاش باك: دم ونار ودموع في التحرير: "الداخلية تفض الاعتصام بالقوة والمتظاهرون يحرقون سيارة أمن وشباب الثورى لـ"العسكري": نفذ رصيدكم" في إشارة لأحداث مجلس الوزراء .. وانتقدت الجريدة ما قامت به قوات الأمن من الاعتداء على المعتصمين واعتقال البعض الآخر من بينهم مصور جريدة المصري اليوم، وفي 21 نوفمبر جاءت تغطية الأحداث على الصفحة الأولى تحت عنوان: "التحرير ينتصر على كيوبري القبة.. معارك دامية بين الجيش والشرطة والمتظاهرين واستقالة وزير الثقافة احتجاجا على الأحداث"، وفي عدد 22 نوفمبر استمر انتقاد موقف المجلس العسكري تجاه أحداث محمد محمود، وذكر خبر عنوان الصفحة الأولى: "الآلاف يتظاهرون في الإسكندرية والسويس للتنديد بمواجهات التحرير"، أما عنوان الصفحة الأولى في عدد 24 نوفمبر فذكر: "العسكري يبحث عن منقذ والتحرير يبحث عن زعيم"، حيث يوضح الخبر عجز المجلس العسكري عن احتواء المعتصمين والمتظاهرين وعدم قدرته على إدارة البلاد بشكل غير مباشر، كما نشرت الجريدة صورة للاشتباكات التي وصفتها بالعنيفة والتي استمرت في شارع "محمد محمود" لليوم الخامس رغم محاولات التهدئة.	– قامت الجريدة بتغطية أحداث مجلس الوزراء في تحامل واضح على المجلس العسكري، ففي عدد 17 ديسمبر جاء مانشيت الصفحة الأولى بعنوان: "شارع جديد ينضم إلى خريطة الدم" وصورة تبرز قوات الأمن تجري خلف بعض المتظاهرين من الشباب"، وفي هذا السياق وعلى نفس الصفحة أبرزت تعليقات بعض من مرشحي الرئاسة والأحزاب السياسية على الأحداث حيث كتبت: مرشحو الرئاسة: الاعتداء على المعتصمين همجية"، و"الأحزاب تتهم العسكري باستخدام أسلوب مبارك".. وفي نفس الوقت أظهرت وجهة النظر الأخرى على نفس الصفحة، حيث نشرت تصريح المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخصوص أحداث مجلس الوزراء والذي ذكر فيه: "العسكرى: الأحداث بدأت بالتعدى على ضابط والمتظاهرون استخدموا المولوتوف". وفي عدد 19 ديسمبر كتب "حمدي قنديل" مقالا ناقد للجيش بعنوان: "الجيش يبني جداران الأسمنت" والذي قال فيه أن المجلس العسكري والحكومة كمصادر مسئولة كاذبون بشأن إحصائيات عدد القتلى والمصابين في أحداث مجلس الوزراء، ونفي ما قاله الجيش على الشباب المعتصمين بأنهم مأجورين وبلطجية وضرب المثال بالشيخ "عماد عفت" العالم الأزهري ومدير الفتوى بدار الإفتاء الذي لم يكن بأي حال من الأحوال بلطجي والذي استشهد برصاص الجيش. وفي 24 ديسمبر قامت الجريدة بتغطية مظاهرات العباسية في الجمعة المزيدة للعسكري.. ونشرت في يوم 26 ديسمبر مقالا لعلى السيد بعنوان: "المشير يضرب تحية السلام" والذي أعلن فيه الكاتب عدم قلقه من تسليم الجيش للسلطة لأن المشير طنطاوي لا يقل وطنية عن الجيش التونسي".

- أما فيما يخص موضوع الانتخابات الرئاسية، حرصت الشروق على توضيح رؤية وموقف المجلس العسكري، فمثلا نشرت يوم 6 أكتوبر خبرا بعنوان: "طنطاوي: لا يوجد مرشح عسكري للرئاسة ولسنا طرفا في العملية السياسية"، وآخر في الصفحة السادسة من نفس العدد بعنوان: "المجلس العسكري يدعو الشعب لمشاركة القوات المسلحة احتفالات أكتوبر". وظهر نقد المجلس في أخبار تتعلق بتغطية الاحتجاجات بسبب تضيق المجلس العسكري على الصحفيين ومطالبة النقابة النائب العام بالتحقيق، حيث رفض عدد من الصحفيين تدخل المجلس العسكري في مصادرة الصحف باعتبارها ضد الديمقراطية، وكذلك خبر بعنوان: "لعنة بيان الأحزاب تطارد الموافقين وتجبر الأحزاب على التراجع" في إشارة إلى البيان العسكري الموقع بين الفريق سامي عنان ورؤساء الأحزاب.
- كما اهتمت الشروق بعرض نتائج الإسلاميين الذين حازوا على النسبة الأكبر في المراحل الانتخابية البرلمانية الثلاثة لكن دون الوصول إلى مرحلة "الدعاية السلبية" أو المعركة معهم في شهر ديسمبر. فنشرت أخبارا مثل: "السويس تضع السلفيين في مقدمة البرلمان والإخوان وصيفا"، و"التوك توك.. ذراع دعائية للنور السلفي"، و"منتقبات النور يشعلن فردي البحيرة". كما اهتمت الشروق بمتابعة أخبار اللجنة العليا للانتخابات والارتباك الذي شاب عملها والقصور والانتقادات التي وجهت إليها. وظهر أكثر من تقرير في الصحيفة ينتقد حزب الوفد. وفيما يتعلق بالتحالفات التي تفككت جزئيا واختلفت فيما بينها، لم تأخذ موقفا واضحا مع فريق ضد آخر في أغلب الأوقات.
- اهتمت الشروق كالأهرام والوفد بنشر قضايا رموز الفساد والمنظورة أمام المحاكم، كما ظهرت بعض الانتقادات للقضاه، ونقل تصريحات بعض القضاه أو القانونيين مثل اتهامات المستشار زكريا عبد العزيز للمجلس العسكري بافتعال أزمة المحامين والقضاة لتأجيل محاكمة مبارك. ولكنها اكتفت تقديم تغطية إخبارية للأحداث دونما التعليق عليها.

4- المصري اليوم:

اتخذت المصري اليوم موقفا معاديا من المجلس العسكري مشابها لذلك الذي اتخذه من السلطة السابقة، من خلال طرحها للتساؤلات ونقلها للأخبار والآراء الناقدة وأفردت لها مساحات كبيرة. فعلى سبيل المثال في عدد 25 يوليو نشرت الجريدة مقال لـ"محمد سعيد محفوظ" بعنوان: "أسئلة للمجلس"، طرح خلاله تساؤلات مثل: "إذا كان المجلس يستعين بمستشارين في الشأن السياسي فكيف يدفعه هؤلاء إلى شق الصف الوطني؟ وكيف تحولت بيانات المجلس التي كانت كالبلسم إلى

قوائم سوداء؟" وخلال الفترة نفسها منحت الصحيفة بعض المساحات لتأييد المجلس وعرض إيجابياته وهوما ظهر في بعض المقالات، مثل مقال "د.غادة شريف" بتاريخ 12 يوليو تحاول فيها تبرير موقف رئيس المجلس العسكري باعتبار أن المجلس يميل إلى الروح العسكرية والكلاسيكية بينما الثوار تحكمهم روح الشباب وهذا هو الاختلاف بين الاثنين". "وقد كثفت الجريدة في تلك المرحلة تغطية أخبار المجلس العسكري خاصة في شهري أغسطس وأكتوبر، وكانت تغطية تتسم بالنقد. كما كان شهر أغسطس هو الشهر الذي خصصت خلاله الصحيفة أكبر تغطية لمحاكمة مبارك". [16]

كما انتقدت الجريدة التيارات الإسلامية -كجماعة الإخوان المسلمين والأحزاب الدينية- بشكل صريح، ففي يوم 23 يوليو كانت المقارنة واضحة بين تصريحات الإسلاميين وبين ما يقوله أحد شيوخ الأزهر "خطيب التحرير" في خبر: "خطيب الفتح: من لا يريد مصر إسلامية يخرج منها.. وخطيب التحرير: الميدان لا يعرف الدعاية الدينية"، في مقارنة الخطاب بين الفكرين. وفي يوم 26 يوليو نشرت الجريدة أخبارا كثيرة متعلقة بالتيارات الإسلامية ولكن للعرض دون إبداء أي وجهة نظر، منها خبر بعنوان: "مفاوضات بين الثوار الإسلاميين لحقن الدماء في مليونية الجمعة"، وآخر بعنوان: "الوسط يتوسط بين الإسلاميين والثوار للاتفاق على تأجيل جمعة الهوية والاستقرار"، وآخر ذكر فيه: "الأحزاب والقوى السياسية تحذر من المصادمات في مظاهرات الجمعة".

جدول (5)

أبرز الأحداث السياسية التي تم معالجتها خلال فترة التحليل الثانية بجريدة المصري اليوم

أحداث ماسبيرو:	أحداث محمد محمود:	أحداث مجلس الوزراء:
– قامت الجريدة بتقديم عناية واهتمام خاص لتغطية موضوع "أحداث ماسبيرو"، ففي عدد 10 أكتوبر تصدر خبر بالصفحة الأولى عنوانه: "ماسبيرو يتحول إلى ساحة حرب و19 قتيلا و183 مصابا في صفوف المتظاهرين والأمن".. **ناهيك أن الخبر يحرض على العنف والمبالغة في وصف الأحداث وكأنها حرب.** وتابعت المصري اليوم رد الفعل الحكومي على هذا الحدث، حيث نشرت تصريحا لوزير الداخلية أدلى به للجريدة بعنوان: "وزير الداخلية: رفع حالة الطوارئ في المحافظات بعد أحداث ماسبيرو". وتصريحا للسفير محمد حجازي المتحدث باسم مجلس الوزراء تحت عنوان: "شرف: أعداء الثورة هم المستفيد الوحيد من الأحداث". وعلى الصعيد الآخر، نشرت خبرا بالصفحة الرابعة بعنوان: "مظاهرات حاشدة في 4 محافظات تندد بالاعتداء على كنيسة أسوان".. وقامت الجريدة بنقل كافة وجهات النظر دون إبدائها لوجهة نظرها فيما حدث. والجدير بالذكر أن قليلا من مقالات الرأي اهتمت بنشر تعليقاتها على أحداث ماسبيرو ونقد النظام المتمثل في المجلس العسكري. وقد اختلفت تغطية المصري اليوم عن تغطية جريدة	– نشرت الجريدة على صفحتها الأولى في عدد 20 نوفمبر خبراً بعنوان: "قلاش باك: دم ونار ودموع في التحرير: "الداخلية تفض الاعتصام بالقوة والمتظاهرون يحرقون سيارة أمن وشباب الثورى لـ"العسكري": نفذ رصيدكم" في إشارة لأحداث مجلس الوزراء .. وانتقدت الجريدة ما قامت به قوات الأمن من الاعتداء على المعتصمين واعتقال البعض الآخر من بينهم مصور جريدة المصري اليوم، وفي 21 نوفمبر جاءت تغطية الأحداث على الصفحة الأولى تحت عنوان: "التحرير ينتصر على كوبري القبة.. معارك دامية بين الجيش والشرطة والمتظاهرين واستقالة وزير الثقافة احتجاجا على الأحداث"، وفي عدد 22 نوفمبر استمر انتقاد موقف المجلس العسكري تجاه أحداث محمد محمود، وذكر خبر عنوان الصفحة الأولى: "الآلاف يتظاهرون في الإسكندرية والسويس للتنديد بمواجهات التحرير"، أما عنوان الصفحة الأولى في عدد 24 نوفمبر فذكر: "العسكري يبحث عن منقذ والتحرير يبحث عن زعيم"، حيث يوضح الخبر عجز المجلس العسكري عن احتواء المعتصمين والمتظاهرين وعدم قدرته على إدارة البلاد بشكل غير مباشر، كما نشرت الجريدة صورة للاشتباكات التي وصفتها بالعنيفة والتي استمرت في شارع "محمد محمود"	– قامت الجريدة بتغطية أحداث مجلس الوزراء في تحامل واضح على المجلس العسكري، ففي عدد 17 ديسمبر جاء مانشيت الصفحة الأولى بعنوان: "شارع جديد ينضم إلى خريطة الدم" وصورة تبرز قوات الأمن تجري خلف بعض المتظاهرين من الشباب"، وفي هذا السياق وعلى نفس الصفحة أبرزت تعليقات بعض من مرشحي الرئاسة والأحزاب السياسية على الأحداث حيث كتبت: مرشحو الرئاسة: الاعتداء على المعتصمين همجية"، و"الأحزاب تتهم العسكري باستخدام أسلوب مبارك".. وفي نفس الوقت أظهرت وجهة النظر الأخرى على نفس الصفحة، حيث نشرت تصريح المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخصوص أحداث مجلس الوزراء والذي ذكر فيه: "العسكرى: الأحداث بدأت بالتعدى على ضابط والمتظاهرون استخدموا المولوتوف". وفي عدد 19 ديسمبر كتب "حمدي قنديل" مقالا ناقد للجيش بعنوان: "الجيش بيني جداران الأسمنت" والذي قال فيه أن المجلس العسكري والحكومة كمصادر مسئولة كاذبون بشأن إحصائيات عدد القتلي والمصابين في أحداث مجلس الوزراء، ونفي ما قاله الجيش على الشباب المعتصمين بأنهم مأجورين وبلطجية وضرب المثال بالشيخ "عماد عفت" العالم الأزهري ومدير الفتوى بدار الإفتاء الذي لم يكن

• أما بخصوص الانتخابات البرلمانية، استمرت المصري اليوم في تقديم الدعاية والدعم اللازمين للتيار الليبرالي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والدعاية المضادة للتيارات الدينية وخاصة حزبي الحرية والعدالة، والنور. فاهتمت على سبيل المثال بنقل الانتقادات المتبادلة بين الإخوان والسلفيين، ففي عدد 19 نوفمبر جاء خبر بعنوان: "النور يتهم شباب الحرية والعدالة بتمزيق لافتاته الدعائية"، وفي عدد 30 نوفمبر جاء خبر بعنوان: "الهتافات تشتعل بين الإخوان والسلفيين في الإسكندرية"، فيما اهتمت بنقل رد الإخوان الذي لخصه التقرير في عنوان ب"الكذب الحرام"، ومن بين الأخبار التي يمكن تصنيفها باعتبارها دعاية سلبية كانت في عدد 19 ديسمبر بعنوان: "الشباب يموتون في التحرير والقصر العيني.. والإخوان يموتون على الصناديق"، واهتمت بالتركيز على ما يوحي بصدام بين المجلس العسكري والإخوان، على سبيل المثال خبرا في عدد 15 سبتمبر بعنوان: "الإخوان: شرعية الفترة الانتقالية تنتهي 27 سبتمبر، ومستعدون للشهادة".

• وفي العدد 9 ديسمبر أبرزت الجريدة الصراع بين المجلس العسكري والتيارات المدنية والإخوان في مرحلة الانتخابات، فتصدر عنوان الصفحة الأولى: "وبدأ الصدام بين العسكري والإخوان" وتحته صورة لاحتفالات أنصار الأحزاب الإسلامية بعد الفوز الكبير في انتخابات المرحلة الأولى"، وفي نفس الصفحة خبرا بعنوان: "تحالف جديد بين الكتلة المصرية والأحزاب الليبرالية مواجهة التيارات الدينية".. كما أبرزت تصريحات مرشحي حزب النور حيث قالوا: "الديمقراطية كفر وإعلانات الكتلة ماسونية".. وهو تصريح يحض على الفتنة والفوضى.. وفي الصفحة الثانية كتب "سامي كمال الدين" مقالا بعنوان: "ولا يوم من أيام أنس الفقي" والذي انتقد فيه أداء الإعلام الحكومي في عهد الوزير أسامة هيكل وقال أنه لا يختلف عن أنس الفقي في شيء.

• وفي نفس العدد نقلت الجريدة تصريحات عدة في تقاريرها المختلفة تنتقد المجلس العسكري، منها عنوان يقول: "خبراء: تصريحات عنيفة وتضع علامات استفاهم حول الدستور القادم"، كما ركزت الجريدة على التحليلات التي تتوقع الصدام بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين مثل خبر بعنوان: "صحف أجنبية تتوقع الصدام بين المجلس العسكري والإخوان".. وتقرير نشرته الصحيفة يوم 10 ديسمبر بعنوان: "هجوم عدد من قيادات الحرية والعدالة للمجلس العسكري حول لجنة إعداد الدستور". كما نقلت في العدد نفسه تصريحات المتحدث باسم الإخوان محمود غزلان انتقد خلالها أن التصريحات التي أدلى بها اللواء مختار الملا لصحفيين أجانب حول أن البرلمان المقبل لن يكون له دور في صياغة الدستور، واعتبره "لغما في طريق الديمقراطية". هذا بخلاف خبر بعنوان: "شباب ماسبيرو الصراع بين المجلس العسكري والإسلامين تمثيلية"، **وهو يحمل اتهاما دون دليل**، ولكنها نقلت وجهة نظر المجلس العسكري أيضا، وإن كان بوتيرة أقل مثل خبر لقاء رئيس الحكومة الجديدة باللواء ممدوح شاهين عضو المجلس العسكري لتعديل الفقرة العاشرة من المادتين 56، و57 من الإعلان الدستوري، وأستمرت تغطية الجريدة للصراع بين الإخوان والجيش.

• واستمر انتقاد المجلس العسكري حتى في مقالات الرأي، حيث نشرت الجريدة العديد من تلك المقالات مثل مقال "حسن حنفي" في 1 ديسمبر الذي أشار إلى ان المجلس العسكري بدا وكأنه يحذو حذو النظام السوري في تعامله العنيف مع الاحتجاجات الشعبية. وفي 11 ديسمبر مقالا لمحمد أمين بعنوان: "ثورة الثورة..مد وجزر" والذي أشار فيه إلى أن المجلس العسكري يلاعب الجميع لمصلحته فقط. وأيضا مقال د. محمد أبوالغار بعنوان: "المجلس العسكري واللجنة الاستشارية" والذي أشار فيها إلى أن الشعب المصري يفقد حقه في كتابة الدستور بسبب الأخطاء المتتالية للمجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية، ومقال "حمدي قنديل" في 12 ديسمبر بعنوان: "ليس بالتعويضات أو الإعانات". والذي أظهر فيه انتقاده للمجلس العسكري في تعامله مع شهداء الثورة. "وفي عدد 20 ديسمبر استمرت الجريدة في الانحياز للمتظاهرين في مواجهة المجلس العسكري، لم يخل الأمر **من الزج بأخبار لتشويه صورة المجلس العسكري من وقت لآخر، فتورطت في نقل أخبار عن مصادر مجهلة تنسب اتهامات لبعض الشخصيات العامة بالتورط في التحريض على العنف**.

5- الحرية والعدالة:

الملاحظ أن العدد الأول خلا تقريبا من أي أخطاء مهنية وأخلاقية يمكن أن تقع فيها جريدة مبتدئة في بلاط صاحبة الجلالة، واتسمت المعالجة بالاتجاه الإيجابي تجاه الحكومة مع الاهتمام بالقضية الفلسطينية وحركة حماس وثورة تونس وحزب النهضة، وفيما يخص أهم المعالجات:

• اهتمت الجريدة في أول إصدار لها في 28 أكتوبر 2011 بالانتخابات البرلمانية ودعم الإخوان، مثلا خبر بعنوان: "ميثاق شرف انتخابي بين الإخوان والسلفيين"، وخبرا أخرا: "ملامح البرنامج الانتخابي لـ"الحرية والعدالة". ولم تهاجم الجريدة المجلس العسكري في أي خبر بل قامت بمغازلة الجيش وقوات الشرطة في عددها الأول بخبر بالصفحة الأولى: "الأمن يصيب 3 أشخاص ويقبض على العشرات..

تطهير بيت العائلة في 6 أكتوبر من البلطجية" تشيد فيه بدور الجيش والشرطة للقبض على المجرمين والبلطجية -ولكنها قامت بانتقاد المجلس العسكري لاحقا في الحوارات التي أجرتها الجريدة وكذلك مقالات الرأي.

- وفي الصفحة الثالثة كتب محمد مرسي- رئيس تحرير الجريدة آنذاك - مقالا بعنوان: "صحيفة شعب..لا صحيفة حزب".. في إشارة لأن جريدة الحرية العدالة تحقق التوازن بين كافة وجهات النظر وتعبر عن كافة التيارات والفئات- وهذا ما ثبت عكسه تماما. كما سعت الجريدة في إبراز وتلميع الشخصيات الموالية للتيار الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين في نفس العدد، أمثال عاصم عبد الماجد- المتحدث الإعلامي للجماعة الإسلامية، والمستشار أحمد مكي-الذي أصبح وزيرا للعدل في عهد الرئيس مرسي.
- وفي الصفحة العاشرة من نفس العدد أجرت الجريدة حوارا مع المهندس حسب الله الكفراوي-وزير الإسكان في عهد مبارك- وأبرزت تصريحاته المناهضة لحكم المجلس العسكري حيث قال: "أرفض حكم العسكر.. ومصر بحاجة إلى مدني يتقي الله".. وركزت كثير من مقالات الرأي بالصفحة الحادية عشر على الانتخابات البرلمانية وانتقاد بطء المرحلة الانتقالية لتحقيق أهداف الثورة كما جاء في مقال وحيد عبد المجيد بعنوان: "الانتخابات والثورة.. وطوق نجاة".
- وسيطر موضوع الانتخابات البرلمانية وانتخابات نقابة الصحفيين اهتمام الجريدة في يومها الثاني 29 أكتوبر، كما جاء مقال لعصام العريان بعنوان: "نحمل الخير لمصر" يتحدث فيه عن البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة.. وفي الصفحة الأخيرة كتب الشيخ يوسف القرضاوي مقالة بعنوان: "الحرية والعدالة: صوت الحق".. يشيد فيه بدور الجريدة في إظهار الحق مستشهدا بالآيات القرآنية.
- في العدد 1 نوفمبر أجرت الجريدة حوارا مع السيد البدوي -رئيس حزب الوفد- نشر بالصفحة العاشرة، حيث قال: "سأستقيل إذا فشل الوفد في الانتخابات"، وأضاف أن الوفد شريك أساسي مع حزب الحرية والعدالة وأن التنسيق السياسي قائما بينهما.. وهي نقطة إيجابية تحسب للجريدة لكونها قامت بإجراء حوار مع خصم أيدولوجي عريق، ويظهر المهنية الصحفية لدى الجريدة في تقديم تغطية متوازنة، ولكن بعد تولي الإخوان السلطة وإخلاف قواعد اللعبة السياسية.. ظهر العداء الصريح بين جماعة الإخوان وحزب الوفد في صحفهما.
- وفي العدد 2 نوفمبر قام الكاتب محمد جمال عرفة في عموده "شوية عقل" بكتابة مقال يهاجم فيه قادة المعارضة وشبههم بوزراء الحزب الوطني المنحل، كذلك هاجم الدكتور يحيى الجمل وقال أن تصرفاته غير مسئوله -لمجرد اختصامه للتيار الإسلامي- وأنه المسئول عن ما يحدث من عدم استقرار لصدامه مع رئيس الحكومة.. كذلك هجوم لطفي عبد اللطيف على الإعلام في مقاله "كلام فضائيات" واتهم برنامجي 90 دقيقة والعاشرة مساء ووصفهما بتضليل الرأي العام، **وهو اتهام دون دليل.**

– أحداث محمد محمود وأحداث مجلس الوزراء:

لم يتم عرض أحداث ماسبيرو نظرا لتاريخ صدور الجريدة جاء بعد تلك الأحداث بفترة كبيرة نوعا ما، ولكن على الرغم من ذلك في عدد 18 ديسمبر ركزت الجريدة على نتائج الحزب في الانتخابات البرلمانية في مانشيت باللون الأحمر، متجاهلة الأحداث في شارع القصر العيني وأمام مجلس الوزراء وميدان التحرير، باستثناء خبر صغير علي لسان المجلس العسكري والذي قال فيه: "القوات المسلحة طاردت بلطجية وليسوا ثوارا"، وأخر عن بيان الإخوان على الأحداث والذي طالبوا فيه النواب الجدد بالتدخل واستكمال الانتخابات، وآخر مؤتمر الدكتور كمال الجنزوري رئيس والوزراء -آنذاك عنوانه: "الجنزوري في مؤتمر صحفي: ما يحدث انقضاض على الثورة"..

ويمكن استنتاج أن الجريدة قامت بالأساس لخدمة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وليس لتقديم الأحداث والأخبار بشكل مهني احترافي، ويظهر ذلك في كثرة الانتهاكات من حيث تقديم أخبارا ومقالات تحمل اتهامات للغير دون دليل وخلط الحقائق بالآراء، مع محاولة تحقيق المصلحة القصوى لصالح حزب الحرية والعدالة وإن كان هذا السبب لا يعيبها لكونها جريدة أنشات لهذا الغرض، وهو خدمة حزب الحرية والعدالة، وإن كان ذلك يتنافي مع ما ذكره رئيس تحريرها وقت صدور العدد الأول، أن الجريدة لكل المصريين وليست ناطقة باسم الحزب.

الفترة الثالثة: حكم الرئيس محمد مرسي (من 24 يناير 2013 حتى 12 فبراير 2013):

1- الأهرام:

- في عدد الأهرام يوم 25 يناير 2013 رصدت في صفحتها الأولى الاشتباكات بالتحرير قبل مظاهرات جمعة الثورة، وقدمت عدد تذكاري خاص بمناسبة ذكرى الثانية لثورة يناير وجاء فيها مقال لمحمد بديع مرشد جماعة الإخوان المسلمين بعنوان: "لنتنافس في حب مصر ونهضتها".
- وفي العدد 26 يناير 2013 تصدر عنوان "العودة إلى الميادين بلا

إخوان أو سلفيين"، وصورة لميدان التحرير..أما مقالات الرأي فالملاحظ قيام قيادات التيارات الإسلامية والإخوان بالكتابة فيها منها مقال "ياسر على"، حيث كتب "الفارق الزمني"، والذي عرض فيه مقارنة بين ثورة 25 يناير عامي 2011، و1953. أما الأعداد من يوم 6 حتى 8 فبراير فاهتمت بتغطية القمة الإسلامية وتصدر الشأن العربي اهتمامتها أكثر من التركيز على الشأن الداخلي.

- وجاء في عدد 9 فبراير على صفحتها الأولى عنوان: "مسيرات بالقاهرة والمحافظات والبلاك بلوك يقتحمون المترو" في اعتراض على جماعة البلاك بلوك.. وفي نفس العدد جاء الهجوم على الحكومة متمثلة في رئيس وزرائها هشام قنديل في مقال بعنوان: "قنديل.. ورضاعة الصغير!" حيث انتقد الكاتب تصريحات قنديل بخصوص سيدات مصر وعدم اهتمامهم بنظافة صدورهم مما يؤدي لإصابة الرضع بالأمراض.. **وكان هناك تهكم واضح على قنديل**.. حيث قال: " المطلوب غسيل العقول وليس غسيل الصدور"، وجاءت مقالات أخرى ضد سياسة الإخوان منها مقال "كمال جاب الله: تحت عنوان: "آآآآه يا بلد"، بينما جاء مقال عبد العظيم درويش مهاجما للإعلام المصري والصحفيين بعنوان: " الحقيقة اسمها حمادة صابر".. حيث وصف الإعلام المصري بـ"المضلل"، والصحفيون بـ"سحرة فرعون"، والمراسلون "أبناء الشياطين" وهدفهم إشعال الحرائق فهم لا يقولون سوى نصف الحقيقة.. وهذه كلها اتهامات بدون أي دليل نهيك عن ذلك فهو سب وقذف في حق كل إعلامي مصري.

ولكن رغم ذلك كانت الجريدة ملتزمة بالمعايير الأخلاقية ومسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، كما لم تحرض على العنف والكراهية أو الاثارة والاستقطاب، وإن كانت لسان حال الحكومة كما كانت فيما قبل في حكم مبارك والمجلس العسكري، حيث بدأ عهد جديد من سيطرة الإخوان على جريدة الأهرام وهو ما يمكن تحليله في إطار تأثير النظام السياسي الحاكم على وسائل الإعلام الرسمية، وهو ما حدث في فترة حكم محمد مرسي لمصر، ويظهر ذلك من قيام قيادات الإخوان بالكتابة في الأهرام، وعدم انتقاده لرئيس الدولة والاكتفاء بانتقاد الحكومة.

2- الوفد:

- طوال فترة حكم مرسي، سارت الوفد في سياستها التحريرية على نهج انتقاد الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين، فنشرت الصحيفة يوم 24 يناير 2013 في مانشيتها الرئيسي: "الميدان يسترد ثورته غدا.. اتسرقنا ارحل"، وبالصفحة الخامسة جاء صورة لميدان التحرير بطول وعرض الصفحة مكتوب عليها "اغضب.. العار يسكننا"، وقدمت تحقيقا اتهمت فيه حماس بارتكاب جرائم في الثورة المصرية في الصفحة العاشرة، وتحقيقا آخرا بعنوان "لصوص ثورة يناير" وقالت أن الجماعة أطلقت مليشياتها على الثوار لتعتدي عليهم، وفي هذا إطلاق لاتهامات وإصدار أحكام على الغير دون دليل.

- وفي عدد 25 يناير بدأت لهجة الاستقطاب والتصعيد تتزايد، فنشرت خبرا بالصفحة الثالثة: "الألتراس يواصل التصعيد ويتوعد الإخوان" وهو خبر فيه **شبهة التحريض على العنف**، وبالصفحة السادسة قامت مرة أخرى **بانتهاك ميثاق الشرف الصحفي وعرضت صورا لضحايا المظاهرات من جانب الطرف المعارض لمرسي والإخوان.**

- وفي عدد 26 يناير جاء بالصفحة الأولى عنوان: "طوفان ضد الإخوان... وفي الصفحة الخامسة كتب علاء عريبي مقالا بعنوان: "التوريث كان صفقة المحظورة" يتهم فيه الإخوان بالتآمر مع نظام مبارك على الشعب **بما يحمل اتهاما دون دليل**. وقامت الجريدة برصد ردود أفعال الإعلام الغربي والتي تتناول فكرة الثورة ضد مرسي.

- كما واصلت الجريدة في أعدادها الصادرة في 27 و28 و29 يناير الهجوم الشرس على الرئيس مرسي والإخوان سواء أكان في مقالات الرأي أم الأخبار أم التصريحات أم التحقيقات أم الحوارات. فمثلا نشرت في عدد 26 يناير خبرا بعنوان "مشاهد من جمعة استرداد الثورة" ومعها صورة كتب تحتها "شباب الكتلة السوداء يشكلون دروعا بشرية في مقدمة صفوف المتظاهرين" وكأنها تشجع على مثل هذا الفعل. وفي عدد 28 يناير وصف علاء العريبي فكر جماعة الإخوان بـ"الفكر المريض" في مقاله "جماعة الإخوان واللي يخاف مايختشيش" واتهمهم بإدخال فكر العنف والبلطجة والدم إلى المظاهرات.

- ونشرت في عدد 3 فبراير 2013 تصريحا لسامح عاشور نقيب المحامين في تقرير حول سحل المواطن "حمادة صابر" يقول فيه: "الرجل الذي تم سحله له الحق في قتل من سحلوه، وله الحق في حمل السلاح بعد ما قاموا بتعريته وهو أعزل". **وكل تلك الأخبار تساعد الشحن السلبي للقراء وتحرض على العنف والكراهية.**

- وفي عدد 7 فبراير نشرت خبرا بعنوان "التحرش سلاح القمع" حيث أوردت أن التحرش بالنساء هو مخطط إخواني لإبعاد النساء عن العمل السياسي، في محاولات الجريدة في إثارة مشاعر الغضب لدى الجماهير. وفي 10 فبراير كان هناك تحريض على العنف حين نشرت خبرا بعنوان: "البلاك بلوك تتوعد باقتحام القصر والرئاسة تكتفي بتعلية الأسوار". ومن الإيجابيات في هذا العدد قيام المحاور زكي السعدني بإجراء لقاء مواجهة ما بين الوفد ووزير التربية والتعليم والذي وصفته في عدد

سابق لها بأنه "وزير القومية الإخوانية"، وأعطت له مساحة صفحة كاملة للإجابة على هذا الاتهام. وأيضا قامت بعرض وجهات نظر مختلفة في مقال محمد عبد القدوس بعنوان "جاهز لمواجهة الرصاص إذا عاد العسكر"، ينتقد فيه محاولة النيل من سلطة الرئيس مرسي إلا من خلال الانتخابات. وفي 12 فبراير جاء المانشيت في الصفحة الأولى: "العصيان دخل مرحلة الخطر"، وبالصفحة العاشرة مقال محمود الشربيني هاجم فيه الإخوان والحكومة في مقاله: "محلول جفاف لإنقاذ الإخوان"، وكذلك مقال: "حكومة سحل وعري الرجال".

3- الشروق:

- في عدد 25 يناير قامت الجريدة بعمل ملحقا من خمس صفحات عن الذكرى الثانية لثورة يناير، وانفردت الشروق في هذا العدد بنشر الخرائط الأصلية لتحركات شباب الثورة لإسقاط نظام مبارك وهو يعد سبق صحفي للجريدة ونقطة إيجابية في صالحها.
- وجاء المانشيت الرئيسي للعدد "اليوم 25 يناير.. رب أجعل هذا بلدا آمنا"، وصورة لعدد من المتظاهرين وهم يحاولون هدم الجدار الخرساني في شارع القصر العيني. أما بخصوص تغطية الذكري الثانية للثورة.. حاولت الجريدة تقديم تغطية متوازنة لمظاهرات المؤيدين والمعارضين للرئيس مرسي، فجاءت بعنوان: "المدنيون في التحرير وإسلاميون أمام الإنتاج الإعلامي". وفي الصفحة الثالثة قامت **بنشر خبر مجهل المصدر** بعنوان: "إصابة 12 مجندا في تمرد بمعسكر الأمن المركزي بجنود سيناء وذلك بسبب سوء المعاملة"، كما شن خالد فهمي رئيس قسم التاريخ بالجامعة الأمريكية هجوما على الداخلية في مقاله "القتل خارج القانون"، أما الصفحة الأخيرة فجاء فيها كاركاتير يسخر من مرسي.
- وفي عدد 26 يناير 2013 جاء المانشيت الرئيسي بالصفحة الأولى: "الشعب يريد استكمال ثورته" وصور كبيرة لميدان التحرير ممتلئ بالمتظاهرين تحتل نصف الصفحة الأولى، وجاءت باقي الصفحة صور متعددة صغير الحجم لأحداث حرق وخراب، وعنوانا آخر في نفس الصفحة "الإخوان يحيون ذكرى الثورة بحملات نظافة وسلع تموينية". **وعلى الرغم من محاولات الشروق تقديم التوازن في تغطية المظاهرات إلا إنها أظهرت مظاهرات التحرير كأنها المسئولة عن أحداث العنف والدمار دون غيرها.** وفي الصفحة الرابعة جاء تقرير بعنوان "الأسكندرية تشتعل ضد الإخوان"، وكذلك خبر: "كتائب البلاك بلوك..الذراع العسكرية للثوار" **فيه نوع من التحريض على العنف ضد طرف دون الآخر**. أما مقال وائل قنديل بعنوان: "الدماء في رقبة الجميع" فقدم رؤية متوازنة دون تحيز في اتهام النخب السياسية المدنية والتيارات الإسلامية في اللجوء للعنف، أما مقال سيف الدين عبد الفتاح "لا تلوموا الثورة" فقد كان تحيزه واضح للتيارات الإسلامية، ومقال بلال فضل" "لا تنس إنك مواطن" كان متحيزا للتيار المدني، ولكنهم لم يستخدموا أي ألفاظ خارجة أو جارحة وقدما نقدا موضوعيا.
- وفي مانشيت عدد 28 يناير "مرسي يلجأ لسلاح الطوارئ في مدن القناة" بسبب الحكم في قضية شهداء بورسعيد، فقد انتقده عددا كبيرا من الكتاب منهم عماد الدين حسين في الصفحة الثانية بعنوان: "دم بدم ورصاص برصاص"، حيث ألقى اللوم في أحداث العنف على الرئيس مرسي، ودافع عن جماعة البلاك بلوك، وكذلك مقال بلال فضل بعنوان: "لماذا قتلت شعبك؟" بينما دافع عنه فهمي هويدي في مقاله "متى إذن تعلن الطوارئ؟"، وهب مقالات تحمل تنوعا في الآراء، كل حسب توجهاته الفكرية والأيديولوجية المعروفة مسبقا من قبل القراء.
- وفي عدد 30 يناير تصدرت القوات المسلحة المشهد في الصفحة الأولى بعنوان: السياسة تتعثر، الشارع ينفلت، والجيش يحذر". وفي الصفحة الثانية من عدد 1 فبراير هاجم عماد الدين حسين الرئيس مرسي مرة أخرى وحكومته لعدم استجابتهم لمطالب المتظاهرين المعارضين دون المؤيدين في مقاله "تعودوا على المظاهرات"، كما هاجم نادر بكار -عضو بحزب النور- الإخوان في مقاله "ليس أفضل من عمر وليسوا أسواء من قريش". وفي الصفحة الثالثة من نفس العدد **جاء التحريض على العنف** في خبر بعنوان: "الكتلة السوداء تحذر الإخوان، أصبح للثوار درع وسيف". واستمرت التغطية الصحفية للجريدة في المحافظة على خط التوازن وإن كان أحيانا يميل تارة تجاه المعارضين قليلا وتارة أخرى نحو المؤيدين للرئيس.
- في عدد 8 فبراير تصدر خبر بالصفحة الأولى عنوانه: "مصر تتصدى لصاحب فتوى إهدار دم الإنقاذ" و"مسيرات جمعة الكرامة تتجاهل فتاوى القتل". وفي الصفحة الخامسة أفردت مساحة لمحمود شعبان صحاب هذه الفتوى للرد لما نسب إليه، وهي ممارسة مهنية جيدة تحسب للجريدة، وإن كان يفضل وضعها في الصفحة الأولى.
- أما في عيد التنحي يوم 12 فبراير 2013 جاء العنوان في اتجاه المعارضة. **ومجملا يمكن القول أن الشروق لم تستخدم أية ألفاظ خارجة أو سباب أو قذف وتشهير بالأفراد خلال فترة التحليل الثالثة والتزمت بشكل كبير بالمعايير الأخلاقية والمهنية.**

4- المصري اليوم:

- قدمت الجريدة في عدد خاص بتاريخ 24 يناير بعنوان "الناس والثورة، الذين ثاروا والذين حكموا"، استعراض فيه معاناة الشعب المصري في ظل حكم الرئيس مرسي والإخوان من خلال عقد مقارنة بين الذين "زرعوا" وهم الفلاحين الغارقون في الديون، ونسبة الفقر تقفز من 34% إلى 50%، والأطباء يدخلون الإنعاش، والاقتصاد يبحث عن منقذ، والسياحة تنتظر رصاصة الرحمة، بينما الذين "حصدوا" هم الإخوان الذين يحتلون الرئاسة والحكومة والبرلمان والسلفيون من المعتقلات إلى نور السلطة ورجال الأعمال والأزهر.
- وتصدر خبر تظاهرات الألترس الصفحة الأولى بعنوان: "الألتراس يظهر العين الحمرا" بشكل يحرض على العنف وصورتين كبيرتين أحداهما يرصد ألاف من شباب الألتراس على رصيف قطبان محطة مترو الأنفاق في سعد زغلول، والأخرى توضح الشلل المروري الذي أصاب القاهرة بعد قطع الألتراس لكوبري أكتوبر، وذلك اعتراضا على تأجيل الحكم في قضية مجزرة بورسعيد، ولم تعلق الجريدة على هذا الحدث واكتفت بنقله كما هو.
- كما نشرت المصري اليوم في عدد 8 فبراير خبرا تحت عنوان: "المحافظات تبدأ معركة إسقاط النظام اليوم"، وفي المتن تمت الإشارة إلى 6 محافظات فقط، وفي عدد 28 يناير كتبت "المحافظات.. ساحات معارك بين المتظاهرين والأمن"، **وفي الحالتين تعميم ومبالغة في تناول الأحداث**، وفي عدد 7 فبراير نشرت **عنوانا مضللا** يقول: "الإخوان تشبّه المعارضة ببني إسرائيل" ولم يأت أي إشارة لذلك في المتن. وبالصفحة السادسة كتب محمد أمين في عموده "على فين" مقالا بعنوان: "هات معاك أجندتك!" والذي قال أن أجندة المعارضين من الثوار ليست بخلع الرئيس وأنما الأجندة هي خلخلة الرئيس وفصل مؤسسة الرئاسة عن مكتب الإرشاد وفصل الدولة عن الجماعة، وذكر في حالة عدم استجابة الرئيس لتلك المطالب فستتحول الخلخلة إلى خلع. كما انتقد محمد سلماوي الرئيس مرسي في مقالة "صدام بلا حوار" بسبب إلغاء مرسي اللقاء السنوي لرئيس الجمهورية بمثقفي مصر الذي يتم افتتاحه بمعرض الكتاب الدولي في نهايات شهر يناير من كل عام، وأكد أنه قرار غريب ويحول شعار المعرض من حوار بلا صدام إلى صدام بلا حوار.
- وفي عدد 25 يناير نشر ملفا خاصا وقدمت تغطية شاملة لذكرى هذا اليوم. وتبنيت الجريدة اتجاها سلبيا وعداءا واضحا للإخوان وحكم مرسي، حيث أفردت الصفحة الرابعة عشر حوارا مع الدكتور ممدوح حمزة أحد الداعمين الأساسيين لأحداث يناير والذي قال: "الإخوان نقمة على مصر وليس لهم علاقة بالثورة". كما تحدث عن تورط الإخوان في موقعة الجمل، وأكد أن محمد طنطاوي وسامي عنان تحالفا مع الأخوان وغدروا بمبارك. وهي اتهامات تم عرضها دون تقديم دليل على مدى صحتها. وفي عمود 7 أيام كتب د.عمرو الليثي مقالا بعنوان: "ثورة جديدة" طالب فيه كلا من السلطة والشعب والمعارضة في بدأ صفحة جديدة، ولكنه لم يوجه أي انتقاد لأي من الأطراف المعنية.. بينما اتهمت "سحر جعارة" في مقالها: "إنها الثورة ألا تكبرون" الإخوان بسرقتهم لثورة يناير، وانتقدت الجيش وقالت" لن نركع للعسكر".
- وفي عدد 26 يناير جاء المانشيت الرئيسي بعنوان: "الثورة تدخل جولة الإعادة"، و"الجماهير في شوراع مصر: يسقط حكم المرشد"، في اتجاه المصري اليوم الإيجابي تجاه ما يحدث وترحيبها به. وكذلك نشرت صورتين تحرضان على العنف الأولى "لضابط شرطة يشهر مسدسه وجنود الأمن المركزي يرفعون العصى في مواجهة المتظاهرين" في محاولة لإعادة ما حدث في ثورة يناير 2011 من الاستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين، والصورة الثانية "عناصر من البلاك بلوك يلقون المولوتوف داخل قصر الاتحادية". كما قدمت تغطية أحداث ذكرى الثورة من الصفحة الرابعة إلى الحادية عشر.. وهي تغطية للجانب المعارض للنظام فقط دون تقديم وجهة النظر الأخرى، وبالتالي فهي تصنف كتغطية متحيزة لطرف على حساب طرف.. ونشرة مادة خبرية تحت عنوان: "الجماهير في شوارع مصر" وفي المتن ذكرت "نزل المصريون أمس إلى جميع ميادين مصر للمشاركة في الذكرى الثانية للثورة"، **وفي هذا كله مبالغة وتهويل وتعميم في تناول الأحداث بقصد التضليل وإثارة الفتنة**. وانتقد كتاب الجريدة في هذا العدد "مرسي" منها مقال أميرة دوس بعنوان: "إلى خادم الشعب" والذي قالت فيه أن الرئيس لم يترك خيارا للشعب سوى الهتاف ضده برحيله، ومقال عبد اللطيف المناوي في عموده نظرة أخري بعنوان: "النتيجة بعد عامين: ثلاثة أرغفة عيش وحزب".
- أبرزت الجريدة بتاريخ 27 يناير تصريح البرادعي حول رد فعل مرسي لما يحدث من أحداث عنف وحرق في بورسعيد، حيث قال عن مرسي: "قمة الانفصال عن الواقع"، وكذلك تعليق بلال فضل والذي قال: "لسه فاكر ربنا؟" وذلك ردا على التغريدة مرسي على موقع تويتر والتي وصفها المعارضون برسالة غير مسئولة واستخفاف بدماء الشهداء، وفي هذا السياق كتب "حمدي رزق" مقالا بالصفحة الثانية عشر بعنوان: "الحمد لله الذي وهبنا رئيسا مغردا!!" حيث وصفه بالريس الإلكتروني الشبيه بالعمدة الألى، وقال أنه يغرد بدون قميص واق ولا حراسة، **في سخرية واضحة من الرئيس**، وانتقد ياسر

عبد العزيز -الخبير الإعلامي- الإعلام الحكومي المصري في مقاله: "تليفزيون بامبوزيا" والذي قدم ما يحدث في مصر على أنه احتفال بذكرى الثورة دون الإشارة لمشاعر الغضب والعنف وغيره من المظاهر السلبية التي يشعر بها المواطنون.. وقال: " يتغزل مراسل التليفزيون العام في جماعة الإخوان وحزبها ومتظاهريها" في تأكيد لحالة أخونة الإعلام.

● وفي عدد 28 يناير جاء المانشيت خبر بالصفحة الأولى يقول: "مخطط لاستهداف الجيش في منطقة القناة" من خلال **مصدر أمني مجهل** والذي صرح بوجود جهات تقود أعمال التخريب لإلهاء الشعب عن التظاهر والدعوة لإسقاط النظام، وهو يحمل اتهاما دون دليل. ونشرت خبرا بنفس الصفحة يحرض على العنف وهو: "المحافظات ساحة معارك بين المتظاهرين والأمن". كما نشرت خبرا يقول: "7 شهداء في أول 3 أيام للثورة.. و46 بذكراها الثانية.. مرسي يهزم مبارك في مؤشر الشهداء ميتر"، في انتقاد واضح لسياسة مرسي في التعامل مع المتظاهرين. وانتقدت المقالات كلها مرسي وجماعة الإخوان، ورفضهم لأي محاولة لعقد حوار وطني في ظل العنف والرصاص وقسمة الشارع المصري.. بينما كتب حمدى قنديل مقالا بعنوان: "خطوة أولى وفرصة أخيرة" طالب فيها الرئيس مرسي أن يمد يده من وراء حظيرة الجماعة إلى كل القوى على الساحة وفتح باب للحوار.

● واستمرت المصري اليوم في الأعداد التالية في انتقاد مرسي وحكومته، وفي عدد 30 يناير جاء العنوان الرئيسي للصفحة الأولى: "الجيش يطلق رصاصة تحذير" وأبرزت تصريح الفريق عبد الفتاح السيسي-وزير الدفاع آنذاك- والذي قال فيه: "الدولة مهددة بالانهيار"، وفي نفس العدد بالصفحة الثانية نشرت الجريدة حوارا أجرته مع محمد البلتاجي القيادي الأخواني والذي تحدث عن دعاة الفوضى وبحور الدم، وقال "القوى السياسية تمنح العنف مشروعية"، كما دافع عن الرئيس وشعبية جماعة الإخوان في مدن القناة. **وهي محاولة جيدة تحسب للجريدة في عرض وجهات نظر مختلفة مع توجهاتها وسياستها التحريرية.**

● وخلال شهر فبراير، بلغت ذروة هجوم الجريدة بشكل واضح وصريحاعلى الرئيس مرسي والإخوان المسلمين، وتصدر عنوان الصفحة الأولي في يوم 1 فبراير: "الأزهر يؤذن للتهدئة والثوار للخلاص" في إشارة لتدخل الأزهر لحل الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد من خلال عقدها للقاء مع كافة القوى السياسية، في حين أن الشباب لا يرضون إلا برحيل النظام من خلال الدعوة للحشد يوم جمعة الخلاص، وأكدت على ذلك في خبر آخر بعنوان: "مسيرات إلى الاتحادية اليوم"، وذكر في الخبر أن الإخوان صرحوا باستخدام النظام للقوة لحماية المنشآت العامة من التخريب ووصف المتظاهرين بالمخربين في محاولة لإظهار تواطؤ الأخوان مع النظام ضد المتظاهرين.

● وفي عدد 3 فبراير هاجمت الجريدة النظام الحاكم بشدة وقوات الأمن في واقعة سحل مواطن مصري كان يتظاهر ضد الرئيس مرسي، وقامت قوات الأمن بتعريته وسحله أمام قصر الاتحادية، وأظهرت ذلك بوضوح في خبر بالصفحة الأولى تحت عنوان: "واقعة السحل تُعرّي النظام" ولكن الخبر كان ممزوجا بآراء معادية للنظام الحاكم.. وكذلك قامت الجريدة **بنشر خبرا مجهلا** بعنوان: "محمد إبراهيم نفذ تعليمات مرسي بإخلاء الاتحادية في 90 دقيقة"، حيث ذكرت في متن الخبر "كشفت مصادر مطلعة"، وفي نفس الصفحة قامت الجريدة بنشر خبرا يحض على العنف وهو: "هجوم جديد على الاتحادية والأمن يرد بالرصاص" وبالتالي هذا اتهام بدون دليل.

● **وجاءت مقالات الرأي متسقة مع اتجاه المصري اليوم تجاه الأحداث**، منها مقال د.محمد حبيب بعنوان: "عنف وعنف" والذي أكد فيه أن المجلس العسكري ثم الرئيس مرسي يسير على منوال النظام السابق في استخدام أقصى درجات العنف ضد المتظاهرين السلميين، ومقال محمد سلماوي: "مصر تعرّت" والذي تحدث فيه عن واقعة سحل المواطن المصري على أيدي قوات الأمن، واستمرت الجريدة في تغطية تلك الحادثة في عدد 4 فبراير بخبر بالصفحة الأولى يبرز تصريح لهذا المواطن الذي يقول: "المسحول يتراجع ويفضح جلاديه"، حيث تم وصف قوات الأمن بالجلادين.. **وينتهك الخبر المعايير المهنية للصحافة من خلال خلط الحقائق بالرأي.**

● كما عرضت الجريدة في خبر آخر رأي أسرة المواطن "المسحول" في نفس الصفحة بعنوان: "ابن المسحول: أبي مرعوب من ضغوط الشرطة".. وهو خبر يحمل درجة من التهويل والمبالغة الزائدة، حيث ذكر: "أن الشرطة تحاصره في المستشفى لدرجة تشعره بالخوف والرعب من المجهول". واستمرت الجريدة في نشر أخبار مجهلة المصدر منها خبر بعنوان: "مصدر رئاسي: رحلة طابا على نفقة أحمد مرسي".

● وعلى ساحات الرأي استمر كتاب الصفحة في انتقاد النظام الحاكم وجماعة الأخوان المسلمين، منهم على سبيل المثال: مقال "د.طارق الغزالي حرب" بعنوان: "الحوار يكون مع فصيل سياسي لا مع تشكيل عصابي"، ومقال "د.صفوت قابل" بعنوان: "فشل الدولة في إدارة الأمن"، ومقال "عبد اللطيف المناوي" بعنوان: "حلم الجماعة كابوس الوطن"، ومقال "عادل نعمان" بعنوان: "أيها الرئيس.. نسألك الرحيلا".

- انتهجت الجريدة نفس الأسلوب السابق في تغطيتها للأحداث في الأعداد 5 و6 فبراير، وفي عدد 7 فبراير شبهت الصحيفة الرئيس مرسي بـ"طالوت"، والإخوان بـ"بني إسرائيل" **في انتهاك واضح للمعايير الأخلاقية**، وبداية من العدد 10 فبراير بدأت الجريدة في التحريض على إسقاط النظام بشكل غير مباشر تارة وبشكل مباشر وصريح تارة أخرى.. حيث كتبت الصحيفة: "ليلة مشتعلة أمام الاتحادية.. البلاك بلوك تتوعد باقتحام القصر"، وفيه أيضا تحريضا على العنف، أما في عدد 11 فبراير جاء مانشيت الصفحة الأولى: "رياح العصيان". وفي عدد 12 فبراير كتبت على صفحتها الأولى: "غضب التنحي يعود إلى القصر" ونشرت تصريحا آخر بعنوان "بلاك بلوك البحيرة: حانت ساعة الصفر للعمليات الانتقامية"، وفيها جميعا تحريضا على العنف.. وأجرت الجريدة في نفس العدد حوار مع الكاتب الكبير "محفوظ عبد الرحمن" والذي قال فيه: "الإخوان لن يتركوا الحكم إلا بعد 30 ألف سنة".. وأظهرت مقالات الرأي حالة الانقسام الحاد في المجتمع المصري نتيجة لحكم مرسي والإخوان منها مقال "مجدي خليل" بعنوان: "الانقسام العميق في مصر"، ومقال "أمين إسكندر" بعنوان: جمهورية السحل الإخوانية" وهاجم فيه الرئيس مرسي وقال منذ تولي مرسي الرئاسة من سبعة أشهر والبلاد تتعرض للسحل.

5- الحرية والعدالة:

- مارست الصحيفة العديد من الانتهاكات منها، **التشهير والسب والقذف في حق الغير** خلال فترة التحليل الثالثة، فمثلا نشرت في عددها 24 يناير مقالا بعنوان "غرور حمدين صباحي" بما يعد سب وقذف وإهانة وتطاول على مرشح رئاسي سابق. وفي نفس العدد تم نشر تحقيقا بعنوان: "حرية الإعلام بلا حدود" معتمدة على مصدر واحد فقط في ذلك التحقيق. كما نشرت في عدد 26 يناير خبرا بعنوان: "التيار الشعبي والدستور والاشتراكيون يثيرون الشغب بالأسكندرية"، وفي هذا أيضا إطلاق للاتهامات وتعميمها بدون دليل.
- من حيث التحيز والافتقار للنزاهة نشرت الصحيفة بتاريخ 2 فبراير 2013 تحقيقا صحفيا بالصفحة الثانية تحت عنوان "إشادة بدور الشباب في وقف الدم.. وشكوك في التزام جبهة الانقاذ"، وتم تكريس التحقيق بالكامل لمصادر تعكس وجهة نظر واحدة لصالح جماعة الإخوان فقط؟
- وفي عدد 4 فبراير جاء مقال محمد جمال عرفة بعنوان "حمادة يلعب"، ذكر فيه الكاتب: "شاهدنا مواقف كوميدية للغاية في برامج التوك شو على فضائيات الخراب، للست لميس ولعة، والأخ محمود شعللها، والمذيع وائل شطشطها، والأخ إبراهيم بنزينها، والناشط أبو ملوتوف" **وجميعها تعبيرات مبتذلة لا يصح مهنيا وأخلاقيا كتابتها في صحيفة من المفترض أنها تعبر عن وجهة نظر التيار الإسلامي وحزب سياسي أيضاً.**
- وفي عدد 5 فبراير 2013 نشرت الجريدة تحقيقاً صحفياً عنوانه: "3 محاور لخروج مصر من أزمتها"، وصفت فيه جبهة الانقاذ بـ"جبهة خراب مصر ورموزها الخونة المفسدين"، **وفي هذا إطلاق للاتهامات وتعميم لها وتشكيك في** الغير. في نفس العدد نشرت الصحيفة استطلاع رأي عن البي بي سي يذكر: "82% من المصريين يحملون جبهة الانقاذ خراب مصر"، حيث نجد هنا تحريضا واضح على الكراهية والتشكيك في وطنية جماعة بعينها اعتمادا على مصدر غير دقيق **حيث لم تشر الصحيفة لحجم العينة ونوعها وتوقيت إجراء الاستطلاع، ونمط الأسئلة التي وجهت إلى المبحوثين وأداة جمع البيانات وما إذا كانت العينة قومية ممثلة للمجتمع المصري أم أنها مجرد استطلاع للرأي أجرته أحد البرامج بالقناة.**
- ودائما ما تبرز الجريدة في تغطيتها الصحفية انجازات حكومة هشام قنديل وتبرزها بشكل لافت للانتباه-عكس الصحف الأخرى محل الدراسة- فمثلا في عدد 11 فبراير جاء مانشيت الصفحة الأولى: "الحكومة تخصص 21 ألف فدان بسيناء والوادي للخريجين"، وتخصصت الجريدة في الهجوم على الإعلام بشكل دائما مثلا خبر بعنوان: "دفاع الشورى تطالب بمواجهة قنوات التحريض". وفي الصفحة الثانية جاء خبر عنوان: "الضمير يصلح ما أفسدته جبهة الخراب"، إشارة إلى جبهة الإنقاذ وهو اتهام دون دليل. أما المقالات فكلها تحمل انتهاكات أخلاقية تدخل في دائرة القذف والسب.
- كما نشر الجريدة ملفا في الصفحة السادسة من نفس العدد بعنوان: "بعد عامين من التنحي.. فشل الثورة المضادة"، كله يحمل وجهة نظر واحدة من مصادر متعددة. مما **يخرجه خارج حساب الموضوعية والتوازن**. وتم فيه الهجوم على المعارضين من اليساريين والليبراليين، حيث تم التعميم والقول بأن هذا الكلام جاء باتفاق الخبراء والسياسين واصفين إياهم بأنهم مذبذبون ومزيفون

.. وهو تعميم في غير محله.. وفي المقابل تم تقديم تحقيق بعنوان: "التيار الإسلامي يكسب ثقة الشارع" ويحمل أيضا وجهة نظر واحدة. أما مقالات الرأي فغالبا ما يستخدم كاتبوها الأيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في متن المقالات للاستشهاد بها وإضفاء الطابع الإسلامي عليها، وكنوع من التقديس لما يقال.

الفترة الرابعة: ثورة 30 يونيه 2013 (من 28 يونيه 2013 حتى 4 يوليو 2013):

1- الأهرام:

- توخت الجريدة الحذر -نوعا ما- في تغطية ومعالجة الموضوعات والأخبار خلال فترة التحليل الرابعة وحاولت قدر الإمكان البقاء على الحياد والتوازن في عرض وجهات النظر المتعددة، ففي العدد 28 يونيو تصدر عنوان "انقسام القوى السياسية حول خطاب الرئيس" صفحتها الأولى، وكذلك صورة تعرض الدبابات قوات من الجيش"، وكتب عبد الناصر سلامة في عموده مقالا بعنوان: "النداء الأخير" الذي انتقد فيه المظاهرات المعارضة المزعم قيامها وقال إنها مزايد، ووجه اتهامه لبعض السياسين والإعلامين، وأن هناك بلطجية تلقوا مبالغ طائلة نظير ما سوف يقومون به من حرق وتخريب ودمار، وهو اتهام دون دليل. وفي الصفحة الرابعة من نفس العدد قامت الأهرام بعمل تحقيق بعنوان: "30 يونيو صدام أم سلمية" رصدت فيه مختلف الأراء، منهم مثلا رأي "نبيل زكي" المتحدث الإعلامي لحزب التجمع والذي قال "لا يوجد حاكم بالعالم يتحدى إرادة الشعب"، بينما قال مراد على المستشار الإعلامي لحزب الحرية والعدالة "أتوقع الفشل واستسلام المعارضة". وفي الصفحة الخامسة قامت الصحيفة بعقد ندوة ضمت الأحزاب السياسية المختلف، **والملاحظ أن كل حزب أخذ نفس مساحات التغطية بشكل متوازن والذي قدم فيه رأيه بكل حرية.**
- أما العدد 29 يونيو 2013 انقسمت الصفحة الأولى في تغطيتها حيث جاءت بصورتين إحداهما لحشد في رابعة تعرض المتظاهرين المؤيدين للنظام "رابعة تتمسك بالشرعية" والآخر لمتظاهرين في ميدان التحرير معارضون لمرسي والإخوان "التحرير يطالب بالرحيل". وجاء **موقف الجريدة محايدا في تلك التغطية فلم تأخذ برأي طرف على حساب طرف آخر.** كما قدمت الجريدة تغطية للأحداث بعنوان" أزمة وطن"..واستمرت في عرض هذا الملف إلى أن قامت بإضافة "فرحة وطن" عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه يوم 4 يوليو 2013. وفي نفس العدد في مقال لـ"مكرم محمد أحمد" بعنوان "شيوخ المحن والمصائب" قام فيه بالهجوم على بعض الشيوخ، وبالرغم من عدم ذكره لأسمائهم إلا إنها باتت واضحة للقارئ المطلع على أحداث ومجريات الوطن، فمثلا كتب: "شيخ مفتون بنفسه لم ينطق طوال حملته الانتخابية صدقا" ومن الواضح هنا أن المقصود هو "حازم صلاح أبو إسماعيل"، **مما يقع تحت بند السب والقذف والإهانة.**
- كذلك جاءت العديد من المقالات بوجهة نظر معارضة للرئيس مرسي وخطابه، حيث ذكر عبد العظيم الباسل في مقال بعنوان: "على هامش خطاب الرئيس"، بأن خطابه يزيد من الإحباط ويكرس الانقسام بين المؤيدين والمعارضين. كذلك هاجم عبد الحافظ الكردي في مقاله "عام في حكم مصر، تجاوزات وأزمات" النظام الحاكم، وقيامه بإقصاء الآخر والاستحواذ على السلطة.. لكن مقال جمعة أبوالنيل بعنوان" مصر لن تسقط"، فقد عكس وجهة النظر الآخرى، وهاجم المعارضون للرئيس مرسي بزعم إذا سقط الرئيس ستسقط مصر وستحتاج مصر لرئيس كل شهرين.
- في عدد 30 يونيه 2013 جاء مانشيت الجريدة في صفحتها الأولى "مصر في قبضة الخوف"، وفي عدد 1 يوليو 2013 جاء العنوان الرئيسي للصفحة الأولى: "الملايين تهتف: تحيا مصر"، وصورة كبيرة لميدان التحرير، بينما صورة صغيرة لمنطقة رابعة.. وفي الصفحة الثانية قدمت الجريدة الحديث الصحفي الذي أجراه مرسي مع صحيفة الجاردين والذي جاء بعنوان: "مرسي: مصر لا تشهد ثورة ثانية..ولن أقبل أي إنحراف عن الشرعية الدستورية"..
- وقد لاحظنا في هذا العدد توازن التغطية ما بين المؤيدين والمعارضين لأحداث لرابعة والتحرير.. وقدمت مقالات متنوعة عبر صفحات القضايا والآراء منها من تحذر من الانقسام واحتمالية حدوث حرب أهلية.
- أما في عدد 2 يوليو 2013 كان المانشيت الرئيسي هو "الإنذار الأخير"، و"الجيش يمهل الجميع 48 ساعة"، أما عدد 4 يوليو 2013 كان العنوان في الصفحة الأولى "عزل الرئيس بالشرعية الثورية"، "كواليس الساعات الأخيرة في حكم مرسي"، وجاءت الصفحتان الرابعة والخامسة بعرض صورا للاحتفال بعزل مرسي من ميدان التحرير وفرحة المصريين في كل مكان، أما من الصفحة الثانية حتى التاسعة، ومن الثامنة عشر حتى العشرين قدمت الجريدة تغطية واسعة بشأن ثورة 30 يونيو، وجاءت مقالات الرأي مدعمة لأحداث 30 يونيو وعزل مرسي، منها مقال السيد ياسين بعنوان "البحث عن الشرعية المجتمعية"، ومقال أحمد البري "الكلمة الفاصلة، ومقال سامح عبدالله: "أخطاء قاتلة"، بينما جاء مقال حلمي محمد القاعود عكس ما سبق، بعنوان:

"الانقلابيون" حيث انتقد الإعلام الرسمي، وهاجم متظاهري التحرير ووصف متظاهري رابعة العدوية بأنهم قدموا صورة رائعة للنزاهة والترفع وهم يصلون ويدعون الله أن يحفظ مصر وأهلها والمعتدون يحرقون مبنى المقطم ويقتلون الأبرياء وتوزيعهم لصور مبارك في التحرير، وهو ما يوقعه تحت **بند تقديم اتهامات دون دليل**.

وتعد تلك الفترة من التحليل انعكاسا للسياسة التحريرية التي تتبعها الأهرام دوما في علاقتها مع النظام السياسي ورأس السلطة، فالحذر كان سيد الموقف في التغطية والمعالجة الإخبارية للأحداث القائمة، ولكن فور خلع الرئيس مرسي، حتي بدأت الأهرام في تغيير سياستها التحريرية ومغازلة الشارع والجيش المصري.

2- الوفد:

دعمت جريدة الوفد في فترة التحليل الرابعة أحداث 30 يونيو وعزل مرسي، خاصة أن الوفد منذ تولي الإخوان السلطة وهي على عداء واضح معهم، أمثلة على ذلك:

- في عدد 28 يونيه 2013 جاء المانشيت الرئيسي للصفحة الأولى "مصر تغلي" و"مرسي يتحصن بالجيش والمتاريس بعد خطاب الأمة"، وظهر ذلك أيضا في أعلى يسار الصفحة الأولى حيث كُتب موعدنا (يومان 30 يونيو)، وكأن الجريدة تنتظر أمر عزل مرسي بشيء من اليقين والسرور. أما في وسط الصفحة جاء كاركاتير عن محمد بديع مرشد جماعة الإخوان وهو يرتدي علم أمريكا ومن داخل فمه يقف مرسي وكتب تحتها "خطاب الرئيس"، في إشارة لأن المرشد وأمريكا هما اللذان يحركان مرسي. كما تم التهكم على خطاب الرئيس وشخصه في نفس الصفحة حيث جاء خبر بعنوان "فقهاء: حديث الرئيس منفلت عقوبته تصل إلى الحبس 3 سنوات"، و"علماء النفس: مرسي ممثل ردئ،مصاب بالذهول وداء الرهبة"، وفي الصفحة الثانية جاء في عمود رأي الوفد مقال عنوانه "حديث المهانة"، **وكله سب وقذف في حق رئيس الدولة، يخلو من النقد البناء.**
- كما جاء تقرير عنوانه "مرسي استغل أزمات البنزين والسولار والكهرباء لتمكين الجماعة" وهو **تقرير غير متوازن الاتجاه** لأنه يحمل وجهة نظر واحدة ولم يقدم رأي أحد من الموالين لمرسي وجماعته، وكذلك تقرير آخر بعنوان: "غليان بين القضاه". وتم ملاحظة أن معظم مقالات الرأي في الوفد هاجمت خطاب الرئيس مرسي، وجاءت في شكل استهزاء وسخرية منه، مثلا في عمود حكاوي جاء عنوان المقال "خطاب الغبراء" في الصفحة الرابعة، وفي الصفحة الخامسة مقال لعلاء عريبي بعنوان: "من عاشور وفودة إلى مرسي: تييت" وذكر فيه: "استمعت إلى خطاب الرئيس الدكتور الباحث العالم الأستاذ القائد محمد مرسي العياط رضي الله عنه وعن أهله وعشيرته"، كما قدمت الصحيفة أخبار بخصوص تغطية الصحف العالمية لخطاب الرئيس والذي انتقدته واعتبرته خطاب ضعيف ويزيد من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد. وفي الصفحة التاسعة جاء تحقيق بعنوان "الحصاد المر للإخوان.. الحرب الغبية ضد الصحافة والإعلام" بعرض وجهة نظر واحدة للخبراء والأكاديميين بما يخدم وجهة نظر الجريدة. وجاء مقالات عدة تشيد بأحداث 30 يونيو ونهاية الإخوان منها مقال أحمد عز العرب-نائب رئيس حزب الوفد- بعنوان: "العد التنازلي لنهاية يونيه"، وأحمد عودة بعنوان :"إن غدا لناظره قريب جدا"، ومقال بعنوان: "وهل يفعلها مرسي كما فعلها شارل ديجول؟"، ومقال طلعت مغاوري: "الرسالة انتهت..فهل يفهمها مرسي؟".. أما في الصفحة الحادية عشر جاءت تغطية الجريدة لرأي المحافظات في أحداث 30 يونيو تحت عنوان "المحافظات: لاتنازل عن إسقاط حكم الإخوان".
- ونلاحظ أن نفس أسلوب التغطية السابقة اتسمت به الأعداد 29-30 يونيو 2013، أما العدد 1 يوليو 2013 جاء المانشيت الرئيسي للصفحة الأولى "الشعب يسترد ثورته" وصورة كبيرة لميدان التحرير ممتلئ على أخره بالمتظاهرين، ووصفت بـ"مظاهرات الملايين تسقط الإخوان وتفرض شرعية ثورية جديدة".. وجاء عنوان تغطية المحافظات: "المحافظات تتمرد لإسقاط مرسي" في الصفحة الثانية، وفي نفس الصفحة جاء خبران بعنوان: "فرار محافظ السويس والإخوان إلى أماكن مجهولة"، و"إحباط وصول ترسانة أسلحة إلى موقع لأنصار الجماعة" **وكلها أخبار مجهلة بلا مصدر.** أما في الصفحة الثالثة جاءت التغطية فقط لرصد الثوار حيث كتب "الملايين في الميادين تعلن سقوط مرسي" ولا توجد أدنى إشارة للمتظاهرين المؤيدين للرئيس مرسي في رابعة العدوية. وطالب كتاب الجريدة في مقالتهم الرئيس مرسي للنزول عن رغبات الشعب والرحيل وبعضهم هاجمه بشدة، مثلا مقال علاء عريبي: "إلى الرئيس: إرحل"، ومحمود غلاب: "شوية عقل"، وحسين منصور: "الرئيس وأخواته في عرض نازي جديد"، ونصر فياض: "خلع الرئيس"، وعباس الطرابيلي "يسقط الصندوق".
- أما مانشيت "الرحيل اليوم" فقد تصدر الصفحة الأولى في عدد 3 يوليو 2013، وكتب تحتها: "انفراد: تفاصيل خارطة المستقبل المقترحة بعد انتهاء مهلة الجيش".. و"مرسي يختار طريق الدم ويزعم التمسك بالشرعية"، في إشارة لأن مرسي مسئول عما سيحدث من قتل في حالة عدم تنحيه، أما في الصفحة الثانية كان هناك تحريض على العنف من الجريدة عندما نشرت خبرا بعنوان: "الميدان يرد

على تهديدات الإخوان بتشكيل كتيبة المشاغبين". وذكر مقال وجدي زين الدين قذف وإهانة في حق جماعة الإخوان حين قال: "الجماعة فئران سكرت". وقامت الجريدة بتغطية الاشتباكات التي حدثت بين المعارضين والمؤيدين لمرسي، مع عرض صور لضحايا الاشتباكات من المعارضين وإغفال النظر عن المؤيدين لمرسي. وبدأت الوفد كعادتها في مغزلة الجيش على سبيل المثال مقال محمد غلاب: "تقدم يا جيش الشعب"، ومقال حازم هشام: "على الجيش ألا يضيع الوقت".

- أما العدد 4 يوليو 2013 جاء المانشيت: "انتصرنا" وصورة كبيرة للاحتفالات بميدان التحرير، وتصريح للسيسي وزير الدفاع آنذاك يقول فيه: "الشعب دعا القوات المسلحة لنصرته وحماية ثورته وليس لتولي سلطة أو حكم"، وكذلك في الصفحة الثالثة تقرير صحفي :"الشعب أسقط مرسي.. والجيش أنقذ الثورة"، **وهو ما يؤكد سياسة الوفد في مناصره الجيش ودعمه على طول الخط**. وفي الصفحة الثانية من نفس العدد تم وصف مرسي بـ"الإرهابي" وهو قذف في حقه وذلك في تقرير بعنوان: "مصر بلا إخوان.. زعيم الإرهاب يحرض عشيرته على الدم". وهناك خبر مجهل المصدر وتبين عدم صحته آنذاك بعد نشر في الصفحة التاسعة بعنوان" القبض على بديع والشاطر والكتاتني والزمر وحجازي وماجد و275 قيادة إخوانية"، وجاءت مقالات الرأي تحتفل بانتصار المعارضة مثلا في الصفحة الرابعة العشر مقال مصطفى الطويل بعنوان: جاء الحق"، ومقال أحمد عز العرب: "لله الحمد انتصر الشعب"، وفي الصفحة الأخيرة عمود عباس لطرابيلي بعنوان: "واجيشاه.. واجيشاه".

3- الشروق:

تحفظت جريدة الشروق في بداية فترة التحليل الرابعة على التمهيد لأحداث 30 يونيو، وحاولت اتخاذ الطابع المحايد على الرغم من وجود تلميحات عدة بالرغبة في رحيل مرسي، ونلاحظ أيضا فيما يخص مقالات الرأي، محاولة الجريدة في الحفاظ على خط التوازن والموضوعية في عرض جميع الآراء بكل حرية. أمثلة على ذلك:

- ففي عدد 28 يونيه 2013 جاء مانشيت الصفحة الأولى: "حشد اللحظات الأخيرة"، وتحته صورة كبيرة كتب عليها متظاهرون في شوارع المنصورة حاملين السلاح يهتفون ضد الرئيس وجماعة الإخوان"، فلم تتخذ الصحيفة الجانب المؤيد للرئيس مرسي، كما لم يحظ خطابه بالاهتمام في التغطية، ونشرت كاركاتير يسخر من مرسي في خطابه الأخير، وفي الصفحة التاسعة جاء تقرير حول نهاية عام على مرسي. وجاء في نفس العدد في الصفحة الحادية عشر كاركاتير آخر يسخر من مرسي، حيث أظهره يرتدي نصف ملابسه فقط -بدلة وملابس داخلية- وهو يقول "بتضحكوا على أيه باقولكم أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة" ووراءه شاب يضحك ويرفع لافتة ارحل.

- أما في عدد 30 يونيه جاء العنوان الرئيسي للصفحة الأولى "مهلة الجيش انتهت..والقوات في انتظار قرار السيسي"، وصورتان أحداهما لمظاهرة المؤيدين لمرسي والأخرى للمعارضين. وجاء في الصفحة الرابعة خبرا بعنوان: "التحرير منطقة خالية من الإخوان"، وقد أخذ مساحة تغطية أكبر من خبرا بعنوان: "تحالف القوى الإسلامية يدعو لمليونية دعم الشريعة". وفي نفس الصفحة جاءت تصريحات لكل من شيخ الأزهر وبابا الكنيسة والبرادعي والتي بدت مؤيدة لحركة تمرد وثورة 30 يونيو.

- كما نوعت الجريدة من عرض الآراء المؤيدة والمعارضة للنظام، ففي عمود "وائل قنديل" "مرور الكرام" كتب: "الخرفان الذين أنقذوك من الذبح يوم الجمل" وشن فيه هجوما على نجيب ساويرس وقناته الفضائية متهما أيهما بإشاعة الانقسام بين المصريين، واصفا أن ما يحدث انقلابا على الديمقراطية، وتحدث عن فضل الإخوان وبسالتهم في ثورة يناير، ورغم انتقاده لوصف الإخوان بقوات الإحتلال، ذكر قنديل أن من الخطأ الارتماء في أحضان العدو والمحاربة تحت رايته والمقصود هنا بالعدو حركة تمرد، **وفي هذا المقال سب وقذف وإلقاء الاتهامات دون دليل**. أما في الصفحة الخامسة جاء **تقريرا مجهل المصدر** والاكتفاء بقول قالت مصادر مطلعة بجماعة الإخوان، ومصادر سياسية مطلعة قالت للشروق، ومصادر فضلت عدم الكشف عن هويتها.. وكلها تقع في **خانة الممارسات الصحفية غير المهنية**.

- أما في الصفحة الثامنة جاء تحقيق صحفي بعنوان: " 30 يونيو مجرد يوم أم انفجار بركان" عرض فيه مختلف وجهات النظر والأراء المؤيدة والمعارضة والمحايدة، من بينهم رأي كلا من عصام العريان القيادي الإخواني: "سينتهي اليوم مع حلول الظلام، ومحمود بدر منسق حركة تمرد: "فشل مرسي سيدفع بالملايين للشارع"، وحسام الخولي مساعد رئيس حزب الوفد: "حل الأزمة بنزول الرئيس على رغبة المتظاهرين"، محمد عادل المتحدث الإعلامي بحركة 6 أبريل: "نرفض حكم الجيش وعودة الفلول"، وغيرهم. **ونلاحظ المهنية في عرض كل الآراء بشكل متوازن** في هذا التقرير. وفي الصفحة الرابعة عشر كتب بلال فضل مقاله بعنوان: "تلاتين سنة آخر يوم؟" حيث أيد ثورة الشعب وهاجم سياسة الإخوان، كما قال: "الإخوان يمارسون سياسة التبجح المفضلة لديهم".. و"موقفهم الغبي"، كما وصف خطاب "سعد

الكتاتني" رئيس حزب الحرية والعدالة بالهرتلة الخطابية المنهمرة، مما يحمل سب وإهانة. وفي الصفحة الأخيرة كتب فهمي هويدي مقال بعنوان: "ليسوا ثوارا ولا وطنيين".. شن فيه هجوما لاذعا ضد المعارضين لمرسي، ويعطي هذا التنوع في الآراء مصداقية للجريدة في عرض الرأي والرأي الآخر.

- وفي عدد 2 يوليو 2013 جاء المانشيت الرئيسي للشروق "مصر في عهده الجيش"، كما رصدت فرحة الشعب بعزل مرسي، وفي مقال عماد الدين حسين وجه تحية لشعب مصر تضامنه مع الثورة الشعبية ضد النظام واصفها بأعظم مظاهرة شعبية في التاريخ تحت عنوان: "تحية إلى هذا الشعب العظيم". وفي مقال لنادر بكار بعنوان: "ضع عنوانا مناسبا" والذي قال فيه أنه ضد استغلال فكرة سقوط الإسلام بسقوط الإخوان، فهذا لو حدث كان الإسلام سقط بوفاة النبي عليه الصلاة والسلام، أما مقال وائل قنديل بعنوان "32 يونيو" فاستمر في الهجوم على المتظاهرين المعارضين واصفهم برجال مبارك، وفي المقابل جاء في الصفحة الخامسة مقالا لعمرو خفاجي بعنوان: " منطق الدولة" مختلفا كليا عن نظيره السابق، مدافعا عن المتظاهرين المعارضين، ورافضا بأن يتم نعتهم بالبلطجية أو رجال مبارك.

- وفي عدد 3 يوليو 2013 كان العنوان الرئيسي هو "الاستقالة أو المحاكمة"، "انهيار دولة الإخوان" في تبني واضح لأحداث 30 يونيو ووصف دولة مصر في حكم مرسي بدولة الإخوان، وصورة كبيرة لميدان التحرير وهي مليئة بالمتظاهرين، ولجأت الجريدة مرة أخرى بتقديم **أخبار مجهلة المصدر**، فمثلا خبرا يقول:"مصدر مطلع: الرئيس أخبر واشنطن بأن حشود المعارضة لا تزيد عن 160 ألفا"، حيث لا يوجد دليل على مدى دقة هذه المعلومة.

4- المصري اليوم:

ظهر جليا في فترة التحليل الرابعة السياسة التحريرية الواضحة من جريدة المصري اليوم في رفضها لسياسة الرئيس المعزول مرسي ودعمها لحركة تمرد وثورة 30 يونيو، <u>وأمثلة على ذلك:</u>

- ففي عدد 28 يونيو جاء مانشيت الصفحة الأولى "خطاب مرسي يزيد الانقسام ويشعل الثورة" في.. وفي هذا السياق أبرزت تصريح الكاتب الصحفي الكبير حسنين هيكل في نفس الصفحة يقول فيه: "خطاب مرسي عبث، والمستقبل مرهون بتمرد". كما أبرزت ردود فعل الإعلام الأجنبي وأمريكا من خلال خبر يحمل العنوان التالي: "صحف أجنبية: الخطاب أخرق، وواشنطن: نشعر بالقلق من الأوضاع في مصر" وهو خبر يحمل الانتقاد لسياسة مرسي، واثبات موقف الجريدة من رأس السلطة السياسية.

- وكذلك خبر بعنوان: "خطاب الرئيس مونولوج وجاهز بملابس أنيقة" وفي متن الخبر تم عرض **معلومات بدون أي دليل والاكتفاء بالإشارة إلى مصادر مجهلة**، حيث قال لمّح الخبر إلى أن: "باكينام الشرقاوي وعصام الحداد مستشاري مرسي قد وضعا الأفكار الرئيسية وأن الخطاب مكتوب بالكامل بما فيه الأجزاء المرتجلة..."، وهناك خلط واضح بين الحقائق والرأي.

- كما استعرضت الجريدة في تقرير لها بعنوان: "مرسي بين النائب والرئيس.. كل وقت وله آذان"، التناقض الواضح في شخصية مرسي عندما كان نائبا في مجلس الشعب في فترة حكم مبارك وشخصيته كرئيس لمصر، وأظهر التقرير سلبيات مرسي وتناقضه وتضارب تصريحاته في الفترتين".

- كما انعكست السياسة التحريرية للجريدة على أراء كتابها، ففي الصفحة الثانية كتبت سحر الجعارة مقالا بعنوان: "لكم مرشدكم ولنا ثورة" وأشارت فيه أن مرسي قدم رشوة للشعب في خطابه من خلال رفع الأجور. كما دافع الكاتب حدمي رزق عن زميله الكاتب الصحفي الكبير "مكرم محمد أحمد" في مقال له ، وأكد فيه أن "مكرم" بعيد كل البعد عن الاتهامات التي نسبها له الرئيس مرسي في خطابه الأخير. وجاءت مقالات كثيرة مناهضة للرئيس ومؤيدة لحركة تمرد، منها، مقال وليد الوصيف: "خطاب الرئيس"، ومقال د. غادة شريف "أنزل"، وبالإضافة لتأيدها حركة تمرد، قامت الكاتبة سوسن دويك بمغازلة الجيش والفريق أول عبد الفتاح السيسي في مقالها بعنوان: "الجيش تألم.. فتكلم" حيث قالت: "الجيش لن يسكت عن الإهانات الحقيرة التي توجه له من بعض الكيانات المتخلفة.. فإهانة جيش مصر هي خيانة للوطن والشعب والأرض والعرض".

- واستمرت تغطية الأحداث على نفس الوتيرة، مع التركيز على اعتصامات ومظاهرات التحرير وفرد مساحات كبيرة لها بالجريدة، بينما لا تلاقي اعتصامات رابعة العدوية نفس الاهتمام، ففي العدد 29 يونيو تصدر خبرا بالصفحة الأولى عنوانه: "أجواء الثورة تعود إلى الميدان.. ومرسي يحتمي بالحرس"، وعنوان آخر: "مرسي وعائلته ينتقلون إلى دار الحرس الجمهوري". وأبرزت ردود الفعل العالمية حيث ذكرت: "صحف غربية: مصر فوق البركان و30 يونيو موعد المصير". وخبرا بعنوان: "كلاكيت ثالث مرة مراحيض متنقلة لخدمة أنصار الرئيس".. وخبرا يقول: "حلفاء الرئيس في رابعة: القتال هو الحل" وهو خبر يحرض على العنف والقتل. وفي الصفحة الثانية كتبت رولا خرسا مقالا بعنوان: "تمردوا يرحمكم الله" في إشارة لدعم حركة تمرد

والترويج لها.

- وفي عدد 30 يونيو، جاء مانشيت الصفحة الأولى: "الميدان لمرسي: سنة كفاية"، مع استمرار لإغفال تظاهرات رابعة العدوية، **عكس جريدة الشروق التي أظهرت نوعا من التوازن في التغطية الخبرية للأحداث**. وبالصفحة الثانية كتب سليمان الحكيم مقالا بعنوان: "كشف حسابك الحقيقي" والذي ينتقد فيه مرسي. وبالصفحة الحادية عشر جاء تقريرا يوضح حالة المعانة التي يعيشها قطاعات عريضة من الشعب في عهد مرسي مثلا: "العمال في عهد الإخوان من سيء إلى أسوأ". وبالصفحة الثالثة عشر تم التركيز أيضا على رد فعل الإعلام الغربي والذي ذكر فيه: "مرسي مبارك بلحية وأضاع فرصة تاريخية للنهوض بالبلاد". وبالصفحة الخامسة عشر قدمت تقريرا أخرا بعنوان: "تمرد حكاية ورقة بدأت من التحرير لتصل إلى الاتحادية" وفي دعم واضح لها.

- وافتقدت مقالات الرأي لوجهات نظر متعددة، حيث ركزت كلها على نقد الرئيس ودعم حركة تمرد، منها على سبيل المثال لا الحصر، مقال د. حسن نافعة بعنوان: "يوم فاصل في تاريخ مصر"، ومقال طارق الخولي: "اليوم 30 يونيو"، و"رسائل صريحة" لد. حلمي الجزار، ومقال د.محمد حبيب: "ما أحوجنا اليوم إلى الحكمة والرشد".

- وفي عدد 1 يوليو جاء مانشيت الصفحة الأولى: "الشعب قال كلمته: يسقط مرسي والإخوان" وصورة كبيرة للمتظاهرين تملأ الاتحادية، وفي متن الخبر استشهدت **بمصادر مجهلة** منها "كشف مصدر عسكري"، وتم **خلط الرأي بالخبر** حيث كتب في نفس الخبر: "عاد مرسي إلى لغة التهديد وكرر استنساخ القول المأثور لسلفه حسني مبارك الذي قال "أنا والفوضى".. وفي الصفحة الثانية عشر كتب د.مصطفى النجار مقالا بعنوان: "الدم حرام" يستنكر فيه إسالة الدماء بين أنصار الرئيس وأنصار حركة تمرد. وفي نفس الصفحة جاء تقرير بعنوان: "المصريون في الخارج يطالبون باسقاط النظام" وفيه أراء المصريون من عواصم مختلفة يطالبون بعزل مرسي وحكم الإخوان، وبالصفحة الرابعة عشر جاء خبران فيهما **تحريضا واضحا على العنف** بعنوان: "تدريبات قتالية لحلفاء مرسي في رابعة".. والآخر: "أعلام القاعدة ترفرف على الميدان" إشارة إلي ميدان رابعة العدوية.

- كما قدم العدد ملفا خاصا عن الإعلام المصري وخاصة التليفزيون بعنوان: "التليفزيون يتأخون: تركيز على رابعة ورقابة حديدية على البرامج"، في إشارة لمحاولة الإخوان ومرسي في السيطرة على وسائل الإعلام الحكومية وتضليل الرأي العام. وفي ساحات الرأي كتب عبد اللطيف المناوي: "عندما يدفع نظاما شعبا للكفر به"، ووجدي ثابت جبريال: "شرعية دون مشروعية" مقالان هاجما فيهما نظام مرسي والإخوان، وخلت ساحات الرأي من وجهات نظر داعمة لنظام مرسي.

- في عدد 2 يوليو تصدر الصفحة الأولى خبرا بعنوان: "الشعب أراد.. والجيش استجاب" في **مغازلة للجيش وإعادته للأضواء مرة أخرى ولكن بدون أي انتقادات كما سبق في فترة المرحلة الانتقالية**. واستمرت الجريدة في تغطية جرائم أنصار مرسي دون غيرهم حيث نشر خبرا بعنوان: "مذبحة في المقطم 8 قتلى و45 مصابا برصاص ميليشات الإخوان بعد حرق الإرشاد" ولم تندد لأو تدين الجريدة بمن قاموا بحرق المقر في **تحيز واضح في التغطية**. وقد غلب على مقالات الرأى مهاجمة مرسي وجماعته واستمرت في دعم ومدح حركة تمرد.

- وجاءت تغطية المصري اليوم في عدد 3 يوليو تظهر وكأن مصر كانت تعيش في ظل إحتلال و أنها مغتصبة من قبل عدو ويظهر ذلك جليا في مانشيت الصفحة الأولى والذي يقول: "مصر تعود خلال ساعات"، وكالعادة اهتمت الجريدة بإظهار رد الفعل الأمريكي للشأن الداخلي المصري حيث نشرت خبرا بعنوان: "واشنطن تطالب مرسي بانتخابات مبكرة"، والتي غالبا ما تأتي تلك التصريحات متناقضة تماما لما تنشره جريدة الحرية والعدالة من ردود الفعل الدولية في نفس الفترة.

- وجاءت لهجة النصر على الإخوان وعزل مرسي تعتلي ساحات الرأي بالإضافة للثناء والمديح لدور الجيش في ثورة 30 يونيو منها مقال د.جمال زهران بعنوان: " انتصر الشعب وانتهى زمن الإخوان"، ومحمد سلماوي: "نهاية النفق"، وحلمي النمنم: "ما لم يفهمه مرسي"، وعلى سالم: "انتهى حكم الجماعة لمصر"، وحسام مؤنس: "لحظة الحسم"، وكتب أحمد الجمال: "لمحات في مشهد رابعة العدوية" والذي انتقد فيه الإخوان ووجه لهم اتهاما بجواز القتل في فكرهم حين قال: "في إسلام الإخوان يجوز قتل الناس بل وصلبهم بعد قتلهم..".

- جاء عنوان "عزل مرسي بأمر الشعب" متصدرا الصفحة الأولى ليوم 4 يوليو، وفي الصفحة الحادية عشر قامت الجريدة بتقديم تغطية شاملة من المحافظات التي تمردت على الإخوان ومرسي. وفي الصفحة الخامسة عشر **جاء خبر مجهول المصدر** بعنوان: "مصادر: الإرشاد في انعقاد لمواجهة جميع الاحتمالات".. وحاولات الجريدة تقديم نوعا من التوازن في التغطية ولكنها جاءت متحيزة أيضا لصالح المعارضة، ففي حين نشرت تغطية شاملة لكافة المحافظات التي احتشدت حتى رحيل النظام، نشرت خبرا في مساحة صغيرة بالمقارنة

بما سبق بعنوان: "آلاف الإسلاميين في الألف مسكن: أصحى يا سيسي مرسي هو رئيسي"، وذكرت الجريدة أن العدد لا يتجاوز آلاف، وهو عدد ضئيل مقارنة بباقي أفراد الشعب المؤيدين للثورة. كما نشرت الجريدة خبرا بعنوان: "الظواهري والعوضي وخيرت يطالبون مرسي بإعلان الدولة الإسلامية لقتل المرتدين" وهو خبرا يحمل **تحريضا على العنف والقتل والإرهاب**. أما مقالات الرأي فجاءت على شاكلة سابقتها، تحمل وجهة نظر واحدة.

5- الحرية والعدالة:

على طول الخط لعبت الجريدة دور محامي الرئيس مرسي وجماعة الإخوان والحكومة، مع إظهار مدى ملائكية النظام الحاكم دون إبداء أي نقد ولو صغير من قريب أو بعيد، واستثمرت جهودها في مهاجمة المعارضين بشكل شرس. وأمثلة على ذلك:

- ففي عدد 28 يونيو جاء مانشيت الصفحة الأولى: "توابع زلزال مرسي" وتحته صوره كبيرة لمرسي أثناء خطاب الأمة، ولم يقدم أي رؤية نقدية للخطاب، بل عددت مزاياه وأثره على قضايا عدة. وفي الصفحة السابعة عرض تحقيق حول خطاب مرسي ووصفه على إنه نقطة تحول في المسار، وجاءت بردود أفعال شبيهه كلها مؤيدة لمرسي منها وجهة نظر حزب الحرية والعدالة وجبهة الضمير، وحزب العمل الجديد، وحزب الوطن -كلها ذو خلفية ومرجعية إسلامية. وفي الصفحة الثانية، في عمود تساؤلات للكاتب محمد عبد القدوس كتب مقال بعنوان: "التقرب إلى الله" وفيه أكد -فيما معناه- أن أتباع مرسي هم الأقرب إلى الله، لأنهم يطالبون بتطبيق شريعته ويرفضون شبح الحرب الأهلية ويطالبون بأن يكمل الرئيس مسيرته حتى انتهاء مدة ولايته، ووصف الرافضين لذلك بدعاه الفوضى، وهو ما يعتبر **اتهام دون دليل، واستغلال الدين لتحقيق أغراض سياسية**. ويذكر أن نفس الكاتب له عمود ثابت بجريدة الوفد بعنوان "دواء بالدنيا" ولكنه يتكلم فيه عن قضايا عامة لا علاقة بها بالوضع السياسي الراهن.
- وعلى عكس جريدة الوفد، قدمت جريدة الحرية والعدالة اتجاه آخر لتغطية الصحف العالمية لخطاب الرئيس مرسي، ففي الصفحة الثالثة ذكرت خبر بعنوان: "بي بي سي: خطاب مرسي تصالحي لكنه أدان متورطين في الأزمات"، وخبر أخر: "الجارديان: استخدام اللهجة العامية المحببة لعامة المصريين".. وهذا التناقض في التغطية يظهر مدى التحيز وغياب الموضوعية في كلا الجريدتين.
- كما أدانت الصحيفة جبهة الإنقاذ والمعارضين والذين وصفتهم بالبلطجية وذلك بشكل مستمر في تغطية الجريدة لأخبار المسيرات والمظاهرات. وكانت تظهر دائما أن المؤيدين للرئيس هم المعتدى عليهم دائما، ففي الصفحة الثالثة مثلا ذكر تصريح لمراد على المتحدث الإعلامي باسم حزب الحرية والعدالة يقول فيه: "صمت قادة الإنقاذ على يد بلطجية يثير الخزي، وأنه يوجد تعاون بين الحزب الوطني المنحل وحركة تمرد وجبهة الإنقاذ لاستئجار هؤلاء البلطجية. ودائما ما تقوم الجريدة بعرض انجازات الحكومة وما المشروعات المستقبلية التي تقوم عليها.
- وجاءت معظم مقالات الرأي تدين المعارضة وتصفهم بالبلطجية والمجرمين والقتلة. **وهو ما يعتبر قذف وإلقاء اتهامات دون دليل، وخلط الرأي بالحقائق**. مثال على ذلك، مقال علاء النجار بعنوان: "الدم يهزم الرصاص" في الصفحة الرابعة، والذي ذكر فيه أسماء شخصيات معادية لنظام الإخوان، واتهمهم بأنهم خربوا ودمروا مصر منهم: أحمد شفيق، ومحمد الأمين، وأحمد بهجت، وخيري رمضان، وليس الحديدي، ومكرم محمد أحمد وغيرهم.. مما يوقع الكاتب في **دائرة الانتهاكات الأخلاقية والمهنية للصحافة**.. وعلى هذا المنوال هناك مقالات كثيرة تستخدم نفس الأسلوب، فمثلا تشبيه جبهة الإنقاذ بجبهة "الخراب" في مقال محمد جمال عرفة بعنوان: "رسائل خطاب الرئيس مرسي".
- ودائما ما تلعب الجريدة على الحس الديني للقراء، فمثلا في تحقيق في الصفحة السادسة بعنوان: "التفاصيل الكاملة لجريمة المعارضة في المنصورة"، ذكر فيه محاصرة المصابين من المؤيدين لمرسي داخل المسجد بالمنصورة ومنعهم من إقامة آذان المغرب والعشاء والفجر، وخبر يقول: "خرج لنبذ العنف.. فاغتالته يد البلطجية في أثناء الصلاة"، وكانت تقوم **بعرض صور لجثث الضحايا** من المؤيدين وهو انتهاك لحرمة الموتى وميثاق الشرف الإعلامي. أما عن تغطية المحافظات، فجاء كما هو متوقع -عكس ما ذكر في جريدة الوفد- ففي تحقيق حول يوم 30 يونيو، ذكر عنوان: "المحافظات: شرعية الرئيس خط أحمر".
- والملاحظ كثرة تورط بعض كتاب الجريدة في سب وقذف بعض الكتاب والشخصيات العامة ، فمثلا في الصفحة الحادية عشر مقال لد. حمزة زوبع بعنوان: "أبوالغار" شن الكاتب هجوما على محمد أبوالغار رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، حيث نعته بأنه ملك الحرب والعنف والدماء ووصفه بالانقلابي الذي يدعو لموت المصريين، وكذلك مقال حازم غراب بعنوان: "رسائل سريعة" يحمل سيل كبير من الاتهامات بدون دليل والسب والقذف في حق الغير فمثلا قال على الشيوعيين أنهم دمويون، وذكر فاروق جويدة الشاعر الكبير بأنه

يتحداه أن يتجرأ على بهتان عادل حمودة، وتدليس لميس الحديدي، أما الصفحة الأخيرة عرضت رسالة من محمد بديع مرشد جماعة الإخوان المسلمين للقراء بعنوان "كن قويا بالله" احتلت نصف الصفحة.

- تم اتباع نفس أسلوب المعالجة والتغطية لهذا العدد في أعداد 29 -30 يونيو، مع استمرار تجاهل مظاهرات المعارضين وحركة تمرد، والتركيز على اعتصام رابعة العدوية. كما تم اتهام جرائد معارضة للحرية والعدالة بالكذب وبالتحديد جريدة حزب الوفد الليبرالي في تصريح لعلي مراد المتحدث الإعلامي لحزب الحرية والعدالة حيث قال فيه: جريدة الوفد تكذب وتحرض على القتل لنسبها شهيد من الإخوان للمعارضين وذلك في عدد 29 يونيو، كما قال أن الوفد تعاون مع جبهة الإنقاذ التي تحالفت مع بلطجية الحزب الوطني المنحل لارتكاب مجازر ضد الجماعة، وه**ي اتهامات بدون دليل وتدخل تحت إطار المسائلة القانونية**.
- كما لعبت الجريدة على الحس العاطفي للقراء من خلال عرض لصور ضحايا أحداث العنف من المؤيدين لمرسي في الصفحة السادسة، وهو انتهاك مهني وأخلاقي. كذلك المستشار أحمد الزند تم وصفه بأنه قاتل العدالة الأول في مصر، وأن تاريخه مشين من زمن مبارك دون تقديم أي أدلة على هذا الاتهام وذلك في مقال د.صلاح عز في الصفحة الحادية عشر بعنوان: "العدالة والتعايش.. يقتلون القتيل ويمشون في جنازته".
- والملاحظ أيضا أن معظم المقالات تكاد لا تخلو من الاستشهاد بالآيات القرأنية والأحاديث النبوية الشريفة وكله يندرج تحت التأثير على القارىء عاطفيا من خلال الدين. كما تم تجاهل اعتصامات ومظاهرات المعارضين وخاصة في التحرير والاتحادية.
- وفي عدد 30 يونيو2013 نشرت الصحيفة استطلاع رأي الجزيرة يذكر: 90.6% من المصريين يعتبرون المظاهرات 30 يونيو انقلابا على الديمقراطية، وأن هذا الاستطلاع مستمر حتى 4 يوليو من نفس العام وأشارت لعدد العينة، حيث نجد هنا تحريضا واضح على الكراهية والتشكيك في وطنية جماعة **بعينها اعتمادا على مصدر غير دقيق،** حيث لم تشر الصحيفة لنوع العينة وتوقيت ونمط الأسئلة التي وجه إلى المبحوثين وأداة جمع البيانات وما إذا كانت العينة ممثلة للمجتمع المصري أم أنها مجرد استطلاع للرأي أجراته موقع الجزيرة.
- وحاولت التغطية الصحفية للحرية والعدالة والسياسة التحريرية لها الربط الدائم بين الحزب الوطني المنحل وحركة تمرد، فمثلا في عدد 30 يونيو في الصفحة الثالثة جاء عنوان خبر:" "صور مبارك تملأ التحرير.. الفلول على يمينك وآسفين يا ريس على شمالك" وهو اتهام بدون دليل وفيه مبالغة، وكذلك مقال محمد جمال عرفة بعنوان: "الحزب الوطني يقود ثورة تمرد".
- وفي عدد 1 يوليو تم التركيز على حشود رابعة العدوية التي قدرتها بالملايين بينما مظاهرات التحرير والاتحادية قدرتها بالآلاف والتي احتلت حيزا ضئيلا في الجريدة في الصفحة الأولى. وتم توجيه اتهامات عدة للمعارضين بغرض التشويه من بينها "حالة تحرش جديدة ورقص في الميدان..وذكرت أن محامي مبارك قال النهاردة الثورة.. كما شاركت أسر مسيحية كاملة إلى جوار المتظاهرين في الميدان" وهو ما يساعد على الحض على الكراهية وإثارة النزعة الطائفية.
- وفي نفس العدد بالصفحة الثامنة نشرت جريدة الحرية والعدالة تقريرا حول شهداء الشرعية ومنها صورة الصحفي الحسيني أبوضيف على إنه شهيد الشرعية والرئيس، والحقيقة عكس ذلك كما ثبتت بعد ذلك، وبالتالي تدخل في إطار **نشر أخبار كاذبة**.
- أما في العدد 2 يوليو قام عصام سلطان في مقال له بعنوان "أنا الرئيس" بالسخرية والاستهزاء من جبهة الانقاذ والبرادعي وحمدين صباحي وعمرو موسى وأحمد شفيق، وتهاني الجبالي والسيد البدوي، واتهمهم جميعا بتلقى أموال من الخارج ورعاية التسليح. وكلها اتهامات بدون دليل وتدخل في إطار القذف التي يعاقب عليها القانون. وفي الصفحة الحادية عشر عقد د.وصفي عاشور أبوزيد مقارنة غير متكافئة بالمرة بين متظاهري رابعة والتحرير، يظهر مدى ملائكية رابعة، ومدى بشاعة التحرير.

أما العدد 4 يوليو 2013 جاء المانشيت الرئيسي في الصفحة الأولى "باطل" بلون أحمر كبير الحجم، وكتب تحتها بيان الفريق أول السيسي وزير الدفاع. وكتبت عنوانا آخرا "مرسي الرئيس الشرعي لمصر"، وفي الصفحة السادسة جاء تحقيق بعنوان: "تفاصيل ليلة قضاها 4 ملايين معتصم في رابعة العدوية تحت الإرهاب"، أما في الصفحة التاسعة كتب حمزة زوبع مقال بعنوان: "الكنيسة تحتفل"، حيث قال أن الكنيسة متورطة في الانقلاب على الشرعية وتمرد جزء من التنظيم الكنسي السياسي، **وهو اتهام يحض على الكراهية والعنف والعنصرية الطائفية وإلقاء اتهامات على الغير دون دليل، مع خلط الرأي بالحقائق. والملفت للنظر أن التغطية الصحفية للجريدة من أول عدد 30 يونيو حتى 4 يوليو كانت دائما ما تركز على تشويه جهاز الداخلية وقوات الأمن، وإدراجهم مع البلطجية والمعارضين، واتهامهم الدائم بالتواطؤ والعنف والتحريض والسكوت عن جرائم حركة تمرد والمعارضة، فمثلا في عدد 4 يوليو كتب الصفحة العاشرة عنوانا: "للعنف شرطة تحميه".**

التعليق على النتائج:

أظهر التحليل السابق أن المشهد الصحفي خلال الفترة من 24 يناير2011 حتي 4 يوليو 2013 يوضح مدى التخبط الذي عانت منه بيئة الإعلام المصري، وكيف للحرية الزائدة في بعض الأحيان، والسلطة المفطرة في أحيان أخرى، أن تكون السبب في وجود صحافة غير مسئولة لا تراعي القارئ، فبالرغم من البيئة السياسية المشجعة خلال فترة التحليل لتطوير أداء الإعلام المصري الحكومي والخاص، إلا أنه لم يكن عند مستوى طموح الشعب المصري الذي توقع أن تحدث ثورة في وسائل الإعلام المصرية؛ إذ كان الإعلام كثيراً منفصلاً عن نبض الجماهير، غير متفاعل مع نبض الشارع؛ إذ خلا فى معظم الأوقات من البرامج التي تقوم بتوعية الجماهير بمخاطر الإشاعات التي تؤثر على أمن واستقرار المجتمع.

ويمكن استنتاج العديد من النقاط الهامة الأخرى منها التي تجيب على أهم التساؤلات التي تم طرحها، في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية:

– في ظل التوازن بين الحرية والمسئولية لتناول الموضوعات والقضايا بالصحف محل الدراسة، تأتي **جريدة الأهرام** في المرتبة الأولى من حيث إلتزام الصحفيين بالمعايير المهنية والأخلاقية في مجملها وفقا لمقياس الدراسة ومعطيات نظرية المسئولية الاجتماعية، تليها مباشرة جريدة الشروق، ثم المصري اليوم، فالوفد، وأخيرا الحرية والعدالة على مدى فترات التحليل.

– على الرغم من أن **جريدة الحرية والعدالة** حاولت في تغطيتها الصحفية إضفاء الطابع الإسلامي، والتي غالبا ما يتم الاستشهاد بآيات من القرآن والأحاديث النبوية، إلا إنها **أكثر جرائد العينة انتهاكا للمعايير المهنية والأخلاقية للصحافة**، كما قامت بإثارة النعرة الطائفية ضد الأقباط في كثير من الأخبار والمقالات المنشورة (خاصة في فترة التحليل الرابعة)، والتحريض على العنف والسب والقذف في حق الغير بشكل مبالغ فيه، إلا أن العدد الأول لجريدة الحرية والعدالة بتاريخ 28 أكتوبر 2011 خلى من أي أخطاء مهنية وأخلاقية يمكن أن تقع فيها جريدة مبتدئة، واتسمت المعالجة بالاتجاه الإيجابي تجاه الحكومة مع التركيز على القضية الفلسطينية وحركة حماس وثورة تونس وحزب النهضة، كنوع من أنواع المناورة السياسية والتأكيد أنها جريدة لكل الشعب، ورغم محاولاتها ذلك بشكل كبير إلا إنها مع بداية فترة التحليل الثالثة اختلفت سياستها التحريرية فلم نجد مقالاً أو خبراً أو تحقيقاً أو تقريراً يخالف الفكر الأيدولوجي للحزب أو يحمل وجهة نظر مغايرة .

– حاولت جريدة **الوفد** في فترات التحليل المختلفة، أن تطرح وجهات نظر متنوعة، وإن قلت مقارنةً بوجهة النظر المؤيدة لتوجهات الحزب. على سبيل المثال: الكاتب محمد عبد القدوس يكتب في جريدة الوفد عمود ثابت بعنوان "حواء بالدنيا"، والمعروف أن توجه إسلامي وانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين.

– اتضح وجود عامل مشترك في تغطية صحف الدراسة **الحرية والعدالة والوفد والشروق والمصري اليوم**، حيث نشرت **أخبار مجهولة المصدر مع اللجوء للمبالغة والتهويل في سرد الأحداث، وإطلاق اتهامات على الغير دون دليل**. فعلى سبيل المثال، اعتمدت جريدة المصري اليوم بدرجة ملحوظة، في كل فترات التحليل،على الأخبار المجهولة المصدر كمصدر للأخبار بشكل كبير، حيث اكتفت بذكر (أكد مصدر مسئول، أو ذكرت مصادر مطلعة) دون ذكر لأسماء المصادر وصفتهم ومناصبهم، فمن الأفضل في الممارسات الصحفية الاعتماد على الأخبار المنسوبة إلى مصادرها، والتي تصل بالجريدة إلى الدرجة المثلى من الموضوعية والمصداقية والتوازن، وتحقيق أقصى معايير الأداء المهني الصحفي.

– عمدت جريدة **الوفد** على تشويه صورة المتظاهرين والنشطاء عبر ترويج أخبار غير دقيقة ومن جانب واحد تتهم النشطاء بالعمالة وتتهم المنظمات غير الحكومة بأنها أذرع لدول أجنبية تعمل ضد مصر خلال المرحلة الانتقالية الأولى، بينما أشادت بهم في مرحلة حكم مرسي حتى اندلاع ثورة 30 يونيو، وهو ما يوضح أن تغيير موقف الجريدة وفقا للنظام السياسي، مما أثار شكوكاً حول مصداقية أخبار الجريدة.

– استأثرت كل **من جريدة الوفد والحرية والعدالة بعرض صور جثث ضحايا المظاهرات** في محاولة لإثارة عواطف القراء، حيث يظهر كل منهما الضحايا المؤيدة لوجهة نظرها دون الأخرى في **انتهاك واضح لميثاق الشرف الإعلامي**، ولم نرصد هذا الانتهاك في الأهرام والمصري اليوم، بينما ظهرت صورة واحدة فقط بجريدة الشروق طوال فترات التحليل.

– **كان لنمط الملكية دورا بارزا في التغطية لأحداث 25 يناير والمرحلة الانتقالية وما بعدها، ولكن كان العامل الأكثر تأثيرا هو علاقة النظام السياسي بالصحف عينة الدراسة**، كذلك ساهم التباعد بين تيار الإسلام السياسي والتيار المدني الليبرالي في تحديد شكل ونوعية تغطيات الصحف، وهو ما ظهر جليا في جريدة الأهرام القومية التي كانت تدين بالولاء لنظام مبارك، وعقب تنحيه أصبحت تدين بالولاء للمجلس العسكري، ثم جماعة الإخوان، **فبعد الانتخابات البرلمانية**

أصبحت الأهرام تدين بالولاء لجماعة الإخوان المسلمين، وأصبح قيادات الجماعة التي كانت تصفها هذه الصحف ب"المحظورة"، قبل الثورة، هم نجومها، وكتاب مقالاتها، وأبرز من تجري معهم الحوارات، بل إن الصحيفة نشرت أول مقال في تاريخها للمرشد العام للجماعة الدكتور "محمد بديع"، وكذلك مقالات متعددة لكلٍ من ياسر على، وعصام العريان وغيرهم. ثم تراجعت مرة أخرى لتدين بالولاء للمجلس العسكري في أواخر الفترة الرابعة من التحليل، وكذلك جريدة الوفد قامت بتغيير موقفها تمام من الإخوان وقت ثورة 25 يناير من مؤيد إلى معارض ومهاجم حين اهتز التحالف مع الإخوان والوفد خلال فترة حكم مرسي.

– **جاءت معالجة جريدة الأهرام للأخبار والقضايا التي تتحدث عن المجلس متشابهة مع الطريقة التي كان يتم التعامل بها مع الرئيس الأسبق حسني مبارك**، حيث غلب عليها الدعاية لسياسات النظام، وتبرير المواقف وتصوير برامجهم ومخططاتهم على أنها السبيل الوحيد لإنقاذ مصر، في مقابل تقليل وتهميش أصوات المعارضة، **بينما اتخذت صحيفتي الوفد والشروق الخاصة مواقف من السلطات المتلاحقة كتلك التي اتخذتها من قبل، حيث حرصت على إثارة التساؤلات والانتقادات جنباً إلى جنب مع تأييد المواقف والقرارات التي يراها أغلب المصريين صائبة**. إلا أن جريدة الوفد تحولت بشكل كبير في تغطيتها الناقدة للمجلس العسكري وتشابهت مع جريدة الأهرام في عدم نقده مقابل بعض الانتقادات للحكومة والتركيز على معركتها الانتخابية مع الإخوان. أما **جريدة الحرية والعدالة فقد تلونت حسب الواقع السياسي**، وإدراك حزب الحرية والعدالة لعلاقات القوة على أرض الواقع، فنجدها تارة تغازل المجلس العسكري ولا تنتقده وتشيد بالأداء الحكومي، وتارة تشن هجوما لاذعا عليه خاصة في الفترة الرابعة من فترات التحليل محل الدراسة.

– اهتمت كل الصحف محل الدراسة -بشكل عام- **بمرشحي الأحزاب أكبر من اهتمامها بالمستقلين إلى حد كبير**، كما ركزت بشكل كبير على الصراع الدائر بين الأحزاب السياسية من جهة وبين الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين من جهة أخرى، وقيام الصحف التابعة لتلك الأحزاب بشن حملات ضد الآخر، دون مراعاة لصالح الوطن الذي يحتاج إلى الاستقرار في ظل التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة، وبما يتعارض مع المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

– في الفترة الأولى من التحليل برزت سمة تغير السياسة التحريرية لكلٍ من جريدتي الأهرام والوفد، وتم الانتقال ما بين النقيضين في الفترة من 24 يناير إلى 12 فبراير 2011، من الاتجاه السلبي والمعارضة الشديدة لمظاهرات يوم الغضب وعدم عرض حقيقة ما يحدث في الشارع المصري من مظاهرات، إلى التأييد الإيجابي الشديد لأحداث يناير بعد تنحي مبارك وانتقال السلطة للمجلس العسكري، حيث بدأتا في مهاجمة الرئيس المخلوع مبارك ومغازلة المجلس العسكري.

– بشكل عام كان **اتجاه الشروق والمصري اليوم متحيزة وإيجابية تجاه ثورة 25 يناير وسلبيا تجاه الحكومة والشرطة**، وإن حاولتا تحقيق التوازن في عرض وجهات النظر، من خلال التنوع في تقديم مقالات رأي، ما بين مؤيد ومعارض، أمثال: فهمي هويدي، وعصام العريان، وبلال فضل، ود.عمرو حمزاوي، ونادر بكار، ود. سيف الدين عبد الفتاح، وإن كان أغلبهم ذو توجه إسلامي، بالنسبة لجريدة الشروق، ومحمد عبد المنعم الصاوي، وجلال عامر، وفريدة الشوباشي، وبلال فضل، وعمر طاهر، وخالد منتصر، ود. عمرو الشوبكي، وإن كان أغلبهم ذو توجه ليبرالي -بالنسبة لجريدة المصري اليوم.

– حاولت كل من جريدة **والوفد والحرية والعدالة** عرض ردود أفعال الإعلام الغربي بما يخدم أغراضها، حيث نجد على صفحات الوفد انتقد الإعلام الغربي سياسات الإخوان ومرسي وانحيازها للمعارضين.. بينما على صفحات الحرية والعدالة نجد العكس تماما، وهو نوع من عدم **الحياد والتوزان في عرض جميع وجهات النظر ومحاولة إثارة الاستقطاب وتضليل الرأي العام بشكل كبير.**

– لم تستخدم جريدة الأهرام مصطلح "الإنقلاب" على ثورة 30 يونيو، وحاولت أن تكون موضوعية وعلى الحياد قدر الإمكان، وإن كانت متحفظة في البداية في تغطية تلك الأحداث، حتى لا تكرر ما حدث في ثورة 25 يناير، كما حاولت خلال فترة التحليل الرابعة الخروج من بؤرة الناطق بلسان حال النظام، ونجد ذلك في المقالات التي انتقدت الرئيس المعزول مرسي والتغطيات المتوازنة في عرض الآراء والتحقيقات والأخبار.

– وبعكس جريدة الوفد والأهرام والحرية والعدالة، قامت **الشروق والمصري اليوم بتوجيه انتقادات للمجلس العسكري** في مواضع كثيرة، وحاولت **الشروق** تحديدا خلال المرحلة الانتقالية أن تكون بعيدة قدر الإمكان عن إثارة الاستقطابات مع توضيح الاختلافات في الوقت نفسه، على عكس **المصري اليوم** التي كانت تنتقد المجلس العسكري دوماً.

– بخصوص أحداث ماسبيرو، كانت صحيفتي الشروق والمصري اليوم أكثر توازنا وموضوعية وحيادية في تغطيتها للأحداث

مقارنة بجريدتي الأهرام والوفد، حيث تبنت الجريدتان السابقتان رؤية المجلس العسكري للأحداث وعرضتها باعتبارها حقائق و لم تعرض وجهة نظر الطرف الآخر في تلك الأحداث "الأقباط".

- **تراجعت حيادية صحيفة المصري اليوم بعد ثورة يناير،** وذلك بالرغم من أن المصري اليوم قد بنت شهرتها وانتشارها اعتمادًا على الشفافية والمصداقية والحيادية في التعامل مع الأحداث، وهو ما يعكس خللاً كبيرًا في أداء الصحيفة بعد الثورة؛ نتيجة لاتساع حجم الحريات مع انتشار الفوضى خلال تلك الفترة، مما استوجب إعادة النظر في السياسة التحريرية للجريدة، والتوقف عن تبني وجهات نظر خاصة، أو توجيه حملات ضد هيئات أو مؤسسات بعينها. وقد جاء موقف المصري اليوم مؤيداً بقوة للثورة منذ البداية ومعارضاً على طول الخط لكل من هم على رأس السلطة طوال فترات التحليل.

خاتمة:

من خلال العرض السابق، يمكن الخروج بملاحظات عامة حول الأداء الإعلامي في مراحل التغيير السياسي التي مرت بها البلاد، خاصة بعد ما شهدته الساحة السياسة من حدوث ثورتين متعاقبتين وبروز دور الإعلام فيهما بشقيه التقليدي والجديد. فقد عانت بيئة الإعلام المصري بشكل عام والصحافة بشكل خاص من تخبط واضح خلال الأعوام الثلاثة من 2011 حتى 2013، **وغياب واضح للمسئولية الاجتماعية للوسيلة والقائمين بالاتصال على حد سواء،** حيث كان الوضع السياسي القائم السياسي هو سيد الموقف في الصحف محل الدراسة خلال فترات التحليل الأربعة. وحتى لا يكرر هذا المشهد، يجب أن تكون هناك آليات واضحة يمكن من خلالها ظبط أداء وسائل الإعلام بشك عام، ومنها ما تم تفعيله بالفعل، من إلغاء وزارة الإعلام، وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام مستقل نوعا ما، كما يجب أن تتوافر قواعد للمساءلة والعقاب في حالة الخروج عن قواعد المهنة، فلا يحق مثلا بث مضامين تحض على نشر الكراهية وإثارة الفتنة بين أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وفي نفس الوقت من يخالف ذلك عليه أن يُحاسَب ويُعاقَّب وفقًا للقواعد وللتشريعات الموضوعة في هذه الحالة، حتي لا تتعسف الجهات الحكومية في تنفيذ عقوبات غير عادلة لتحقيق أغراض شخصية أو تصفية حسابات.[71]

كما أن هناك ضرورة لوضع سياسة تحريرية للقطاعات الإعلامية داخل المؤسسات المختلفة، عن طريق إعداد دليل السياسات التحريرية Editorial Guidelines وكتاب الأسلوب Style Book وذلك لضرورتهما كمرجعين أساسيين للعمل التحريري داخل المؤسسات الإعلامية تلافيا لأخطاء التغطية خلال ثورة يناير وما بعدها، وخاصة أن مصر تمر الآن بمرحلة إعادة بناء، وفي حاجة لإعلام قوي قادر على تغطية الأحداث بكل شفافية ودقة ومهنية وحيادية.

ولا بد من إصدار قانون لحرية تداول المعلومات، ضمانا لوقف باب الشائعات ونشر الأكاذيب والشائعات، وبما يضمن حق المواطن المصري في معرفة الحقيقة في وقت تتضارب فيه الأقوال وتغيب الحقيقة، مما يساعد على انتشار الفتنة وهدم البلاد بدلا من البناء.

ولكن يجب إستيعاب تلك الإصلاحات جميعها دون إغفال أيا منها حتي تتحقق المعادلة في وجود إعلام قوي يعتمد عليه المواطن المصري، ويعبر عن طموحاته وآماله ورغباته بعد ثورتي يناير ويونيو.

قائمة المراجع

1 رشا عـلام. "دور الصحافـة البنـاءة وقـت الأزمـات".**Arab media & Society journal**. مركـز كـمال أدهـم للصحافـة التليفزيونيـة والرقميـة بكليـة الشـؤون الدوليـة والسياسـات العامة ،الجامعـة الأمريكيـة بمـصر. فبرايـر 2018.

2 UNESCO. **Terrorism and the Media: A Handbook for Journalists**. United Nations Educational, Scienti c and Cultural Organization. ISBN 9784-100199-3-92-, 2017.

3 شـيماء أنـور محمـد. "اتجاهـات معالجـة وسـائل الإعـلام الدوليـة لثـورة 30 يونيـه والمرحلـة الانتقاليـة 2013-2014. **المجلـة العربيـة لبحـوث الإعـلام والاتصـال**. جامعـة الأهـرام الكنديـة. عـدد12-13، السـنة الرابعـة، يناير-يونيـو 2016. ص ص 146-171.

4 أسـماء قرقوش."معايـير المعالجـة الصحفيـة "للثـورات العربيـة" في الصحافـة المكتوبـة الجزائريـة: دراسـة تحليليـة". **مجلـة العلـوم الاجتماعيـة**. كليـة العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، جامعـة محمـد لمـين دباغـين سـطيف. الجزائـر. عـدد 23 ديسـمبر، 2016. ص ص85-103.

5 أيـة اللـه أحمـد خميـس. «الثبـات والتحـول في الخطـاب الصحفـي والاعلامـي عقـب ثـورة 25 يناير وعلاقتـه بالمصداقية». **رسـالة ماجسـتير**، قسـم العلاقـات العامـة والإعـلان، كليـة الاعـلام، جامعـة القاهـرة، 2015.

6 **Egyptian Media & Journalism between Change and Continuity** Conference, Berlin, Organized by the Division of International Communication, DAAD and Freie Universität Berlin12.-14 November, 2015.

7 Toby Mendel. "Political and Media Transitions in Egypt: A Snapshot of Media Policy and Regulatory Environment". **Internews Network's Middle East and North Africa Media Policy.** Global Human Rights Program. **August, 2011.**

8 Egypt in Transition: The Media's Role in Politics, Middle East and North Africa Programme: **Workshop Summary**. UK: Chatham Housem, June 2011.

9 سـليمان صالح.**أخلاقيـات الإعلام**.ط1(الكويـت: مكتبـة الفـلاح)،2002. ص 103.

(*) **هذا الشكل من إعداد الباحثة.**

11 سـليمان صالـح. "إشـكالية الموضوعيـة في وسـائل الإعـلام: دراسـة نقديـة". **المجلـة المصريـة لبحـوث الـرأي العـام**. العـدد الثالـث. كليـة الإعـلام، جامعـة القاهـرة، يوليـو- سـبتمبر .2001 ص ص 69-148.

12 عـادل عبـد الغفار."أبعـاد المسـئولية الاجتماعيـة للقنـوات الفضائيـة المصريـة الخاصـة، دراسـة تطبيقيـة عـلى برامـج الـرأي المقدمـة بقنـاة دريـم2". **المؤتمـر العلمـي السـنوى التاسـع حـول أخلاقيـات الإعـلام بـين النظريـة والتطبيق**.الجـزء الثالث.كليـة الإعـلام، جامعـة القاهـرة، مايو2003. ص 758

13 محمـد محمـد البادي."علـوم الاتصـال الجماهـيري و اسـتقلالها". **المجلـة المصريـة لبحـوث الإعـلام** . العـدد الثالـث . كليـة الإعـلام- جامعـة القاهـرة. سـبتمبر 1998. ص 252

14 تـم الاسترشـاد في هـذا التحليـل بمعطيـات نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة لوسـائل الإعـلام وبمقيـاس الأداء المهنـي والأخلاقـي التـي تـم وضعـه مـن قبـل عـدد كبـير مـن الخبراء والأكاديميـين الإعلاميـين في تقريـر الممارسـة الصحفيـة الخـاص بالمجلـس الأعـلى للصحافـة الصـادر في أبريـل 2013، بالإضافـة للعديـد مـن الدراسـات والتقاريـر التـي تناولـت التغطيـة الإعلاميـة لفـترات التحليـل المختلفـة.

15 **التغطيـة الإعلاميـة للمرحلـة الانتقاليـة في مـصر: المجلـس العسـكري، القضاء،الاحـزاب، والانتخابـات: يوليـو 2011 – يناير 2012**، (القاهـرة: روافـد للنـشر والتوزيـع)، 2012. ص69

16 **المرجع السابق**. ص 112

17 إنجـي أبوالعـز." معالجـة قضايـا المجتمـع بعـد ثـورة 25 يناير في الإذاعـات المصريـة عـبر الإنترنـت: في إطـار نظريـة المسـئولية الاجتماعيـة". **المؤتمـر العلمـي الأول تحـت عنـوان: "مؤتمـر مسـتقبل الإعـلام بعـد الثـورات العربيـة"، كليـة الإعـلام، جامعـة الأهـرام الكنديـة بالتعـاون مـع المعهـد الأقليمـي للصحافـة** القاهـرة، 19-21 مـارس 2012.